وزارة التعليـم العـــالي والبحـــث العلـــمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

MOHAMEDSEDDIK BENYAHIA UNIVERSITY-JIJEL
HUMAN AND SOCIAL SCIENCES FACULTY
DEPARTEMENT OFINFORMATION AND
COMMUNICATIONSCIENCES

# واقع الاضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية

## دراسة ميدانية بجامعة جيجل " قطب تاسوست"

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التنظيم والعمل

من إعداد الطلبة /

- الطالب(ة) بوشوية مينة
- الطالب(ة) بوقريقة فاطمة

لجنة المناقشة /

- الأستاذ(ة) : حديدان صبرينة رئيسا
- الأستاذ(ة) : براهمة نصيرة مشرفا
- الأستاذ(ة) : بليلط عبد الله مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

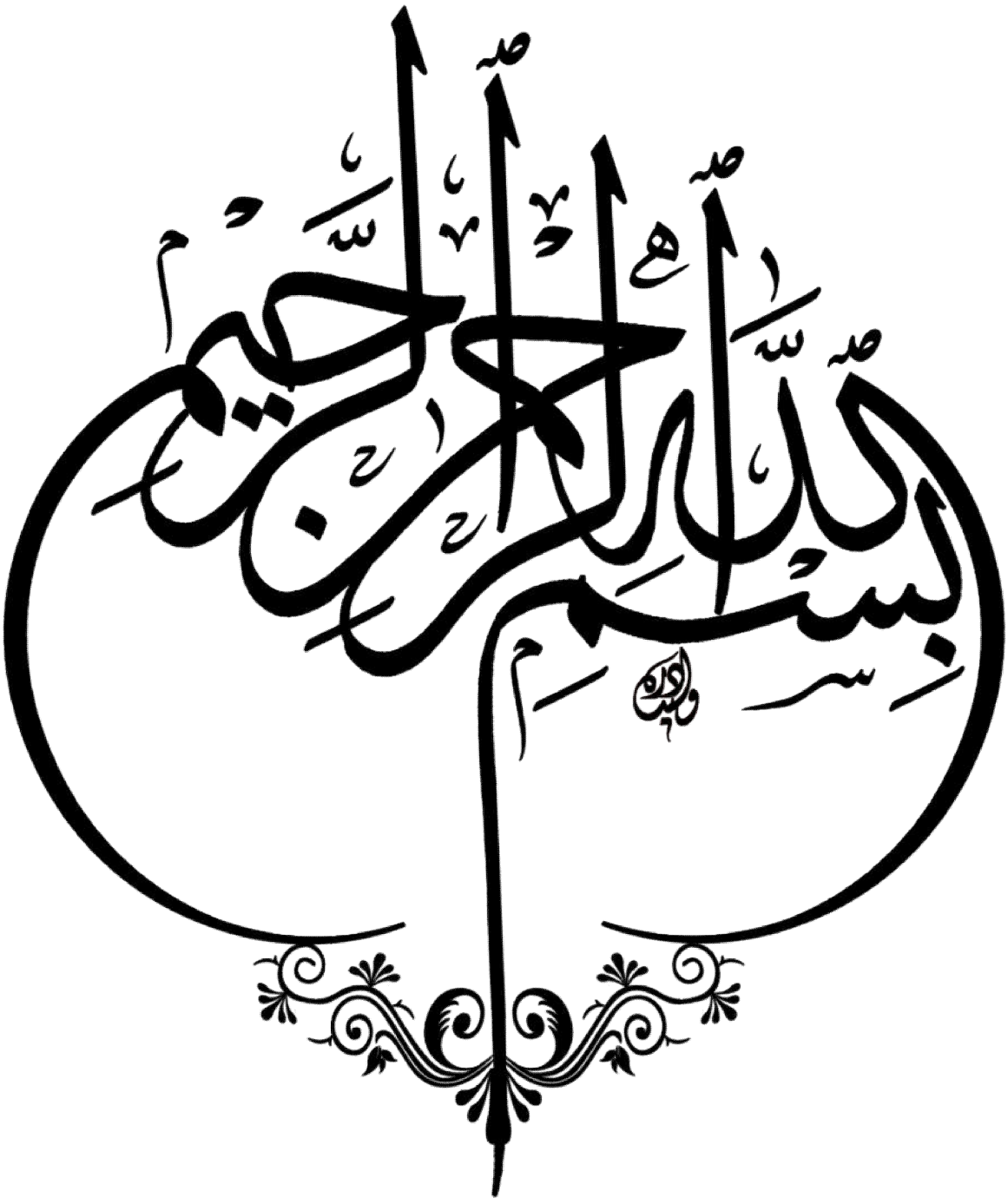
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني على إنجاز هذا العمل.

ونحن نخطو خطوتنا الأخيرة في الجامعة، نعود إلى أعوام قضيناها في رحابها، مع أساتذتنا الذين طوتا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجل القيم، إلى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح.

ولا يسعنا في المقابل إلا أن نقدم تحية احترام وتقدير، تحية إجلال وإكرام أخص بذكرها الأستاذة الفاضلة "**براهمة نصيرة**" المشرفة على هذه المذكرة، التي مهدت لنا طريق العلم والمعرفة لإرشاداتها القيمة.

وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين كان لهم الفضل في إثراء هذه الرسالة بتوجيهاتهم وانتقاداتهم البناءة، فأسأل الله أن يجازيهم عنا خير الجزاء وأن يمدهم لعونه وتوفيقه خدمة للعلم وأهله.

# إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله ووفقنا لنتمم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى رفيقات المشوار اللائي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

إلى أستاذتي الحبيبة "براهمة نصيرة "

إلى كل قسم علم اجتماع التنظيم والعمل وجميع دفعة 2023 م

جامعة محمد الصديق بن يحي _ جيجل _

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي والى كل

من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

فطيمة و مينة

# محتويات الدراسة

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر و تقدير | |
| فهرس الجداول | |
| مقدمة | أ ـ ب |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة** | |
| تمهيد | 04 |
| أولا: أسباب إختيار الموضوع | 05 |
| ثانيا: أهداف إختيار الموضوع | 05 |
| ثالثا: أهمية إختيار الموضوع | 06 |
| رابعا: إشكالية الدراسة | 07 |
| خامسا: فرضيات الدراسة | 08 |
| سادسا: مفاهيم الدراسة | 09 |
| سابعا: الدراسات السابقة | 15 |
| خلاصة الفصل | 24 |
| **الفصل الثاني: المقاربات النظرية** | |
| تمهيد | 26 |
| أولا: المقاربات النظرية | 27 |
| خلاصة الفصل | 39 |
| **الفصل الثالث: الإضراب الطلابي** | |
| تمهيد: | 40 |
| أولا: التطور التاريخي للإضراب | 41 |
| ثانيا: تنظيم الإضراب في الجزائر | 45 |
| ثالثا: القوانين الناظمة للفعل الإضرابي | 46 |
| رابعا: طرق تسوية الإضرابات الطلابية | 48 |
| خامسا: أشكال الإضرابات الطلابية | 52 |
| سادسا: آثار المترتبة عن الإضراب الطلابي | 56 |

| | |
|---|---|
| سابعا: حقوق و واجبات الطالب الجامعي | 57 |
| خلاصة الفصل | 59 |
| **الفصل الرابع: الجامعة الجزائرية** | |
| تمهيد | 61 |
| أولا: نشأة و تطور الجامعة الجزائرية | 62 |
| ثانيا: أهمية و أهداف الجامعة الجزائرية | 67 |
| ثالثا: وظائف الجامعة الجزائرية | 69 |
| رابعا: خصائص الجامعة الجزائرية | 72 |
| خامسا: مبادئ الجامعة الجزائرية | 73 |
| سادسا: مكونات الجامعة الجزائرية | 76 |
| سابعا: تحديات و رهانات الجامعة الجزائرية | 80 |
| خلاصة الفصل | 85 |
| **الفصل الخامس: التنظيمات الطلابية كأهم فاعل ممارس للإضراب** | |
| تمهيد | 87 |
| أولا: نشأة التنظيمات الطلابية | 88 |
| ثانيا: مميزات و بناء التنظيمات الطلابية | 88 |
| ثالثا: الأسس الذي يقوم عليها العمل النقابي في تنظيمات الطلابية | 90 |
| رابعا: نماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية في العالم | 91 |
| خامسا: التنظيمات الطلابية الجزائرية | 95 |
| خلاصة الفصل | 100 |
| **الفصل السادس: الإجراءات المنهجية** | |
| تمهيد | 102 |
| أولا: مجالات الدراسة(المجال المكاني، الزمني، البشري وعينة الدراسة) | 103 |
| ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة | 107 |
| ثالثا: أدوات جمع البيانات | 107 |

| | |
|---|---|
| رابعا: أساليب التحليل | 109 |
| خلاصة الفصل | 111 |
| **الفصل السابع: عرض و تحليل البيانات و مناقشة نتائج الدراسة** | |
| تمهيد | 113 |
| أولا: عرض و تحليل و تفسير البيانات | 114 |
| ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات | 134 |
| ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة | 137 |
| رابعا: النتائج العامة لدراسة | 138 |
| خلاصة الفصل | 140 |
| **خاتمة** | 142 |
| **قائمة المراجع** | 144 |
| **ملخص عام للدراسة** | 153 |
| **قائمة الملاحق** | |

# قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يوضح عدد طلبة في كليات جامعة جيجل قطب تاسوست | 106 |
| 02 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | 114 |
| 03 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | 114 |
| 04 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي | 115 |
| 05 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصفة | 115 |
| 06 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا شهدت الجامعة أزمة إضرابات أثناء المسار الدراسي | 116 |
| 07 | يوضح توزيع أفراد العينة الذين شهدوا إضراب في مسارهم الدراسي حسب تأييدهم أو رفضهم للإضراب | 116 |
| 08 | يوضح حسب توزيع أفراد العينة من الذي دعى إلى الإضراب | 117 |
| 09 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الرزنامة البيداغوجية سبب في قيام الإضراب | 118 |
| 10 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الإضرابات تؤثر على المسار الدراسي | 118 |
| 11 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب تأثير الإضرابات على المسار الدراسي | 119 |
| 12 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان إعتبار رفض و تقصير الإدارة في تأدية المهام سبب للإضراب | 119 |
| 13 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الإضرابات الطلابية ما هي إلا أوراق ضغط يستعملها طلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب | 120 |
| 14 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان نظام LMD البديل للنظام الكلاسيكي سبب لحدوث الإضراب | 121 |
| 15 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرها لأسباب فشل معاير إنتقادها لنظام LMD | 121 |
| 16 | يوضح توزيع لأفراد العينة حسب ما إذا كان إنعدام التواصل و الإتصال بين الطالب و الإدارة سبب في قيام الإضراب | 122 |

| | | |
|---|---|---|
| 17 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان غياب لغة الحوار سبب في اللجوء إلى الإضراب | 122 |
| 18 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب المشاركة أثناء حدوث الإضراب | 123 |
| 19 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان غياب الأمن داخل الجامعة أي تهديد أمن و راحة الطالب يسبب الإضراب | 123 |
| 20 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت رداءة الخدمات الإجتماعية سبب في اللجوء إلى الإضراب | 124 |
| 21 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب رداءة الخدمات الإجتماعية | 124 |
| 22 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان تهميش حقوق طلبة هو الدافع لحدوث الإضراب | 125 |
| 23 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود وسيلة غير الإضراب للمطالبة بالحقوق | 125 |
| 24 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة | 126 |
| 25 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها | 127 |
| 26 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب أسباب الإضراب غير التي يتم الإعلان عنها | 127 |
| 27 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب مناقشة الإدارة بالإتصال مع الطلبة مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب | 128 |
| 28 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب إعتماد إدارة جامعة جيجل على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب | 128 |
| 29 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب تفاوض الإدارة مع طلبة أسلوب يقي من حدوث الإضراب | 129 |
| 30 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت تعتبر هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضراب | 130 |
| 31 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب لجوء إلى الإضراب بعد إستنفاد كل وسائل التسوية | 130 |

| | | |
|---|---|---|
| 32 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأساليب المعتمدة من طرف الإدارة لمعالجة الإضرابات | 131 |
| 33 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما تعتمد عليه أعضاء الهيئة البيداغوجية لحل أزمة الإضراب | 132 |
| 34 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأساليب التي تؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة | 132 |
| 35 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإجراءات التي تتبعها إدارة جامعة جيجل في سبل حل ظاهرة الإضراب | 133 |
| 36 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب كيفية تعامل الإدارة مع الإضرابات في الجامعة | 134 |

# مقدمة

تعتبر الجامعة أهم المؤسسات الإجتماعية نظرا للمهام المسندة إليها والتي لا تتعلق فقط باحتكار فعل إصدار الشهادات العلمية وإنما تتعداه إلى مؤسسة أو إعادة إنتاج نظام إجتماعي وثقافي وحتى أخلاقي في المجتمع الذي تتواجد فيه وتتفاعل مع كل مؤسساته، لذا فإن أي خلل في أداء مهام هذه المؤسسة أو إصطدام علائقي بين الفواعل الإجتماعية المكونة لها سينعكس بالضرورة على باقي مؤسسات المجتمع

ماجعلها محط الأنظار،خاصة وأنها شهدت في الآونة الأخيرة العديد من الإضطرابات تتعلق أساسا بطرق التعبير عن الأراء ووجهات النظر اتجاه قضية أو موضوع ما سواء كان بالقبول أو التأييد أو الرفض في هذا الفضاء –الجامعة – الذي يعتبر مجتمع منتج للعديد من الظواهر الإجتماعية في كل مستويات و أشكال التفاعل خاصة الصدامية على غرار الإضراب الذي يمثل ظاهرة إجتماعية وسياسية تشهدها معظم الجامعات الجزائرية نتيجة رفض وإعتراض وإستياء الطالب إزاء الأوضاع السائدة في الجامعة ونتيجة لتهميش حقوقه التي تطمح إلى التغيير والضغط على المسؤولين من أجل تلبية المطالب.

ومن الملاحظ أن هذه الإضرابات قد تنوعت أشكالها وتعددت أسبابها، تعتبر أحد أبرز هذه الإضطرابات التي لاقت إنتشارا واسعا في الجامعة الجزائرية وتشكل تهديدا لاستقرار المؤسسة الجامعية، خاصة مع غياب جاهزية التعامل مع هذه الإضرابات مما ينعكس سلبا على الجامعة و أداء الطلبة وتكوينهم من جهة و على المجتمع من جهة أخرى.

بغرض معرفة مختلف الأسباب التي تقوم عليها الإضرابات في الجامعة الجزائرية ومختلف الإستراتيجيات التي يجب معرفتها للتصدي لهذه الظاهرة قمنا بتقسيم الدراسة إلى سبعة فصول كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول المعنون ب " **الإطار المفاهيمي للدراسة** "، حيث تم التطرق إلى أسباب إختيار الموضوع بالإضافة إلى تبيان أهداف وأهمية الدراسة لهذا الأخير وطرح إشكالية الدراسة التي تعتبر العمود الفقري لأي بحث علمي وصولا إلى تحديد وصياغة فرضيات الدراسة، وبناءا على ذلك تم تحديد جملة من المفاهيم المفتاحية بدقة قصد إزالة الغموض على بعض منها وإعطاء البحث صبغة وقيمة علمية من جمة أخرى، بالإضافة إلى ذلك عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

كما جاء الفصل الثاني تحت عنوان " **المقاربات النظرية** "، حيث تم التطرق إلى مختلف المقاربات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة.

ليأتي الفصل الثالث بعنوان " **الإضرابات الطلابية** "، حيث تم التطرق إلى التطور التاريخي للإضراب كذلك تنظيم الإضراب الطلاب في الجزائر كما تناول هذا الفصل أحكام ممارسة الإضراب الطلابي في الجامعة الجزائرية وطرق تسويتها إضافة إلى أشكال الإضرابات الطلابية ومختلف الآثار المترتبة عنه وصولا إلى حقوق وواجبات الطالب الجامعي.

كما تضمن الفصل الرابع تحت عنوان " **الجامعة الجزائرية** "، حيث تم التطرق إلى نشأة وتطور الجامعة الجزائرية وأهمية وأهداف الجامعة إلى جانب وظائف وخصائص ومبادئ الجامعة الجزائرية ومكوناتها بالإضافة إلى تحديات ورهانات الجامعة.

ليأتي الفصل الخامس المعنون ب " **التنظيمات الطلابية كأهم فاعل ممارس للإضراب** "، الذي يحتوي على نشأة التنظيمات الطلابية كما تطرقنا إلى مميزات وبناء التنظيمات الطلابية ومختلف الأسس الذي يقوم عليها العمل النقابي في التنظيمات الطلابية بالإضافة إلى نماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية في العالم.

كما تضمن الفصل السادس تحت عنوان " **الإجراءات المنهجية** "، التي تتمثل في مجالات الدراسة المكانية والزمانية والبشرية وعينة الدراسة، المنهج المستخدم في الدراسة، أدوات جمع البيانات (الملاحظة، إستمارة مقابلة) وصولا إلى أساليب التحليل.

أما الفصل السابع المعنون ب " **عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة** "، حيث تم عرض وتحليل البيانات ثم مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات بالإضافة إلى مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة وصولا إلى النتيجة العامة للدراسة.

وقد قمنا بالتعرض إلى الخاتمة تليها قائمة المراجع والملاحق التي تم الإعتماد عليها.

# الفصل الأول

**تمهيد:**

**أولا:** أسباب اختيار الموضوع

**ثانيا:** أهداف الدراسة

**ثالثا:** أهمية اختيار الموضوع

**رابعا:** إشكالية الدراسة

**خامسا:** فرضيات الدراسة

**سادسا:** مفاهيم الدراسة

**سابعا:** الدراسات السابقة

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

يعتبر الإطار النظري والتصوري مرحلة هامة من مراحل البحث الإجتماعي، والركيزة الأساسية له كون هذا الإطار يعطي لمحة واضحة لما يريد الباحث الوصول إليه، لذلك من خلال هذا الفصل التمهيدي سوف يتم إبراز مبررات إختيار الموضوع وكذا تبيان أهداف وأهمية الدراسة، والتعرف على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، بالإضافة إلى ذلك صياغة الفرضيات التي تعد كإجابات احتمالية للتساؤلات المطروحة حول موضوع " واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية" لنصل إلى تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة لإزالة الغموض عنها مع إعطاء تعريفا إجرائيا لكل مفهوم ومختلف الدراسات التي تبنت هذا الموضوع.

## أولا: أسباب إختيار الموضوع

من بين مراحل تصميم البحوث الإجتماعية مرحلة إختيار الموضوع، غير أن هذا الإختيار لا ينشئ من فراغ وإنما هناك جملة من الدوافع والإعتبارات الذاتية والموضوعية التي تسبق إختيار موضوع الدراسة على غرار:

- الميل الشخصي لهذا النوع من الدراسات ومحاولة إعطائها الطابع السوسيولوجي .
- الرغبة في معرفة الأسباب الكامنة لظهور الإضرابات في الجامعة الجزائرية .
- التحولات والأحداث التي عرفتها الجامعة الجزائرية بصفة عامة وجامعة جيجل بصفة خاصة التي أفرزت العديد من الإحتجاجات المؤدية غالبا إلى إضرابات طلابية حيث تكررت هذه الإضرابات بشكل لافت مؤثرة بذلك على سير الرزنامة البيداغوجية .
- الحصول على درجة علمية متمثلة في نيل شهادة الماستر .
- قابلية الموضوع للدراسة منهجيا ومعرفيا وميدانيا.
- الفائدة العلمية التي تعود على الجامعة الجزائرية وذلك من خلال تشخيص واقع الإضرابات الطلابية في الوسط الجامعي .
- علاقة ظاهرة الإضرابات في الجامعات بالإستقرار والأمن داخل الحرم الجامعي .

## ثانيا: أهداف الدراسة :

كل بحث علمي لديه أهداف يسعى إلى تحقيقها بحكم وجود غموض أو مشكل يتعلق بموضوع معين ويستدعي البحث فيه بحيث يذهب كل باحث إلى هدف من الأهداف التي يراها مناسبة ويسعى من خلالها إلى غرض معين وعليه تهدف الدراسة الحالية إلى :

- التعرف على واقع الإضرابات الطلابية في جامعة محمد الصديق بن يحيى .
- التعرف على مساهمة التنظيمات الطلابية في تدعيم أو ظهور أو تبني الإضرابات .
- التعرف على مختلف الأساليب التي إعتمدتها جامعة جيجل في التقليل من ظاهرة الإضراب .
- الكشف عن المعيقات التي واجهتها إدارة الجامعة في تسييرها للإضرابات الطلابية .
- الوصول إلى معرفة أهم العوامل والضغوطات التي تحدد قابلية المشاركة أو عدم المشاركة في الإضراب بين المؤيد والمحايد والمعارض .

## ثالثا: أهمية الموضوع

تتوقف أهمية الدراسة على قيمتها العلمية والنتائج التي ستحققها والتي يمكن أن تفيد في اكتشاف معارف يمكن الإستناد إليها في إثبات وجود ظاهرة أو مشكلة ما، وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول واقع الإضرابات الطلابية التي تعتبر من بين أهم الظواهر التي انتشرت في السنوات الأخيرة في الجامعة الجزائرية وخاصة في جامعة جيجل، كون الإضراب من أهم الأدوات الذي ينتهجها الطلبة للضغط على الإدارة لإبداء عدم رضاهم للأوضاع معينة داخل الجامعة.

تتبع أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الإضرابات التي ترجع إلى غياب ثقافة التواصل وأسلوب الحوار وبالتالي تعرقل المسار البيداغوجي للجامعة، في حين تعتبر التنظيمات الطلابية المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة قصد إشباع حاجات الطلبة والدفاع عنهم، هذه النتائج التي سوف يتم التوصل إليها في دراسة واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية انطلاقة للباحثين من أجل إجراء المزيد من الدراسات في هذا الموضوع من زوايا أخرى لم تدرس .

## رابعا: الإشكالية

تعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي تساهم في نهضة الدول ورقيها وذلك من خلال الدور التي تقوم به لإنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها عن طريق مخرجاتها والتي يجب أن تكون ذات كفاءة وقدرات عالية، فالتعليم العالي يلعب دورا كبيرا في شتى المجالات .

يواجه التعليم العالي في معظم دول العالم أزمات باختلاف شدتها وطبيعة تأثيرها والتي تترك أثار سلبية على المدى الطويل في الحيز الذي حدثت فيه منها الخفيفة سريعة الزوال حيث أصبحت هذه الأزمات فرع من فروع المعرفة تدرس في مختلف جامعات العالم الغربية والعربية على سبيل المثال الجامعة الجزائرية .

فالجامعة الجزائرية تعرضت في السنوات الأخيرة للعديد من الأزمات على كافة الأصعدة أدت إلى صعوبة التعامل معها المتمثلة في السلوك العنيف .جرائم القتل .الانتحار... ولعل الإضراب من أهم هذه الأزمات حيث ينتهجه العمال والأساتذة والطلبة، لرفع لوائح مطلبية يعتبرونها حق من حقوقهم، حيث يعتبر الإضراب وسيلة يلجأ إليها الفاعل الإجتماعي قصد إبداء عدم رضاهم عن الأوضاع السائدة داخل المؤسسة المستخدمة وهي طريقة من الطرق المكشوفة والواضحة المعالم التي يلجأ إليها الفاعل الإجتماعي والنقابة أو الفاعل الإجتماعي بمعزل عن النقابة للضغط على أرباب العمل للدفاع عن حقوق مكتسبة من أجل اكتساب حقوق جديدة .

يعتبر الإضراب وليد ممارسة الحق النقابي الذي ظهر مع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في أوربا، وعرفت الجزائر إبان الإستعمار الفرنسي إضرابات عديدة أهمها إضراب 1936 بوهران وإضراب 1936 بالجزائر .حيث نجد إضراب الطلبة الجزائريين 19 ماي 1956 وهو إضراب طلابي عام، الذي دعى إليه الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتاريخ 19 ماي 1956، وكان هذا الإضراب جزء من دعم الطلاب للثورة التحريرية الجزائرية وبداية إلتحاقهم بها، حيث شارك فيه آلاف الطلبة داخل وخارج الوطن.

"وفي سنة 1989 أقر الدستور الجزائري المادة 32 الذي يحمي حق الإضراب الذي يمارس مع إحترام أحكام هذا القانون، وقانون 90\02 الذي يعطي حق اللجوء إلى الإضراب بالنسبة للعامل كما يعطي حق الممارسة النقابية ".[1]

شهدت جامعة جيجل في السنوات الأخيرة مجموعة من الصراعات بين الطلبة والطاقم الإداري للجامعة وهذا لغياب ثقافة التواصل والإتصال والحوار أدت إلى خلق إضرابات كأسلوب للتفاوض للضغط على إدارة الجامعة لتلبية مطالبهم، ولإرتباط ظهوره بالحركات النقابية التي تصنف ضمن الجماعات الضاغطة التي تمثل القوى الشرعية في ممارسة الوظائف المتميزة والمتكاملة، تهدف إلى إحلال السلم الإجتماعي والمساواة والعدالة الإجتماعية والإستقرار داخل الحرم الجامعي، إستخدم الإضراب بنوعيه الإنداري المحدد المدة والمستمر والمفتوح ونذكر منها إضرابات العشرية الأخيرة سنة(2018ـ 2019)التي أدت إلى إضراب مفتوح دام ما يقارب شهر وإضراب (2021ـ 2022)9 جانفي 2022 والإضراب الحالي 17 ديسمبر 2022 بشل جميع أبواب الكليات الجامعة والذي أدى إلى شلل في الدراسة لمدة زمنية معينة واختلال توازن في الوسط الجامعي وبالتالي إلغاء الرزنامة البيداغوجية للجامعة.

وتعتبر التنظيمات الطلابية المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة إنطلاقا من وضعها الذي يقوم على أساس تمثيلها لفئات الطلبة بممارسة العمل النقابي في الدفاع عن حقوقهم قصد إشباع حاجاتهم الضرورية.

من خلال هذا الطرح الوجيز توصلنا إلى بلورة التساؤل الأساسي لموضوع البحث أو الإشكالية الأساسية بشكل أدق على النحو التالي:

- **ماهو واقع الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل؟**

ومن أجل تحقيق الهدف العام للدراسة فإن طبيعة المشكلة المطروحة في هذا البحث أملت علينا جملة من التساؤلات الفرعية التالية :

- **ماهي أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل ؟**
- **ماهي مختلف الأساليب التي إعتمدتها إدارة جامعة جيجل في معالجتها للإضرابات الطلابية ؟**

## خامسا: فرضيات الدراسة

[1] قانون رقم 02/90 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق ل 6 فبراير 1990، يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، قانون العمل ، ص 130.

" تعتبر الفرضية إجابة إحتمالية لسؤال مطروح في إشكالية البحث، ويخضع للإختبار، سواء عنى طريق الدراسة النظرية أو عن طريق الدراسة الميدانية وللفرضية علاقة مباشرة بنتيجة البحث ".[1]

وهي تخمينات أو توقعات أو إستنتاجات يتبناها الباحث مؤقتا كحلول لمشكلة البحث .

كما يمكن تعريف الفرضية بأنها تفسير مقترح لمشكلة الدراسة أو كما يقول فان دالين هي : " [2]تفسير مؤقت أو محتمل يوضح العوامل أو الأحداث أو الظروف التي يحاول الباحث أن يفهمها ."

وهي أيضا إقتراح علمي للإجابة على التساؤلات المطروحة تحتمل الصدق أو الخطأ.

هي إجابة للإشكال المطروح في الدراسة، وقد إعتمدت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

- **الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل تقف ورائها جملة من الأسباب إجتماعية و بيداغوجية وسياسية وتتبع الإدارة لمعالجتها مجموعة من الأساليب الوقائية والأساليب العلاجية.**

ويندرج تحت هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد عدة أسباب للإضرابات منها المشاكل البيداغوجية، المشاكل الإجتماعية وتنظيمات طلابية .**
- **إعتمدت إدارة جامعة جيجل لمعالجة الإضرابات أساليب حديثة وأساليب تقليدية .**

## سادسا: مفاهيم الدراسة

إن الإطار المفاهيمي يشكل الخلفية التي ينطلق منها الباحث في إنجاز بحثه، وتعتبر المفاهيم بمثابة الأدوات التي تنقل من خلالها أفكارنا النظرية إلى واقع ملموس فيطلع عليها القارئ ويدرك مضامينها، لذا كان على الباحث أن يحدد المفاهيم بالشكل الذي يمكن القراء ويسمح لهم بفهم المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون إلتباس، وتجدر الإشارة إلى أن هناك إختلاف في تعريف هذه المفاهيم وفقا للمنطلقات الفكرية والسياسية والدينية، وإنطلاقا من هذا الأساس نحاول صياغة مفاهيم الدراسة في ضوء التراث السوسيولوجي العام وتوضيح المعنى ودلالة هذه المفاهيم ومحاولة إيجاد الخصائص المشتركة بين هذه التعاريف وصولا إلى إعطاء تعاريف إجرائية لها إرتباط بموضوع الدراسة ومن بين المفاهيم التي سنتناولها نذكر منها :

### 1- الإضراب :

**1-1- لغة:**"إن أصل كلمة " إضراب " في اللغة العربية من مصدر الفعل ضَرَبَ، أَضْرَبَ، إضْرَابًا وفي

[1] رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص81 .

[2] فوزي غرايبة، وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة السابعة، عمان، 2015، ص27 .

العرف: الكف عن عمل ما".[1]

والإضراب هو الإمتناع عن العمل إحتجاجا، وقد جاء في معجم القبائي في اللغة والإعلام على أنه " إمتناع شخص أو جماعة من العمل أو تحقيق لمطالب أو شروط يعلنون عنها للمسؤولين رسميين أو غير رسميين ".[2]

## 1-2- إصطلاحا:

الإضراب هو التوقف عن العمل بصورة مقصودة وجماعية للضغط على رب العمل من قبل العمال، والإضرابات لاتقتصر على العمال فقط وإنما أيضا إضراب التجار وإضراب أعضاء المهن وإضراب الطلاب وغيرهم .

تعددت التعاريف التي تناولت الإضراب حيث يعرفه أحمد عبد الكريم أبو شنب" بأنه إمتناع العمال عن تنفيذ العمل الملزمين به بموجب عقود العمل الفردية التي تربطهم مع صاحب العمل، الإضراب هو أنه سلاح بيد العمال ضد أصحاب العمل، يحمله على إجابة مطالبهم، كما أن الإمتناع عن العمل يعني أن يكون الإضراب قرارا واعيا يحمل معنى الاتفاق من العمال أو بين مجموعة منهم على التوقف على العمل كوسيلة لجعل صاحب العمل على تلبية مطالبهم".[3]

"يقصد بالإضراب الإمتناع عن العمل جماعيا بصورة مؤقتة عن العمل الواجب عليهم في سبيل الضغط على أرباب العمل أو على السلطات العامة لتحقيق مطالبهم، حيث يعرفه علماء الإجتماع الصناعي بأنه رفض الموظفين بشكل جماعي باستمرار العمل كمثال على الصراع الصناعي الذي يهتم بشكل واضح بظاهرة الإضراب أكثر من الإضراب ذاته".[4]

"أما عن المعنى الفقهي للإضراب فيمكن تعريفه بأنه توقف جماعي عن العمل بصفة إرادية، وبقرار مدبر ومحضر من طرف العمال بهدف الضغط على أصحاب العمل أو السلطة العامة، قصد إجبارها على الخضوع لتلبية مطالبهم أو إيجاد حل للنزاع القائم بينهم وهو جهد المعني، ويعتبر شكل من أشكال المقاومة والتصدي والمواجهة التي تمكنهم من الوقوف في وجه أصحاب العمل أو السلطة العامة، ووسيلة

[1] معجم الوسيط، الجزء الأول من الهمزة إلى أخر الضاد، مكتبة إسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ص1050.

[2] جبران مسعود، الرائد، معجم القبائي في اللغة والإعلام، دار العلم للملايين،االطبعة الأولى، بيروت، 2003،ص101.

[3] أحمد عبد الكريم أبو شنب، شرح قانون العمل الجديد، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص294.

[4] معن الخليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص404.

من وسائل الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المهنية والإجتماعية منها المعنوية"[1]، كما توجد إلى جانب هذه التعاريف الفقهية عدة تعاريف أخرى حيث يعرف الإضراب بأنه " إمتناع العمال جماعيا وبصورة مؤقتة عن العمل الواجب عليهم بمقتضى عقود العمل، وفي سبيل الضغط على أرباب العمل أو على السلطات العامة لتحقيق مطالب مهنية."[2]

"الإضراب هو عبارة عن توقف جماعي للعمال والموظفين عن أداء أعمالهم الملزمة قانونا لمدة مؤقتة ومن دون أن يتخلوا عن وظائفهم، من أجل إرغام السلطة العامة في الدولة أو أصحاب العمل، على تلبية مطالبهم المهنية ويعرفه ناصر قاسيمي: بأنه فعل جماعي يقوم من خلاله العاملون بالتوقف التام عن العمل بغرض التعبير عن عدم رضاهم وعادة مايرفق الإضراب بلائحة من المطالب الإجتماعية والمهنية تسلم إلى المصالح العليا بغرض فتح باب التفاوض بين الطرفين ويعبر الإضراب عن حالة الإنسداد في قنوات الإتصال بين الإدارة والعاملين، وهناك أنواع عديدة من الإضراب على غرار الإضراب المفتوح وهناك الإضراب المحدود بتاريخ معلوم".[3]

### 1-3- التعريف الإجرائي:

نقصد بالإضراب عموما في دراستنا هذه، الإمتناع والتوقف الطلاب عن ممارسة الدراسة في جامعة جيجل وبمعنى أخر إمتناعهم عن مزاولة الدراسة داخل المؤسسة الجامعية للمطالبة بحقوقهم..

## 2- الطالب الجامعي:

### 2-1- لغة:" طالب جمع طُلاَب، طَلَبة، طَلَبْ، طُلاّب".[4]

"أي تلميذ يطلب العلم في مرحلة التعليم الثانوية والعالية: (طالب شهادة الثانوية)، (طلاب المدرسة الثانوية )،( طلاب الجامعة)".[5]

### 2-2- إصطلاحا :

[1] أحمية سليمان، الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2012، ص372.

[2] القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، قانون العمل(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، ص579.

[3] ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم الإجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2011،ص16.

[4] جبران مسعود، مرجع سابق، ص571.

[5] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، طبعة الثانية، بيروت، 2001، ص1015.

"يعتبر الطالب من أهم العناصر المساهمة في إنجاح العملية التعليمية في الجامعة، وهو الفرد الذي أصبح يستثمر فيه في هذه المرحلة التعليمية، وفي تعريف الطالب الجامعي نتجه إلى الجانب الثقافي التي تعتبره على أنه فرد من جماعة المثقفين ليسوا طبقة ولكنهم حالة وقتية يجمعهم وقت الدراسة ثم يصبحون قوة إنتاجية ويصطدمون بالمجتمع القائم، ولذلك فإنهم يحاولون تحقيق الذات وهم مجتمعون".[1]

الطالب الجامعي هو" ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالإنتقال من المرحلة الثانوية إلى الجامعة بعد تحصله على شهادة البكالوريا، حيث جاء في معجم مصطلحات التربية والتعليم أن الطالب هو كل متعلم مسجل في معهد عال أو جامعة أو كلية على عكس التلميذ الذي تطلق على المتعلم في صفوف مرحلة التعليم العالي الأساسي، لذلك يقال طالب جامعي وطالب آداب وطالب علوم ولا يقال تلميذ آداب وإنما تلميذ ابتدائي وتلميذ مدرسة".[2]

"يعتبر الطالب كل من ينتمي إلى مؤسسة تعليمية، وهي الجامعة وله ثقافة مميزة عن باقي الفئات المماثلة له نظرا لأفكاره ومواهبه وقدراته الذي إكتسبها من ثقافة المجتمع والوسط الجامعي الذي يعيش فيه، حيث عرفه **مجري عزيز إبراهيم** بأنه: كل من يلتحق بالمدرسة أو الجامعة بهدف الحصول على شهادة علمية وبالطبع من خلال إلتحاق الطالب بالمدرسة أو الجامعة فإنه يتعلم بعض ألوان المعرفة ويكتسب بعض المهارات العلمية والعقلية والإجتماعية".[3]

ويعرف أيضا بأنه: "الشخص الذي إكتسب عن طريق الدراسة النظامية الطويلة بالجامعة بنوع خاص أتقن دراسة أكاديمية عليا أو أكثر، يحصل على معرفة تفصيلية ومهارة في البحث والتحليل النقدي في ميدان دراسته".[4]

## 2-3-التعريف الإجرائي:

الطالب الجامعي هو كل شخص إلتحق بالجامعة، بعد حصوله على شهادة البكالوريا بهدف الحصول على شهادة جامعية، في تخصص معين يؤهله علميا وثقافيا، وخلال هذه العملية يصبح أكثر وعيا وقدرة على مسايرة والتحكم في الأوضاع المحيطة به.

---

[1] حنك فتيحة، واقع المسؤولية الإجتماعية للجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، أطروحة شهادة الدكتوراه،شعبة علم إجتماع التنمية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021-2022، ص31.

[2] جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، المدينة الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 2005، ص350.

[3] مجري عزيز إبراهيم، معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009،ص696.

[4] محمد حمدان، معجم مصطلحات التربية والتعليم، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص619.

## 3- الإضرابات الطلابية :

"نوع من الاعتصام وإمتناع الطلبة عن الدراسة ويستخدم هذا الإضراب كأسلوب للتفاوض مع إدارة المؤسسة الجامعية حول بعض القضايا والمشكلات العالقة التي يجب حلها في أسرع وقت، حتى تتجنب هذه المؤسسة التعليمية "الجامعة" غياب الطلبة لفترة طويلة تؤثر على مسار العملية التعليمية في ذلك الموسم الجامعي".[1]

### 3-1- التعريف الإجرائي:

هو وسيلة من وسائل الإحتجاج السلمي وتتمثل في توقف الطلبة عن الدراسة من خلال إضراب مفتوح أو مغلق للتعبير عن مشاكلهم وطرح إنشغالاتهم من خلال إضرابات طلبة جامعة محمد الصديق بن يحي خلال السنوات الأخيرة.

## 4- الجامعة:

**4-1-لغة:** جاء في المنجد في اللغة والإعلام كلمة الجامعة : "مؤنث جامع، إسم يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشمل معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والآداب، كما وردت في معجم الوسيط بمعنى: مجموعة معاهد علمية تسمى كليات، تدرس فيها الآداب والفنون والعلوم".[2]

وفي معجم الطلاب: "المؤسسة التي تجمع مؤنث الجامع . مجموعة معاهد علمية تدرس فيها مختلف العلوم".[3]

### 4-2- إصطلاحا:

الجامعة نسق إجتماعي مفتوح، يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية المتمثلة في الأقسام والكليات والمعاهد والمصالح... وجاء في معجم مصطلحات التربية والتعليم: "مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات تنظم دراسات في مختلف المجالات وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسات".[4]

"الجامعة هي مؤسسة التعليم العالي، تهتم بتدريب وتعليم الطلاب اللذين ينهون دراستهم الثانوية وتمكنهم من إكتساب المعلومات والمهارات والقدرة على الإبتكار، أما الجامعة حسب "**ألان توران** "مكان لقاء يتحقق

---

[1] بواب رضوان، الحوار المخملي كآلية للتواصل أثناء الإضرابات الطلابية، المجلة الإنسانية، العدد 52، ديسمبر 2019، ص153.

[2] حنك فتيحة، مرجع سابق، ص21.

[3] يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص101.

[4] محمد حمدان، مرجع سابق، ص51.

فيه الإحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم والحاجة إلى الخريجين، وتعرف الجامعة حسب أو عند الباحثين في مجال الاقتصاد على أنها" مؤسسة هدفها إعداد رأس المال البشري الضروري لقيادة التنمية الإقتصادية بأقل التكاليف الممكنة بمنطق الرشادة والإحتراز والتواصل العقلاني".[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الجامعة وظيفتها خلق الطاقات المبدعة القادرة على النقد والحفاظ على المعرفة وتنميتها.

وتعرف أيضا بأنها: "مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تتألف من مجموعة الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ماهو على مستوى البكالوريا وماهو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجب درجات علمية للطلبة".[2]

من خلال هذا التعريف نستنتج بأن الجامعة هي ذلك الفضاء الذي يجتمع الطلاب مع أساتذتهم لتبادل المعلومات في مختلف التخصصات وتنميتها.

## 4-3- التعريف الإجرائي:

الجامعة هي مؤسسة إجتماعية تعليمية تضم مجموعة من الأفراد حيث تعمل على نشر العلم والمعرفة وإكتشاف الطاقات المبدعة والعمل على تطويرها والرفع من جودة خدماتها بما يخدم أهداف وغايات وجودها.

## 5- التنظيمات الطلابية:

"هي كل تجمع طلابي ينادي بحقوق الطلبة، تمثل الطلبة على المستوى الجهوي أو الوطني فهي عبارة عن إتحاد مجموعة من الطلبة من عدة تخصصات ومن أماكن مختلفة في هيكل رسمي منظم من أجل المطالبة بحقوق الطالب وتحسين أوضاعه المتدهورة في كل الميادين، ينحصر نشاطها في مؤسسات التعليم العالي ولها طابع نقابي".[3]

---

[1] سهى حمزاوي، دور الجامعة الجزائرية في مواجهة التغيير التكنولوجي" الواقع والطموح"، مجلة الأصل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، جامعة لغرور خنشلة، ص 9.

[2] طارق أبو العطا الألفي، تطوير الإدارة الجامعية في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية تحديات وطموحات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص17-18.

[3] غانس محمد، الانفتاح السياسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الجامعي، مذكرة شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران،2012/2011، ص 14.

نستنتج من خلال هذا التعريف أن التنظيم الطلابي هو عبارة عن شريك إجتماعي الذي يكون همزة وصل بين الطالب والإدارة من أجل خدمة الطالب وحل مشاكله.

"وتعرف أيضا بأنها مجموعة من الشركاء تمثل الطلاب بهدف العمل معهم ومن أجل الوصول إلى مستوى أفضل من الخدمات التي يمكن تقديمها لهم وللبيئة التي يعيشون فيها".[1]

### 5-1- التعريف الإجرائي:

وإن إختلفت وتعددت التسميات: رابطة. تحالف. إتحاد. هيئة. حركة... فهي تشير إلى التنظيمات الطلابية، إلا أنها تشكيلات تضم مجموعة من الطلبة ذوي أهداف مشتركة ومتفق عليها والدفاع عن مختلف مطالبهم وإحتياجاتهم ويتوزع أفراد التنظيمات وفق نظام معين لتقسيم العمل يقوم فيه كل فرد بدور ووظيفة محددة.

## سابعا:الدراسات السابقة

الدراسات السابقة هي المساهمات العلمية التي لها علاقة بالموضوع المراد دراسته فهي تساهم في إثراء الرصيد المعرفي والعلمي لنا، حيث مكنتنا من الحصول على شهادات علمية من قبل الباحثين سابقين، وتعتبر الدراسات السابقة همزة وصل بين الباحثين وذلك راجع إلى إستثمار المعلومات وتبادلها وبالتالي فالدراسات السابقة نتاج لحصيلة من المعارف والمكتسبات بإعتبارها أرضية خصبة لإنجاز الدراسة الحالية من حيث الإستفادة من الإيجابيات وتجنب الوقوع في الأخطاء والسلبيات التي وقع فيها الباحثون ولقد إستعرضنا الدراسات السابقة التي تمثلت في دراسات جزائرية ودراسة عربية.

### 1- الدراسات الجزائرية:

### 1-1- الدراسة الأولى:

دراسة خويدر نورة، بعنوان " العلاقات العامة وإتصال الأزمة في الجامعة الجزائرية أثناء الحراك الشعبي " دراسة ميدانية في جامعة محمد لمين دباغين، أنجزت لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والإتصال، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2022/2021، دراسة غير منشورة.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور العلاقات العامة وإتصال الأزمة في الجامعة الجزائرية أثناء الحراك الشعبي، بالأخص في جامعة محمد لمين دباغين أنموذجا بعد الأحداث الأخيرة التي عاشها المجتمع

[1] بسطي نور الدين، دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الإجتماعية في الإقامات الجامعية، مذكرة شهادة الماجستير، علم الإجتماع التنظيم والعمل، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص 19.

الجزائري منذ 22 فيفري 2019 والتي كان لها تداعيات على مختلف المؤسسات ومنها الجامعة، حيث عرفت توقف الدراسة، دخول الأساتذة والطلبة في إضراب والإلتحاق للمشاركة في المسيرات الشعبية التي إنتقلت في الشارع الجزائري إلى الحرم الجامعي في ظرف أسبوع وهنا يظهر دور الأساليب الإتصالية والعلاقات العامة في إدارة الموقف وإنقاذ الموسم الجامعي من خلال ضمان السير العادي للنشاطات البيداغوجية ومواصلة السداسي الثاني.

ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور الإتصال الأزماتي كأحد أساليب العلاقات العامة في إدارة تداعيات أزمة الحراك الشعبي على جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02؟

والذي تفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

- ما مدى مشاركة أساتذة وطلبة جامعة محمد لمين دباغين في الحراك الشعبي ؟
- ماهي إستراتيجية تأطير تداعيات أزمة الحراك الشعبي من طرف المصالح المكلفة بالإتصال الأزماتي قبل إنتقالها إلى جامعة محمد لمين دباغين؟

## فرضيات الدراسة:

- وجود مشاركة قوية للأساتذة وطلبة جامعة محمد لمين دباغين في الحراك الشعبي.
- لا يوجد تأطير من طرف مصالح الجامعة المكلفة بالإتصال الأزماتي في إدارة تداعيات أزمة الحراك الشعبي وإنتقالها إلى جامعة سطيف 2.

للإجابة عن هذه التساؤلات تم تبني لمنهج دراسة الحالة لإعطاء رؤية معمقة عن تفاصيل الموضوع، وإتباع الملاحظة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وظفت الدراسة العينة الحصصية والقصدية حيث بلغ مجتمع البحث حوالي 456,26 مفردة بعد أن تمكنت الباحثة من الحصول على الإحصائيات الخاصة بعدد الطلبة المسجلين وعدد الأساتذة الموظفين، توزعت هذه المفردات على الطلبة المسجلين في كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 11,729 طالب وطلبة، في كلية الحقوق والعلوم السياسي5,819طالب وطالبة، في كلية اللغات والآداب 8,200، الأساتذة 708 أستاذ.

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- وجود مشاركة قوية للأساتذة وطلبة جامعة محمد لمين دباغين في الحراك الشعبي.

- غياب التأطير من طرف مصالح الجامعة المكلفة بالإتصال الأزماتي في إدارة تداعيات أزمة الحراك الشعبي وإنتقالها إلى جامعة سطيف 02.
- إعتمدت مصالح الجامعة المكلفة بالإتصال الأزماتي على وسائل إتصالية متنوعة للتواصل مع الجمهور الداخلي خلال تداعيات أزمة الحراك الشعبي.
- عدم توظيف مصالح الجامعة المكلفة بالإتصال الأزماتي لوسائل الإعلام التقليدي والحديث للحفاظ على صورة الجامعة بعد تداعيات أزمة الحراك الشعبي.
- لم تؤدي مصالح الجامعة المكلفة بالإتصال الأزماتي دور فعال في علاج تداعيات أزمة الحراك الشعبي على المؤسسة الجامعية سطيف 02.

لقد أفادتنا هذه الدراسة السابقة في التعرف على إستراتيجيات وتداعيات أزمة الحراك الشعبي ولمناقشة الإضرابات والمشكلات التي سببتها أزمة الحراك الشعبي داخل الجامعة وتبيان دور مصالح الجامعة المكلفة بالإتصال الأزماتي في إدارتها وإجهاضها قبل تطورها وتفاقمها وإمتداد تأثيراتها.

## 1-2- الدراسة الثانية:

دراسة بن سايح إيمان، بعنوان " تصورات أساتذة الطور الثانوي للإضراب "، دراسة ميدانية بثانويتي إدريس سنسوني وبن عروم حمو، أنجزت لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2019/2018، دراسة غير منشورة.

تهدف الدراسة إلى معرفة إذا كان الإضراب فعالا بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي في تحقيق المطالب وأهم الإجراءات التي تتخذها هذه النقابات قبل الخوض في الإضراب والدور الذي تلعبه النقابات في تنظيم الإضراب.

ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يحقق الإضراب المطالب المهنية للأساتذة في الطور الثانوي؟

### فرضية الدراسة:

- يلجئ العمال إلى الإضراب كوسيلة لتحقيق مطالبهم وأهدافهم.

للإجابة عن هذا التساؤل قامت الباحثة بتبني المنهج الوصفي وإتباع المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، وظفت الدراسة العينة العشوائية حيث بلغ أفراد العينة 15 أستاذ.

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- إن مفهوم الإضراب بالنسبة للأساتذة ذا توجه واحد يصب في نفس التصور بحيث نجد أن الإضراب حسب رأيهم بأنه حق مشروع كفله المشرع الجزائري لكافة العمال، ولايمكن اللجوء إليه إلا في حالة تعذر الحلول الأخرى وأن ما هو إلا وسيلة ضغط يلجأ إليها الأساتذة لإيصال مطالبهم المهضومة إلى الجهة الوصية ويستعمل كأخر حل مادام أن وزارة التربية الوطنية تقابل مطالبهم بعدم القبول وتجاهلها للمفاوضات الجماعية.
- في حين نجد أن الأساتذة الذين لديهم توجه نقابي لديهم إطلاع واسع على مهام النقابة الناشطة في القطاع وعلى دراية أكبر بأنها تناضل من أجل إسترداد الحقوق المنتهكة من طرف الوزارة الوصية ونجد هذا الوعي حاضر بقوة عند الأعضاء المكلفين بالتنظيم أو منسقي الفروع.
- ونجد أن النقابات التربوية تقوم بجميع الإجراءات القانونية التي يمكن من خلالها تنظيم فكرة الإضراب، وهناك إجتماع للأساتذة بأن النقابة تعمل من أجل تحقيق مطالب الأساتذة إلى وزارة التربية والمشاركة في المفاوضات من أجل رفع إنشغالات الأساتذة وبلوغ مدرسة جزائرية ذات جودة عالية.
- الإضراب أصبح في الوقت الحاضر فعلا عقلانيا يدرس باحترافية من طرف النقابة ومن خلاله يستطيع الأساتذة التعبير عن مطالبهم بكل حرية وذلك بإتخاذ كافة الإجراءات من النقابات المستقلة التي تهدف إلى الدفاع عن الأساتذة وتضمن لهم الحماية القانونية دون إستغلال الطرف الأخر، في حين يبقى كأخر حل يمكن اللجوء إليه في حال إنسداد أبواب الحوار مع الوزارة وذلك بالإستجابة لمطالبهم وإعتباره كورقة ضغط لصالح الأساتذة .

لقد أفادتنا هده الدراسة السابقة في التعرف على ماهية الإضراب باعتباره وسيلة يلجأ إليه مختلف العمال لتحقيق مطالبهم وأهدافهم كما أن هده الدراسة منحتنا الفرصة على التعرف على أهم النقابات ومختلف أهدافها ومبادئها وشروطها للممارسة الإضراب، ولقد إستخدمناها كدراسة سابقة لمعرفة أهمية الإضراب لتحقيق المطالب، وتكون الثانوية مؤسسة تتشابه من حيث الخصوصية التنظيمية مع ميدان دراستنا الحالي(الجامعة).

### 1-3- الدراسة الثالثة:

دراسة خديجة بضياف، بعنوان "واقع إدارة الأزمة في الجامعة الجزائرية"، دراسة حالة إدارة أزمة إضرابات لطلبة معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي، أنجزت لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والإتصال بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، دراسة غير منشورة.

تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب أزمة إضراب الطلبة في معهد التربية البدنية بجامعة العربي بن مهيدي، والكشف عن وجود متخصصين قائمين على إدارة وتسيير أزمة الإضرابات ومختلف المعيقات التي واجهتها إدارة المعهد.

ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهو واقع إدارة الأزمات في معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي؟

والذي تفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

- ماهي أسباب إضرابات الطلبة في معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي؟
- كيف تمت تغطية وسائل الإعلام الأزمة إضرابات طلبة معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي ؟
- هل يوجد متخصصون قائمون على إدارة وتسيير أزمة الإضرابات في معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي؟
- ماهي مختلف الأساليب التي إعتمدتها إدارة معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي في معالجتها؟
- ماهي المعيقات التي واجهتها إدارة معهد التربية البدنية والرياضية في تسييرهم لأزمة إضراب الطلبة في جامعة العربي بن مهيدي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تم تبني المنهج دراسة الحالة وإتباع المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، وضفت الدراسة المسح الشامل حيث تكون مجتمع البحث من 11 مفردة وهم رئيس القسم، مدير المعهد، مدير مساعد للدراسات والعلاقات المرتبطة بشؤون الطلبة، نائب مدير المعهد، رئيس فريق التكوين، الأمين العام، رئيس مصلحة التدريس وأربعة من ممثلي الأساتذة .

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

إن أسباب أزمة إضرابات طلبة معهد علوم وتقنيات التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي تكمن في مطالبة الطلبة بفتح مناصب العمل في الطور الابتدائي لأهل الإختصاص لا غير، كما أن وسائل الإعلام لم تكن متواجدة طلية الأزمة بل كان لها حضور محتشم، كما أشارت الدراسة إلى أن المعهد شكل خلية أو فريق إدارة الأزمة إعتمد على أسلوبين تقليديين في مواجهة الأزمة وهما أسلوب

الإكراه وأسلوب الإقناع وأظهرت النتائج أن فريق إدارة الأزمة واجه عدة معيقات عرقلة سير المهام المنوطة به.

توصلت هذه الدراسة إلى معرفة واقع إدارة الأزمات في معهد التربية البدنية والتعرف عل مختلف أسباب إضرابات الطلبة ومختلف الأساليب والمعيقات والتي تواجه الإدارة لتسيير هده الإضرابات ولقد إستخدمناها كدراسة سابقة لمعرفة أهم الأساليب المنتهجة لمعالجة الإضرابات.

### 1-4- الدراسة الرابعة:

دراسة الباحثتين حليمة العوني،شريفة سعداوي، بعنوان"تصور مقترح لتخفيف من أثر الإضرابات على الطالب الجامعي" دراسة ميدانية بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، أنجزت لنيل شهادة الماستر في علم إجتماع التربية، جامعة الشهيد حمة لخضرا لوادي، 2015-2016 دراسة غير منشورة.

تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتخفيف من أثر الإضرابات على الطالب الجامعي في الجزائر وكذا تأثير المناهج الجامعية على مستوى التحصيلي للطالب، وأيضا التعرف على التحديات أو المعيقات التي تواجه الطالب الجامعي وكذا الأساتذة جراء الإضرابات وكل هذا لأجل وضع مقترح لتحقيق المبتغى المرجو من هذا التصور وهو الوصول إلى حل لمعالجة هذه الظاهرة.

ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما التصور المقترح للتخفيف من أثر الإضرابات على الطالب الجامعي؟

والذي تفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

- ماهي الخطة الإستراتجية لتخفيف من أثر الإضرابات على الطالب الجامعي؟
- ماهي أثار الإضرابات على الوضع العام للجامعة ؟
- ماهي أسباب إنتشار الإضرابات لدى الطلبة الجامعيين ؟
- إلى أي مدى يمكن أن تحقق الإضرابات هدفها ؟
- ما المعيقات التي تواجه الإضرابات في الجامعة الجزائرية ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تم تبني المنهج الوصفي وإتباع المقابلة والإستبيان والملاحظة كأدوات أساسية لجمع البيانات، وظفت الدراسة العينة عشوائية البسيطة حيث بلغ مجتمع الدراسة 204 مفردة موزعة على 3 مجالات، الأساتذة 75، الطالب100، والإداريين 29 .

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

إن إتاحة فرصة في التعليم العالي للجميع يعتمد على أستاذ جيد في إطار نظام لا مركزي مرن قائم على المشاركة المجتمعية والديمقراطية لذا فإن الإضرابات هي العائق الذي يحد من كل هذا لذا فإن على الجامعة ووزارة التعليم العالي المقترح العام التالي:

- تعزيز أساتذة ومشرفين مميزين في رسم خطط علاجية للحد من الإضرابات ومحاولة مواكبة العمر.
- تطوير البرنامج العلاجي لتمكين وتوفير إمكانات له.
- التوسع بالإهتمام بالأساتذة والطلبة والإرشاد.
- وضع سياسة تعليمية واضحة لاستبعاد قيام فكرة الإضرابات أو حتى إمكانية التحدث عنها.
- إستخدام إستراتيجيات جديدة تساعد كل من الأستاذ والطالب على عدم ازدحام الفصول وتراكم الدروس والجدول الدراسي.
- عقد إجتماعات خلال دورة معينة في مدة معينة لأجل مناقشة أوضاع طلبة والأساتذة ومحاولة مساعدتهم.
- تقويم المناهج في الجامعة الجزائرية بصورة مستمرة لأجل تحقيق من طول ودرجة صعوبة.

إستخدمنا هده الدراسة السابقة للإستفادة والتعرف على الخطة لتخفيف من أثر الإضرابات على الطالب الجامعي وأثار الإضرابات على الوضع العام للجامعة والتعرف على مختلف المعيقات التي تواجه الإضرابات في الجامعة.

## 1-5- الدراسة الخامسة:

دراسة قناوة رقية، بعنوان " الإحتجاجات الطلابية بين الوعي والتبعية "، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة قاصدي مرباح، أنجزت لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع الإتصال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014، دراسة غير منشورة.

تهدف الدراسة إلي تشخيص مستوى وعي الطلاب الجامعيين عند قيامهم بالإحتجاجات داخل النسق الجامعي.

ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- هل الإحتجاجات الطلابية تحدث من وعي الطالب الجامعي؟ أم هي مجرد تبعية؟

والذي تفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

- هل الطالب الجامعي يحتج عن إقتناع ؟

- هل يحدث الإحتجاج لمجرد التقليد ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تم تبني المنهج الوصفي وإتباع الملاحظة والمقابلة والإستمارة كأدوات أساسية لجمع البيانات، وظفت الدراسة العينة العشوائية الطبقية حيث بلغ مجتمع الدراسة 160 طالب موزعة على 4 كليات هي كلية التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصال، كلية العلوم التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية الحقوق.

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

الإحتجاجات الطلابية لا تحدث عن وعي من الطالب الجامعي وإنما تحدث لمجرد التبعية وذلك نتيجة:

- عزوف الطلبة عن الإنخراط في المنظمات الطلابية.
- الإطلاع على مبادئها من فعل المنخرطين بها فقط، غالبية الطلاب يدركون بأن الإحتجاج يرجع إلى إنعدام الحوار بين الإدارة والطالب، فهو يعتبر عامل ضغط على الإدارة والمسؤولين.
- المشاركة في الإحتجاجات أضحت أنواع: مشاركة حقيقية وفعلية تضامنية، وأخرى شكلية تخدم المصالح الشخصية.
- ظهور أبعاد وأهداف أخرى لعملية الإحتجاج حيث أصبح يعد شكل من أشكال التضامن الإجتماعي.

لقد أفادتنا هذه الدراسة السابقة في التعرف على مدى إقتناع الطالب بفعله لعملية الإحتجاج وفهم ومعرفة مدى وعي الطلبة الجامعيين بهذه الإحتجاجات وما يترتب عنها من تغيرات على مستوى الجامعة والمجتمع ككل.

## 2- الدراسات العربية:

### 2-1- الدراسةالأولى:

دراسة جاكلين وليد جريس، بعنوان " واقع إدارة الأزمات بجامعة بيرزيت"، دراسة ميدانية مع أعضاء الهيئة الإدارية بجامعة بيرزيت، أنجزت لنيل شهادة الماجستير في التربية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2022، دراسة غير منشورة.

تهدف هذه الدراسة إلى إستقصاء واقع إدارة الأزمات وخاصة أزمات الإغلاق في جامعة بيرزيت من خلال محاولة البحث في أسباب الأزمات التي واجهت وتواجه جامعة بيرزيت وأثارها وتقصي أهم الإستراتيجيات التي وظفتها الجامعة للتعامل مع الأزمات، وتبيان كيفية تجنب الجامعة للأزمات،

وإستشفاف العبر التي إستفادتها جامعة بيرزيت فلسطين من تجارب الأزمات السابقة، وكيف تسعى لتوظيفها في مواجهة في مواجهة الأزمات القادمة.

ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهو واقع إدارة الأزمات في جامعة بيرزيت؟

والذي تفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

- ما أهم المسببات الأزمات التي واجهت وتواجه جامعة بيرزيت؟
- ما الآثار التي ترتبت على الأزمات التي مرت بها جامعة بيرزيت؟
- ما أهم الإستراتجيات التي وظفتها جامعة بيرزيت للتعامل مع الأزمات؟
- كيف تعمل جامعة بيرزيت على تجنب وقوع الأزمات بها؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تم تبني المنهج الكيفي بتصميم وصفي تحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وإتباع المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، بلغت عينة الدراسة 20 من مجتمع الدراسة موزعة على 5 إداريين و4 أكاديميين و 11 طالب وطلبة.

أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

وجود ضعف في إدارة الأزمات لجامعة بيرزيت وخصوصا أزمات الإغلاق المتكررة، حيث ظهر أن هناك خلل في عمليات التخطيط ماقبل وقوع الأزمات إضافة إلى عدم وجود مختصين أو فريق لإدارة الأزمات في الجامعة، كما أن هناك ضعف الإستجابة والرد والتواصل أثناء الأزمات إضافة إلى إفتقار الجامعة للأساليب و الإستراتيجيات الفعالة للتعامل مع الأزمات بحيث تتكرر الأساليب ذاتها في كل أزمة، أما بعد حدوث الأزمة فهناك ضعف في عمليات التقييم والتعديل لما بعد الأزمة ولا تستفيد الجامعة بالدرجة الكافية من تجارب الأزمات السابقة، مما يجعلها تكرر التجربة في كل مرة وبدرجة متفاوتة من الضرر.

كما أظهرت النتائج أن أسباب أزمات في الجامعة وخصوصا أزمات الإغلاق تتلخص في تغير في سياسات الجامعة وأسباب مرتبطة بمستوى الحريات المتاحة بالجامعة، بالإضافة لأسباب متعلقة بالقضايا المالية والتوترات السياسية وضعف التواصل والمشاركة في صنع القرار، وأظهرت الدراسة أن الأزمات تؤثر على سمعة الجامعة سلبا كما أنها تؤثر سلبا أيضا على العلاقات بين مكونات الجامعة المختلفة، إضافة إلى تأثيرها على طرق ومظاهر تعبير الفئات المختلفة عن الإحتجاج.

لقد أفادتنا هذه الدراسة السابقة في التعرف على أهم مسببات الأزمات ومختلف الآثار التي تترتب عنها، كما توصلت إلى معرفة أهم الإستراتيجيات والتعامل مع هذه الأزمات وتجنب وقوعها.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل خلصنا إلى التعرف على الإطار النظري والتصوري للدراسة الذي يعتبر كمنطلق أساسي للبحث العلمي، حيث قام الباحث بتحديث الأسباب التي دفعته لإختيارها، والأهداف التي يصبو إليها، ووضح أهمية الدراسة، وحدد إشكالية الدراسة بالإضافة إلى المفاهيم التي سوف يتبناها خلال الدراسة كذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعموما أن الغاية الأساسية من كتابة هذا الفصل هو التعرف بالظاهرة وتحليلها بدقة بحيث تصبح قابلة للدراسة مع الإلتزام بمجموعة من الإجراءات المنهجية التي تعتبر بمثابة الدليل الذي يساعدنا في العمل حتى النهاية.

# الفصل الثاني

تمهيد

أولا- المقاربات النظرية

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

إن لكل دراسة أو بحث يتطلب الإستناد إلى خلفية نظرية كسند علمي، حيث يتم التطرق إلى النظريات التي تناولت موضوع البحث لأنها تعتبر إحدى الوسائل التي تساعد الباحث في التعرف على الموضوع حيث تقدم رؤية واضحة له، ولقد تعددت المقاربات النظرية المفسرة لواقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية.

## أولا : المقاربات النظرية

يهدف تناول المقاربة النظرية إلى تعميق تصورنا السوسيولوجي حول موضوع الدراسة " واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية "، إلا أنه ورغم صعوبة إيجاد مقاربات نظرية أقرب التي يمكن أن تفسر الدراسة، إلا أنه كون المقاربة النظرية هي الأرضية التي تتأسس عليها الدراسة إنطلاقا من مجمل المعارف التي تشتمل عليها، يجعلها تشكل لنا مرجعية لتفسير وتحليل دراستنا خاصة وأن المقاربة النظرية تحمل تفسيرا مبدئيا أو حلا مقترحا لموضوع أو ظاهرة أو مشكلة معينة [1]، وبما أن البحث الراهن يهدف إلى معرفة واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية، فإن التقصي المباشر لها يتطلب الإستناد إلى دراسة نظرية تعتمد على أسس علمية وموضوعية تستهدف جمع المعلومات.

إن المتفحص في علم الإجتماع يجده من بين أكثر العلوم التي تزخر بالثراء النظري وهذا ما يعكس الجهود العلمية التي قام بها المنظرين في محاولاتهم لفهم وتفسير الواقع الإجتماعي، حيث صاحب هذا الثراء السوسيولوجي تنوع الميادين والمجالات التي درسها هذا العلم، وتقاس دقة أي بحث سوسيولوجي خلال قدرته على توظيف النظرية الملائمة لبحثه والتي تعتبر صورة مصغرة للواقع المتغير بإستمرار، لذا فإن أي تغير في الوقائع يؤدي بالضرورة إلى تغيير "النصوص النظرية التي ينبغي أن تكون مرنة قابلة للتعديل والتطوير والتنقيح".[2]

إهتم دوركايم (1858 ـ1917) بفهم الظواهر الإجتماعية وتأثيرها على المشكلات الإجتماعية، "ويعتبر دوركايم النظم الإجتماعية تشكل أجزاء داخل الأنساق الإجتماعية، ويجب أن تدرس في ضوء هذا الإطار الكلي للمجتمع، حيث إهتم أيضا بدراسة الحقائق الإجتماعية وفي رأيه أن الحقيقة الإجتماعية هي حادثة لها إرتباط بالمجتمع، ويتكون المجتمع بالنسبة إليه في تلك الحقائق الإجتماعي التي لايمكن تفسيرها إلا بها والتي تعززها وتكتمل بها[3]،"كما لا يمكن إختزال الحقائق الإجتماعية بالظواهر النفسية السيكولوجية أبدا، بل العكس هو الصحيح، فظاهرة الإنتحار عنده لا يمكن تفسيرها بالعوامل النفسية كتعرض الفرد إلى التوتر والقلق والخوف بل يمكن تفسيرها بعوامل إجتماعية شاخصة كفشل الفرد في الدراسة أو السياسة أو الحب أو تعرض جماعته إلى كارثة أو أزمة تحز في نفسه أو إنعزاله عن المجتمع لسبب من الأسباب أو تبدل أساليب المعيشة وقيم الحياة. جميع هذه الأسباب أو بعضها تدفع الفرد إلى إنهاء حياته بنفسه، إذ يشير دوركايم إلى أن المؤسسات تكمل بعضها وأي تغير يطرأ على إحداهما لابد أن يؤثر على بقية

[1] فيليب جونز، النظريات الإجتماعية والممارسة البحثية، مصر العربية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 10.

[2] علي محمد محمد، علم الإجتماع التنظيم مدخل التراث والمشكلات، دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول، 1979، ص 262.

[3] رابح كعباش، الإتجاهات الأساسية في علم الإجتماع، مخبر علم إجتماع الإتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 89.90.

المؤسسات وبالنهاية يحدث التغيير المؤسسي"[1]،"إن نمط المجتمع عند دوركايم يقوم على صورة التماسك الإجتماعي السائد في مجتمع ما وهناك مجتمع يسوده التماسك الآلي وإنخفاض في تقسيم العمل وهناك مجتمع أخر يسوده التماسك العضوي ويتميز بتعقد تقسيم العمل"[2]،" أدرك دوركايم أن هناك شكلين أساسين كبيرين للتماسك أولهم التماسك الآلي والأخر التماسك العضوي، والتماسك الآلي خاصية من خصائص المجتمعات التقليدية التي يتفاعل فيها تقسيم العمل وتمارس فيها المعايير قوة ضاغطة كما يظهر فيها مستوى عالي من التماسك الإجتماعي وتتماثل فيها المعايير والتقاليد والمعتقدات، أما التماسك العضوي فخاصية المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما التي تتميز بتعقد نظام تقسيم العمل، وشيوع علاقات تقوم على التعاقد وإنخفاض مستويات التكامل وندرة مظاهر التماسك والتضامن، وفي مثل هذا البناء تضعف أساليب الضبط مما يؤدي إلى إرتفاع الإنحراف والتمرد على المعايير أو رفضها، وليصبح البناء الإجتماعي عاجزا وغير قادر عن تنظيم العلاقات تنظيما ملائما[3]. في المجتمعات القديمة الآلية وجد الإضراب طريق من طرق الإحتجاج والتمرد حيث لم يكن معترف به لكن في المجتمعات العضوية الحديثة إزدادت وتيرة الإضرابات والإعتماد عليها لتحقيق المطالب، حيث تعددت أساليبه وأصبح حق من الحقوق السامية التي لم يعترف بها من قبل، " يظهر دوركايم في تفسيره للدور والوظيفة التي يقوم بها الأفراد في بناء المجتمع وينظر للفرد في المجتمع من خلال مايساهم به في إشباع كافة حاجات المجتمع، وبما أن الأفراد يشكلون أدوات من أجل أداء وظائف تعمل على إشباع حاجات بنائية، وهذا مايجعل للبناء الإجتماعي جملة من العلاقات والتفاعلات التي تعمل على تكثيف وتعاظم وتيرة ودرجة التكامل بوتيرة أكثر بكثير من التكامل الموجود في المجتمع المتضامن تضامنا أليا وكل الوظائف التي يؤديها أفراد المجتمع من الناحية البنائية تعد هامة لصياغة التكامل البنائي، ولكي يحافظ المجتمع على تكامله ينبغي عليه أن يتمتع بدرجة من المرونة البنائية التي تمكنه من توليد أعضاء جدد للقيام بوظائف تسد إحتياجات جديدة من أجل تحقيق درجة عالية من التكيف"[4]، فالطالب الجامعي يسعى إلى إشباع كافة حاجاته ومتطلباته وذلك من خلال تعاونهم وتضامنهم فيما بينهم داخل الجامعة لتشاركهم في نفس الإحتياجات والأهداف، فدوركايم في تفسيره للظواهر الإجتماعية أن الإضراب من الظواهر الإجتماعية التي لا يمكن

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الإجتماع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 154.

[2] عصام منصور، يحي نبهان، علم الإجتماع المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 104.

[3] جراهام كينلوتش، ترجمة محمد سعيد فرح، تمهيد في النظرية الإجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى، دار الهدى للمطبوعات، ص 100.

[4] رابح كعباش، مرجع سابق، ص 96.97.

تفسيرها إلا بالعوامل الإجتماعية التي ترجع إلى فشل الإدارة في تسيير المقرر الدراسي الذي تطبع عليه بعض النواقص والمشكلات وعدم التكيف مع تعليمات الإدارة التي تولد الضغط على الطلبة.

ترتكز نظرية تالكوت بارسونز (1902-1979): على النسق الإجتماعي الذي يقصد به التأكيد على فكرة النسق باعتباره أن المجتمع ماهو إلا بناء نظام إجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الإجتماعية المتبادلة وظيفيا والتي تؤثر على عملية إستقرار مكونات البناء الإجتماعي أو المجتمع ووظائفه بصورة عامة كما يشير إلى الوظيفة التي تشير إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين مكونات أو أجزاء النسق الإجتماعي والثقافي ككل وأن المجتمع يعتبر كنسق تتداخل الأجزاء أو العناصر والأنساق الفرعية والذي عن طريقه لا يمكن فهم أي جزء أو نسق فرعي دون معرفة العلاقة بالكل، أيضا يركز على المتطلبات الوظيفية التي تعتبر من أهم المقولات الأساسية التي طرحها بارسونز حيث حاول تأكيد على علاقة الأنساق الفرعية بالنسق الأكبر والتي تستلزم عدد من المتطلبات الوظيفية أو مايعرف بمجموعة الشروط أو المستلزمات الوظيفية وهي أربع مستلزمات:

– التكيف: هو التكيف مع البيئة التي تحيط به، بتأمين مجموعة الوسائل المادية والمعنوية.

– الهدف: يهدف إلى تحديد الأولويات أو الدوريات اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع أو النسق وذلك عن

– طريق التنسيق بين مجموعة المدخلات والموارد اللازمة والعمل على إستخدامها لتحقيق أهداف النسق وحاجاته الأساسية.

– التكامل: يقصد بها المتطلب الوظيفي وأن مكونات النسق سواء كانوا أفراد أو جماعات أو أنساق فكرية لابد وأن تتكامل من أجل تحقيق الأهداف العامة.

–المحافظة على النمط وإدارة التوتر: هو المحافظة على النمط من خلال طرح عدد من الخصائص والسمات العامة والتي تتمثل في المهارات اللازمة والتخصص والحوافز المادية والمعنوية والسمات الشخصية للقيادات والأعضاء، التي يجب أن يلتزم بها الأعضاء لخفض معدلات التوتر.

كذلك الاتفاق الجماعي حيث يؤكد أنصار البنائية الوظيفية على وجود نوع من الإتفاق والشعور العام بقيام نوع من التفاعل الإجتماعي المتماسك وذلك حول عدد من القيم والمعتقدات التي يجب أن يتفق حولها أعضاء النسق الإجتماعي ،[1]"ومن خلال إفتراضات بارسونز نستطيع أن نلخص ما توصل إليه بالنظر إلى المجتمع باعتباره نسقا مستقلا له خصائص عامة يشارك فيها الأنساق الحية الأخرى، ويعبر البناء

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الإجتماع الجزء الثاني ـ النظرية السوسيولوجية المعاصرة ـ ، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 42.

عن وظائف أساسية ضرورية، ويتكون من أنساق جزئية مميزة في حالة محافظة على التوازن والتعادل ويتطور هذا البناء بطريقة تحقق التوافق"[1]،"إهتم بارسونز بصورة مستمرة بالتأكيد على خاصية وسمة التوازن داخل النسق الإجتماعي وبين أنساقه الفرعية، حيث إفترض أن لكل نسق عدد من المدخلات والمخرجات، كما أن كل نسق يقوم بعلاقات تبادلية مع الأنساق الكبرى"[2]،"وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير فإنه يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن دينامي مستمر ذلك فإنه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه"[3]،"يرى بارسونز أن النسق الإجتماعي يتألف من مجموعة فاعلين تنشأ بينهم علاقات تفاعل في موقف ما، كما يدفع الميل من قبل هؤلاء الفاعلين إلى تحقيق الحد الأمثل من الإشباعات"[4]،"ونظر بارسونز إلى التنظيمات على أنها وحدات فرعية داخل النسق الأكبر والمنظمة عنده هي نسق إجتماعي منظم يتألف من أنساق فرعية مختلفة كالجماعات والأقسام والإدارات وهو يعد بدوره نسق فرعي يدخل في إطار نسق إجتماعي أكبر وأشمل كالمجتمع وهو يسعى إلى تحقيق نمط معين من الأهداف، ويرى المجتمعات أنها أنساق، فالتنظيمات تتمتع بأهداف واضحة نسبيا، وتحقيق هذه الأهداف يفرض وجود إجراءات تنظيمية تتضمن تحقيق هذه الأهداف والمنظمات لمحة تنظيمية توضح التسلسل، ويتوفر فيها وسائل لحل المشاكل التي تواجهها في المحافظة على أنماط العلاقات الداخلية"[5]، أي أن الإدارة الجامعية والتنظيمات الطلابية باعتبارهم أنساق فرعية وفاعلية داخل المؤسسة الجامعية لحل المشاكل التي تواجه الجامعة والمحافظة على مختلف العلاقات الإجتماعية داخل الوسط الجامعي للحد من المشاكل التنظيمية الإدارية التي لا تتماشى مع الطالب واللجوء إلى ظاهرة الإضراب.

" فإذا كان النسق التنظيمي يقوم على الفعل فليس من المنطق أن تكون إستجاباته ممثلة بالتكيف دوما مع عوامل والتغير الخارجية أو الداخلية، ومع إختلاف المصالح وحدود صراعات بينها تصبح مجموعة والتوقعات السائدة داخل النسق المتعارضة وأن أي تغير في تلك التوقعات ليس شرطا ضروريا في إستقرار النسق، بمعنى أن التغير قد ينشئ عن طريق الصراع والتناقض"[6]،وعليه يمكن القول أن تحليلات بارسونز

---

[1] سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق، نظريات علمية وإتجاهات معاصرة في طريقة العمل مع الحالات الفردية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 174.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 42.

[3] أحمد زايد، علم الإجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية، الطبعة الأولى، 2006/2005، ص 210.

[4] إعتماد محمد علام، إجلال إسماعيل حلمي، علم الإجتماع التنظيم " مداخل نظرية ودراسات ميدانية "، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013، ص 60.

[5] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإدارة والمجتمع " دراسة في علم الإجتماع الإدارة "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 151.

[6] إعتماد محمد علام، إجلال إسماعيل حلمي، مرجع سابق، ص 61.

على الإضرابات الطلابية الجامعية تتمحور حول قضية أساسية وهي ما يجب أن تقدمه الجامعة للطلاب خاصة أنه إعتبر أن هناك صراع بينهم يؤدي إلى إضراب وبالتالي التوقف عن مزاولة الدراسة من أجل التعبير عن رفضهم وإبداء رأيهم.

يعد روبرت ميرتون أيضا من العلماء المتميزين في علم الإجتماع عامة ولتحليلاتهم في النظرية السوسيولوجية خاصة، "حيث تميزت إسهامات ميرتون بمجموعة من الخصائص الهامة والتي أدت إلى تطور البنائية الوظيفية بصورة ملحوظة. خاصة أن تحليلات ميرتون النظرية إرتبطت بالدراسة الإمبريقية لتحديث البنائية الوظيفية وتعديل الكثير من الأفكار التي تركها بارسونز في مجال هذه النظرية"[1]،" قدم ميرتون تصورا نظريا مهما تمثل في تطوير نظرية متوسطة المدى وتقوم النظرية على 3 مفاهيم: الوظائف الكامنة والوظائف الظاهرة، البدائل الوظيفية، المعوقات الوظيفية، الذي تزعم أن أي مجتمع لا يستطيع أداء وظائفه بشكل أفضل ماهو قائم إلا في ظل أنماط جديدة من العلاقات".[2]

" صنف ميرتون الوظائف على أساس تقسيمها في المجتمع الى نوعين:

- الوظائف الظاهرة: هي ذلك النوع من الوظائف التي يمكن ملاحظتها وتسجيلها بصورة سهلة وسريعة والتي تعكس عموما أهداف محددة للحفاظ على النسق أو الأعضاء الذين يشاركون فيه.
- الوظائف الكامنة: هي مجموعة الوظائف التي لا يمكن أن تظهر بصورة ظاهرة بل مستترة أو غير مقصودة أو متوقعة ولكنها أيضا تكشف عن إجمالي الوظائف التي يمكن أن تسهم بصورة إيجابية أو سلبية في نفس الوقت سواء الأعضاء أو إلى النسق أو التنظيم الإجتماعي ككل".[3]

"ميز ميرتون بين الوظائف العلنية والكامنة للظاهرة الإجتماعية حيث وجد ميرتون أن كل ظاهرة إجتماعية تحقق وظيفتين بأن واحد، إحداهما علنية وأخرى كامنة ومثال ذلك ماتقوم به الجماعة من ممارسة للشعائر الدينية عند وقوع الأزمات الكبيرة، فتحقق بذلك وظيفتان أساسيتان الأولى وظيفة العبادة وهي الوظيفة الظاهرة، غير أن هذه الممارسات تعزز التضامن الإجتماعي وتسهم في وحدة الجماعة وهذه الوظيفة الكامنة"[4]، وبالتالي فالإضراب يمكن أن يكون وظيفة ظاهرة وكامنة في نفس الوقت فالأولى تكون وظيفة تسعى لتحقيق مصالح ومطالب الطلبة وأهدافهم، كما يمكن أيضا أن يقوم بوظائف كامنة يمكن تمييزها من خلال المبالغة في المطالب والتأكيد عليها لصالحهم ومختلف الممارسات الضاغطة على الإدارة

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 46.

[2] إعتماد محمد علام، إجلال إسماعيل حلمي،مرجع سابق، ص 63.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 50.

[4] مصطفى بوجلال، علم الإجتماع المعاصر بين الإتجاهات والنظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 121.

للإستجابة لمطالبهم قد تكون في بعض الأحيان غير مشروعة، تحمل في طياتها أهداف خفية تخدم مصالحهم الشخصية،" كما قدم ميرتون فكرة البدائل الوظيفية، ويقصد بها عدم التسليم المطلق بفكرة الوظيفة التي قد تظهر في بناءات أو أنساق إجتماعية معينة، ورأى من الضروري معرفة مجموعة الوظائف الظاهرة والكامنة التي ينطوي عليها النسق وعدم التسليم بمجموعة الوظائف الظاهرة فقط".[1]

وحسب فهمنا لميرتون إن تحقيق مطالب الطلبة لا يقتصر فقط اللجوء إلى وظيفة الإضراب لأن هناك بدائل أخرى كالتفاوض والحوار والإتصال والتشاور فيما بينهم للخروج بحل أفضل، حرص ميرتون على طرح عدد من الأنماط الوظيفية والتي تجسدت في تصورات لأنماط التكيف الوظيفي كما جاء في أنماط الإمتثال والأنماط الأربعة الأخرى بالإنحراف، التي تعكس أيضا مجموعة المعوقات الوظيفية التي تظهر في النسق الإجتماعي،" سعى ميرتون لتحليل المعوقات الوظيفية ليكشف بوضوح عن وجود الكثير من مظاهر الخلل الوظيفي التي تحدث داخل البناءات الإجتماعية وتؤدي إلى عدم توافقه وتكييفه"[2]،" درس ميرتون تأثير الخلل الوظيفي أن الأعضاء يطبقون الإستجابة في أحد المواقف على موقف أخر مماثل، الأمر الذي نتج عنه نتائج غير متوقعة وغير مراد بها"[3]،فأسباب الإضرابات تؤدي بدورها إلى نتائج تقلل من التكيف، والنتائج المتوصلة من الإضراب تحمل شكلين: الأول يتمثل في تحقيق الطلبة لمساعيهم ومبتغاهم ومطالبهم والشكل الثاني حدوث خلل وظيفي للإدارة والمؤسسة الجامعية تتمثل في خلل سير الرزنامة البيداغوجية.

تكمن تحليلات إبن خلدون(1332-1406): " في دراساته عن علم العمران البشري أو الإجتماع الإنساني، في تحديد ماهية هذا العلم ودراسته للظواهر الإجتماعية والعلاقات والأنشطة والسلوك الإنساني، الذي يخضع دائما لحالات التطور والتغير المستمر"[4]،" إن نظرية إبن خلدون الصراعية إنما تكمن في نظريته الدائرية، ولقد أشار إبن خلدون إلى أن الحياة التي نعيشها ماهي إلا صراع مزمن بين البداوة والحضارة، فالصراع هذا غالبا مايقود إلى سقوط الملك أو الخلافة أو المجتمع إذ يسيطر البدو على الملك بعد أن يستقروا في المنطقة الحضرية"[5]،في دراسة إبن خلدون في مسألة الصراع نفهم من هذا بأن فكرة الإحتجاج

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 54.

[2] عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 54.

[3] عبد الهادي الجوهري، إبراهيم الغار، إدارة المؤسسات الإجتماعية ـ مدخل سوسيولوجي ـ المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 124.

[4] عبد الله عبد الرحمن، تطور الفكر الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 78.

[5] إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة ـ دراسة تحليلية في النظرية الاجتماعية المعاصرة ـ ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010، ص 128.

والمطالبة بالحقوق أدت إلى بروز صراع الطبقات بين الطلبة والإدارة الجامعية التي يرجعها إبن خلدون إلى العصبية التي تشكل المصدر الأساسي للصراع الإجتماعي، وسبب هذا الصراع بين الطلبة والإدارة يرجع إلى رغبة الطلاب في تغيير الوضع القائم الذي يتناسب مع مصالحهم واللجوء إلى الإضراب وعدم رغبة الإدارة بذلك باعتبارها المتحكم والمقرر في سير القرارات والتي تتسم بالقوة والسلطة والسيطرة والحكم.

والعصبية عند إبن خلدون تشكل المصدر الأساسي للصراع الإجتماعي وهي القاعدة الأساسية للقوة والسلطة فهي تؤدي الإتحاد والالتحام بين الأفراد لأنها تحملهم على التعاضد والتناصر لدفع العدوان وتحقيق المطالب، إذ يمكن أن يظهر الصراع على عدة مستويات داخل الجماعة الواحدة أو بين الجماعات المختلفة وهذا ينطبق على الصراع الذي يحدث داخل الجامعات الجزائرية،" والعصبية تحقق الملك باعتبارها تتمحور حول السلطة والسيادة والتوسع في الحكم، كما يقول إبن خلدون إن نهاية الصراع تكمن في إنتصار العصبية الأكثر قوة"[1]،إن الفعل في العصبية الخلدونية تتراوح بين الصراع والتعاون في بعض جوانبه من خلال إعتبار الجامعة نسق، فيكون هذا الصراع من أجل الوصول إلى الحقوق والمطالب. بينما تكون الغلبة للعصبية الأقوى، أما القوة فتتمثل في كثرة العدد وقوة التلاحم داخل العصب الواحد وقوة التضامن والتعاون فأحيانا تكون الغلبة للإدارة وبسط سيطرتها وقراراتها وأحيانا تكون الغلبة للطلبة وتحقيق مبتغاهم،" تظهر بوادر الصراع داخل العصب الواحد في أثناء ممارستها للسلطة، إذ بعد الإنغماس في الترف تبدأ العصبية في الضعف ويظهر سوء التفاهم بين أبناء العصب الواحد، ومن تم يبدأ صاحب السلطة في الإستعانة بأشخاص من خارج عصبيته وهو مؤشر على الضعف والإنهيار"[2]، فبعد تشبث الإدارة الجامعية بالسلطة وضمان مكانتها وبسط سيطرتها على الطلبة وبالتالي عدم مبالاتها باحتياجات الطلبة وأخذها على محمل الجد، هذا مايؤدي إلى صراع " إضراب" الذي يزعزع إستقرارها وكيانها، حيث يؤدي حركة في التغير المتمثل في تغيير( الرؤساء، مدير الجامعة، رئيس القسم، عميد الكلية....) وبالتالي اللجوء إلى عصبية أخرى تتمثل في إدارة جديدة.

كما نجد كارل ماركس(1818ـ1883) الذي" صاغ أفكاره عن طبيعة العالم الإجتماعي في المسلمات الآتية:

[1] ياس خضير البياتي، النظريات الإجتماعية جذورها التاريخية وروادها، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس، 2002، ص 148. 149.

[2] ناصر قاسيمي، سوسيولوجيا المنظمات دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص 65.

- كلما زاد الظلم الإجتماعي في توزيع الموارد النادرة داخل نسق مايزداد وصراع المصالح بين القطاعات المسيطرة والخاضعين داخل النسق.. كلما زاد وعي القطاعات الخاضعة بمصالحها إزداد إحتمال تساؤلهم عن مدى شرعية بقاء وإستمرار النمط السائد الذي يتولى توزيع الموارد النادرة.
- كلما زاد وعي الخاضعين في نسق ما بمصالحهم الحقيقية إزداد تساؤلهم عن شرعية توزيع الموارد المتاحة والنادرة، وإزداد إحتمال تضامنهم المكشوف ضد المسيطرين داخل صراع النسق.
- كلما إزداد إستقطاب الجماعات المسيطرة والمقهورة إزداد عنف الصراع.
- كلما إزداد عنف الصراع إزداد فرص التغير البنائي للنسق".[1]

" إذ يقول في كتابه رأس المال بأن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الإجتماعي، والمجتمع كما يرى ماركس يتحول من الظاهرة الطبقية إلى الظاهرة الصراعية، وأن هذا الصراع يكون بين الطبقة العمالية وطبقة أرباب العمل"[2]،والصراع الطبقي في دراستنا هو صراع الإدارة والطلبة، فالإدارة تستخدم سلطتها بما يناسبها، هذا يؤدي إلى نشوء توترات داخل الوسط الجامعي بسبب إستبعاد دور الطالب وبالتالي الدخول في صراع المتمثل في الإضراب لرفض الوضع القائم والمطالبة بالتغيير، وحسب نظرية الصراع نجد أن التوترات بين الجماعات المتنافسة داخل المجتمع والصراع الطبقي يعد المصدر الأساسي للتغيير الإجتماعي، وقيام الطالب بالإضراب باعتباره الوحيد والموجه عن التغيير، " إن حالة كهذه تولد ظاهرة الوعي الطبقي عند الطبقة المحكومة " الطلبة" أي الشعور والإحساس بأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والسياسية الصعبة وأن هذا الوعي يولد الوحدة الطبقية ثم التنظيم الثوري بين أبناء هذه الطبقة، الأمر الذي يدفع أفرادها إلى الثورة ضد الطبقة الحاكمة " الإدارة " أو المستغلة، هذه الثورة التي تقود إلى سقوط المجتمع وتحوله إلى نمط أخر."[3]

" تأثر رالف دارندروف بالفكر الماركسي الصراعي حيث تضمنت النظرية الإجتماعية موضوعات عديدة أبرزها الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي والنظام الإجتماعي ودراسته من قبل البناء الإجتماعي"[4]،" إهتم رالف دارندروف في كتابه الهام " الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي " بحقيقة مؤداها أن الأبنية الإجتماعية قادرة على أن تنتج من نفسها العناصر التي تدمرها أو العناصر التي تغيرها، وتبعا

[1] ناصر قاسيمي، مرجع سابق، ص 81.

[2] إحسان محمد الحسن، النظريات المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 131.

[3] إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق، ص 131.

[4] ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص 170.

لذلك حاول تحديد الجماعات والعمليات التي تدخل في أحداث هذه الظاهرة تحديدا نظريا وتحليلها تجريبيا، ولقد حاول أن يصيغ نظرية عامة عن الصراع الإجتماعي والتغير الإجتماعي مستفيدا من نظرية القهر".[1]

" لقد إنطلق دارندروف في فكرة الصراع بأربعة قواعد وهي:

- نقده لليوتوبيا التي تؤمن بإنسجام وإتساق الحياة الإجتماعية، وعدم وجود صراعات بين أقسام المجتمع، وهو يرى بأنه لا يمكن لليوتوبيا أن تنمو وتتطور خارج الحقائق الإجتماعية المعروفة، فالمجتمعات تحاول ربط الماضي بالحاضر والمستقبل وترفد حياتها الإجتماعية بالقيم والعادات والأعراف والنواميس الإجتماعية.
- نظرته إلى الحياة الإجتماعية التي تحمل وجهين أو حقيقتين: الأولى تمثل الإنسجام والإتساق والتكامل والثبوت والتوازن، والثانية تمثل الحركة والصراع والتغيير.
- تأثره بفكر ماركس الصراعي الذي حاول في هذا التأثر أن يمزجه مع تأثره الأول والثاني. أي من خلال نقده لليوتوبيا والنظام الإجتماعي، والخروج بنظرة جدلية ماركسية جديدة تعطي نفسا جديدا للروح الصراعية في علم الإجتماع. ".[2]

ويعتقد دارندروف بأن الأبنية الإجتماعية تستطيع أن تخلق من داخلها العناصر التي تغيرها أو تدمرها، ومن ثم يمكنها تحديد الجماعات والعمليات التي تدخل في أحداث هذه الظاهرة نظريا وتجريبا، وهذا يعني بأن نظرية القهر هي المدخل الأساسي في صنع نظرية عن الصراع الإجتماعي والتغيير الإجتماعي، فالصراع الطبقي عنده ينشأ بين أولئك الذين يقبضون على مقاليد السلطة من ناحية، وأولئك الذين لا يملكون إلا الخضوع لهذه السلطة وهنا يمكننا أن نتوقع وجود الصراع الطبقي في أي نظام إجتماعي ( كالصناعي والديني والسياسي.....) وقد ذهب دارندروف إلى أن نموذج الصراع هو الحل الجوهري من الخروج من عالم اليوتوبيا الذي هو خصائص النسق الإجتماعي، فالصراع هو عملية مستمرة داخل الجامعة بين الأطراف (الطلبة والإدارة ) وهو القوة الكبيرة التي تصاحب عملية التغيير ووجود النظام الإجتماعي يعود إلى الصراعات المستمرة في مكونات البناء الإجتماعي، التي تعمل على تصعيد وإعاقة درجة الصراع بين القوى المتنازعة، وقد ميز دارندروف بين 3 أنواع من الظروف الإجتماعية التي تساعد على تفجير الصراع بين الجماعات المستغلة وهي:

[1] جراهام كينلوتش، مرجع سابق، ص 261.

[2] ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص 163.

1. ظروف تنظيمية وهي التي تساعد على تحويل الفاعل الإجتماعي كجماعة بارزة ودفعها إلى الدخول في عملية الإضراب.
2. ظروف عملية الصراع التي تحدد درجة وقوة الصراع القائم بين الطلبة والشريك الإجتماعي والإدارة.
3. ظروف تغيير البناء التي تحدد سرعة وعمق إتساع تغيير البناء الإجتماعي ولا بد من القول أيضا، بأن تبنيه لنظرية الصراع لايعني تخليه عن نموذج التوازن، فالمجتمع في نظره له وجهان متساويان: الأول يكشف عن الإستقرار والتآلف والإتفاق العام، والثاني يكشف عن التغير والصراع والقوة.[1]

وعليه فالجامعة تتميز بالإستقرار والتآلف من جهة ومن جهة أخرى يسودها الصراع " الإضراب " الذي يؤدي إلى التغير.

يرى جورج هربرت ميد (1863ـ1931)"إن مقدرة الكائنات البشرية على إستخدام الرموز التي تميز الإنسان عن الحيوان وتسمح بتكوين النظم الإجتماعية والمجتمعات والثقافات، ويرى أن الناس لايتصرفون أو يستجيبون بشكل ألي بل إنهم يعطون المعاني لأفعالهم فهم يأخذون في الإعتبار مايعتقده الأشخاص الآخرون والموقف الذي يجيدون أنفسهم فيه، ونجد أن التوقعات ورد فعل الأشخاص الآخرين تؤثر بشدة في كل تصرف فردي بالإضافة إلى أنهم يعطون الأشياء معاني ويتصرفون ويستجيبون على أساس هذه المعاني"[2]،فمثلا: عندما تتعنت الإدارة فإن الطلاب يقومون بالإضرابات كوسيلة من أجل تحقيق رغباتهم والتعبير عن رفضهم، حسب فهمنا لجورج ميد بأن الجامعة تتكون من عدد غير محدود من العلاقات والتفاعلات الإجتماعية التي تمارس نشاط معين، كالدراسة والتحصيل العلمي والمهام الإدارية.وهذه التفاعلات تكون عبر اللغة والإتصال بين الطلبة والإدارة والشركاء الإجتماعيون داخل الحرم الجامعي، تكون هذه التفاعلات مرغوبة بها أو غير مرغوبة، فإن كان مرغوب فإن التفاعل بين الأطراف يستمر وإذا كان غير مرغوب فإن التفاعل ينقطع كليا في الأطراف وبالتالي يحدث خلل واللجوء إلى أساليب أخرى كالإضراب الطلابي للتواصل وبذلك يحدث التفاعل، ومن أهم المقولات الأساسية للتفاعلية الرمزية الذات والعقل التي لايمكن أن تتكامل أو تعيش بمفردها بقدر ما تتفاعل مع ذاتها من ناحية أو مع دوات أخرى والأفراد في المجتمع ، ومن أهم الأمثلة التي طرحها ميد علاقة الذات بالفرد والمجتمع مثلما يحدث في العلاقة المتبادلة بين الفرد والأسرة والأحزاب السياسية أو النقابات العمالية، كذلك التفاعل الإجتماعي حيث أن الذوات والفاعلون يقومون بعملية التفاعل من خلال العلاقات اليومية بين الجماعات الإجتماعية

[1] ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص 164.165.

[2] طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الإجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 122.124.

مثل: النقابات أو الإتحادات حيث تتحقق منه التفاعلات الإجتماعية عن طريق المناقشات أو الحوارات الهادفة، المعنى الرمزي الذي يعرفه ميد بأنه الدافع المرتبط بالإستجابة الذي يظهر بصورة أولية، فإذا قصرت إدارة الجامعة من دورها فإن الطالب الجامعي بصورة تلقائية يعكس هذا التصرف أو الموقف بالقيام بأساليب يتخذها مع هذه، هذا يعتبر نوع من الإستجابة للضغط عن الإدارة، كما يعتبر كرمز وموقف متخد إتجاه الإدارة.[1]

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 174-175.

## خلاصة الفصل:

إنطلاقا من هذا الفصل حاولنا أن تتناول أهم المقاربات التي تطرقت إلى موضوع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية، وذاك من خلال إسقاط الضوء على بعض الرواد المفكرين، الأمر الذي يظهر لنا اختلاف وتباين وجهات المفكرين والباحثين في المجال وكذلك إلى أي درجة كان إهتمامهم بالصراع والتفاعل داخل المؤسسة الجامعية، وعليه فقد تناولنا كل من إميل دوركايم، تالكوت بارسونز، روبرت ميرتون، إبن خلدون، كارل ماركس، رالف دارندروف، جورج هربرت ميد.

# الفصل الثالث

تمهيد

اولا": التطور التاريخي للاضراب.

ثانيا: تنظيم الاضراب في الجزائر.

ثالثا: احكام ممارسة الاضراب الطلابي في الجامعة الجزائرية.

رابعا: طرق تسوية الاضرابات الطلابية.

خامسا: اشكال الاضرابات الطلابية.

سادسا: الاثار المترتبة عن الاضراب الطلابي.

سابعا: حقوق وواجبات الطالب الجامعي.

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

تعتبر الإضرابات الطلابية من الظواهر الإجتماعية التي برزت مؤخرا في الجامعات الجزائرية، جاءت نتيجة لمشاكل وصراعات التي حدثت بين الإدارة والطلبة من أجل مطالبة الطلاب بحقوقهم، حيث اختلفت الأسباب والمضامين وهذا ما يؤدي إلى تأجيج الوضع والقيام بإضرابات كوسيلة للتعبير عن مطالب ومعاناة ومشاكل الطلبة المضربين.

وتطرقنا في هذا الفصل إلى التطور التاريخي للإضراب بالإضافة إلى تنظيم الإضراب في الجزائر ومختلف أحكام ممارسة الإضراب الطلابي وطرق تسويته وأشكال وأثار الإضراب الطلابي إلى جانب حقوق وواجبات الطالب الجامعي.

## أولا :التطور التاريخي للإضراب

"إن الإضراب ظاهرة عالمية ظهر بداية في عالم الشغل فهو نتيجة نضالات عمالية قادها العمال والنقابيون منذ بروز الحركة العمالية في تنظيم عالم الشغل، فتاريخيا عرف الإضراب تطورات حسب الأعقاب الزمنية التي مرت بها البشرية، فقد إعتبر في أول الأمر كجنحة ثم كخطأ حتى تم الإعتراف به كحق دستوري إبتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، فالإضطهاد الذي عرفته البشرية في مختلف المراحل والأزمنة التاريخية وبالأخص السائدة في الحضارات الشرقية والغربية القديمة التي وجدت في الإضراب طريقا من طرق الإحتجاج، ففي بداية كل حضارة من هذه الحضارات كانت مطالب العمال (الأجراء) تكاد تكون منعدمة، لكن بتطورها إزدادت هذه المطالب وظهرت نتيجة لذلك البوادر الأولى للإضراب، وهذا يرجع للفوارق الإجتماعية الناتجة عن حكم وسيطرة القوي، ونتيجة لتفاوت الطبقات الذي يعود إلى ضعف المدخول، هذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى التدهور المعيشي والإجتماعي للعامل، لقد أكد المؤرخون على أن الإضرابات الإجتماعية كانت كثيرا ما تحدث في عصور إنحطاط الحضارات الغربية والشرقية القديمة، نتيجة لتدهور الذي تعرفه الأوضاع الإجتماعية ".[1]

" أول إضراب سجله التاريخ هو الإضراب الذي مارسه عمال سجن " تكروبوليس " سنة 29 قبل الميلاد من فترة عهد حكم رمسيس الثاني، إذ توقفوا عن العمل مطالبين بتوفير الطعام لهم مرددين عبارة " لقد بعنا ثمانية عشر يوما "، ولم يواصلوا عملهم إلا بعد أن إستجاب فرعون لمطالبهم بإمدادهم بالطعام اليومي، كما سجلت سنة 1283 قبل الميلاد في ظل حكم رمسيس الثالث لإضراب الذي شنه العمال الذين كلفوا بإنجاز الأهرامات والمعابد والجسور مع العمال الشاقة والظروف المزرية التي كانوا يمارسون عملهم فيها، الوضع الذي أدى بهم للللجوء إلى الإضراب من أجل المطالبة بالمساواة في الأجور وكذا تحسين ظروف العمل القاسية ". [2]

" شهدت الحضارة الرومانية بدورها الإضرابات العمالية، حيث أصدرت المملكة الرومانية نوعين من القوانين لمنع ممارسة الإضراب في نوعين من القطاعات لخطورة ممارسة الإضراب فيها، القانون الأول يتعلق بمنع الإضراب في المرافق العامة، أما القانون الثاني فمنع الإضراب في القطاعات والنشاطات الحيوية، ومثالهما منع إضراب الخبازين، منع إضراب ناقلي الحبوب، ومنع إضراب عمال الدفن، كما

[1] عتيقة بلجبل، الإضراب في المرافق العامة " دراسة مقارنة "، أطروحة ماجستير في الحقوق فرع قانون عام، دراسة منشورة،بسكرة، 2005/2004، ص 09.

[2] لطروش آمنة، حق العمال في الإضراب على ضوء تشريع العمل الجزائري المقارن، أطروحة دكتوراه في الحقوق، دراسة منشورة،مستغانم،2021/2020، ص 02.

عرف المجتمع البابلي ظاهرة الإضراب حيث أضرب العمال النحاتون اللذين كانوا يعملون عند الملك من أجل الحصول على أجورهم، على خلاف ذلك لم يعرف المجتمع اليوناني الإضرابات في شكل صدمات إجتماعية عنيفة وذلك على الرغم من الظروف القاسية التي كان يؤدي فيها العمال عملهم اليدوي خصوصا بعد القرن الخامس ميلادي".[1]

"وقد عرفت فرنسا إضرابات بفعل دخولها في الثورة الصناعية وذلك قبل ثورة 1789 بالرغم من منع التكتلات والتجمعات المهنية، ومنذ هذا التاريخ تم القيام بالعديد من الإضرابات في جميع قطاعات النشاط وذلك بالرغم من القمع الذي كان يسلط على العمال المضربين وكثيرا ما كانت هذه الإضرابات تقام للإحتجاج، أما عن حجم ساعات العمل أو تكاثر الممتهنين، أو ضد إستخدام عمال غير منتمين للمهنة وبعد الثورة الفرنسية تفاقمت الأوضاع الإجتماعية بفعل دخول فرنسا في العهد الليبرالي المتوحش والإستقلال المفرط مع تدني ظروف العمل، وقد عرفت هذه الأخيرة خلال هذا العهد وبالضبط في نوفمبر من عام 1831، إذ قام عمال معامل الأقمشة بإضراب بسبب رفض بعض أصحاب العمل تطبيق تسعيرة إتفاقية غير أن هذا الإضراب وجه بقمع عنيف تأكيدا لمنع الإتفاق الجماعي تطبيقا لقانون منع التجمعات والتكتلات المهنية، غير أن هذه الإضرابات والتمرد العالي لم يتوقف رغم القمع الذي عرفته الطبقة الشغيلة بمناسبة جميع الحركات الإضرابية التي عرفتها فرنسا خلال القرن 19 عشر و النصف الأول من القرن العشرين، ولقد دام هذا المنع إلى سنة 1848 بصدور القانون 27 فيفري من نفس العام، حيث إعترف هذا القانون للعمال بحق التجمع فيما بينهم لإستغلال نتائج عملهم ولكن هذا القانون لم يدم طويلا، وبصدور قانون 27 فيفري 1849 تم إلغاء ماجاء به القانون المذكور أعلاه، فقد قضي على منع التجمع سواء المتعلق بالمستخدمين أو العمال، وبتعديل قانون العقوبات بموجب قانون 25 ماي 1846 تم بمقتضاه إلغاء قانون منع التحالف بين العمال ونص من جهة الثانية على جنحة المساس بحرية العمل، وقد وضع هذا القانون على أساس مبدأ يباح للجماعة مايباح للفرد، بمعنى إذا كان للعامل كفرد أن يتوقف عن العمل إنطلاقا من مبدأ الحرية في العمل الذي أقرته الثورة الفرنسية فإنه يجوز لجماعة العمال أن يتوقفوا على توقيف العمل وأن يتمتعوا بنفس الحقوق كجماعة ماداموا يتمتعون بها كأفراد، وبتاريخ 31 مارس 1868، سمح بتنظيم بعض الشروط المحددة للتجمعات العمالية، إلا أن الإعتراف الحقيقي لحق التجمع لم يكن إلا بتاريخ 21مارس 1884، أي بعد ستة عشر عاما وتم بذلك إلغاء العقوبات المقررة على العمال القائمين بالإضراب وتحريم أي ضغط على العمال في الدخول في إضراب عن طريق العنف

[1] لطروش آمنة، مرجع سابق، ص 03.

القوة أو التهديد أو مايشابه ذلك من التصرفات التي من شأنها التأثير على العمال ومنعهم من أداء عملهم بحرية".[1]

"يصادف يوم 08 مارس من كل عام يوم المرأة العالمي، وهو ذكرى حدثت في 1908/03/08 في أمريكا، حيث قام أحد أصحاب المصانع النسيج بإغلاق أبواب المصنع على النساء العاملات ثم قام بحرق المصنع بسبب إضرابهن عن العمل داخل المصنع لتحسين أجورهن والمطالبة بالمساواة مع الرجال.

" إلا أن الإعتراف الضمني بحق الإضراب لم يفسر بهذا الشكل في ظل الجمهورية ثالثة حيث كانت الإضرابات التي قامت سنة 1936 إلى ماقبل بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939 سببا في إنهاء علاقات العمل بالنسبة للعمال المضربين".[2]

" ونتيجة لتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية إشتدت حركة الإضراب في هذه الفترة غير أن الجبهة الإشتراكية في الحكم لم تقمع هذه الإضرابات ولم تتابعها جزائيا، كما كان يسمح لها القانون بذلك، بل النقابات هي التي طالبت بإحداث التحكيم الإجباري قبل اللجوء إلى الإضراب وأثناء الحرب العالمية 2 حلت النقابات غير أن هذا العام لم يمنع حدوث الكثير من الإضرابات كانت ممزوجة بطابع سياسي، وبعد الصراع الطويل للعمال تم الإعتراف بحق الإضراب، وذلك في عام 1946 أي بعد الحرب العالمية الثانية ".[3]

"وعن ظهور الإضراب في الجزائر فالبوادر الأولى له ترجع للعهد الإستعماري الفرنسي حين كانت الجزائر تعتبر حسب الإدارة الفرنسية جزءا من التراب الفرنسي، ولقد كان لظهور الإضراب في الجزائر إرتباطا وثيقا بوجود الحركات النقابية، إلا أنه ولكون المجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي الرعوي كانت نسبة العمال المنتمين للنقابة ضئيل جدا إذا لم نقل كان منعدما، إلا أن هذه النسبة شهدت إرتفاعا محسوسا خاصة في عام 1936 حيث وصل عدد من العمال الجزائريين المنتمين إلى النقابة الفرنسية إلى مائة وعشرون ألف(120.000) عامل من فرنسيين وجزائريين ولعل الأسباب التي تعود إلى هذا الإرتفاع هو ما شهدته الساحة الدولية والإقليمية من تغير في طريقة تأسيس الحركة النقابية، ولقد أبينا في هذا المجال أن نشير إلى إضراب عام 1936 الذي حدث في كل من وهران والجزائر العاصمة.

---

[1] عتيقة بلجبل، مرجع سابق، ص 12.

[2] سليمان أحمية، آليات تسوية منازعات العمل والضمان الإجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص142.

[3] عتيقة بالجبل، مرجع سابق، ص 13.

**1 – حركة إضراب 1936 في وهران:** عرفت الجزائر خلال شهري جوان وجويلية لعام 1936 أعنف إضراب لم تراه من قبل، ولقد كان ـ الإضراب ـ مدعم من طرف النقابة الفرنسية ونتيجة لما عرفته الجزائر أنذاك من إرتفاع لغلاء المعيشة الذي إثر في زيادة نسبة البطالة هذا الأمر أدى إلى إنشغال العمال الذين كانوا يرون يوما بعد يوم إنخفاض قدرتهم الشرائية، ولذا كانت أولى مطالبهم هي رفع قيمة الأجور الممنوحة لهم، وإن كانت هذه المطالب متواضعة في الشكل إلا أنها عنيفة في الموضوع وهذا ما جعل ردود فعل أصحاب المصانع تصف بالحقد ورد الفعل العنيف، بحيث لجئوا إلى إفراغ أماكن العمل وغلقها، وبعد إنتهاء مدة الإضراب عاد العمال إلى أماكن عملهم وتنكر أصحاب المصانع للتعهدات التي إلتزموا بها.

**2 – حركة إضراب 1936 في الجزائر:** لم تبقى الجزائر بعيدة عن حركة الإضراب العنيفة التي كانت تقع في فرنسا حيث أثرت الأزمة الإقتصادية على العمال وإنخفضت الأجور بسرعة مما أضعف القوة الشرائية للعمال خلال الشهور الأولى من سنة 1936.

ولقد أثرت حركة الإضرابات التي عرفتها فرنسا على الساحة الجزائرية رغم محاولة القائمين بسير النقابة آنذاك على إخفاء وعدم الإعلان عن تلك الإحتجاجات والإضرابات، ولقد أدت الوضعية المزرية التي كان يعيشها العامل الجزائري إلى ظهور الإضرابات وإنتشارها خاصة في العاصمة وكان ذلك بتاريخ 8 جوان 1936 بمؤسسة البناء بخروبة، حيث قررت الإدارة في اليوم الثاني للإضراب على رفع أجور العمال، هذا الإضراب أدى إلى التشجيع بالقيام بإضرابات أخرى فلم تتوقف هذه الإحتجاجات إلى هذا الحد بل زاد إلى إنتشارها خاصة بين 10 و 20 من شهر جوان في نفس العام، حيث وصل عدد العمال المضربين آنذاك إلى خمسة عشر ألف15000 عاملا، وتشير إلى أن ما عرفته هذه الإضرابات من عنف أدى إلى تدخل رجال الشرطة وإطلاق النار على العمال المضربين، وذلك عند إحتلالهم للمؤسسة الإفريقية للخشب بحسين داي حيث قتل ثلاث عمال جزائريين ورغم ما خلفه الإضراب من خسائر إلا أنه من خلال ما حدث إستفاد العمال المتواجدين بالجزائر من نفس الإمتيازات التي تحصل عليها العمال بفرنسا فأحسن شيء تحصل عليه العامل هو خلق روح التضامن".[1]

[1] عتيقة بلجبل، مرجع سابق، ص 1

[1] سميحة درى، الإضراب الطلابي 19 ماي 1956 من خلال مشاهدة بعض الطلبة الفاعلين، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد1 رقم 3،ص 107.119، 2015/06/10.

**3 – إضراب الطلبة 19 ماي 1956:**" كان من نتائج المستعمر الفرنسي، وعدم الإستجابة لمطالب الطلبة السلمية التي سبقتها محاولات عديدة للنضال بأوساط ثقافية وعلمية فرنسية نزيهة لتأييد مطالبهم، وكذا تعرض التنظيم الطلابي في مدينة الجزائر للقمع من طرف السلطات الإستعمارية، أن قرر طلبة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA بشن إضراب للتوقف عن الدراسة بداية من 19 ماي 1956 كرد فعل على السياسة الفرنسية المنتهجة".[1]

## ثانيا: تنظيم الإضراب في الجزائر

"تم الإعتراف بحق الإضراب في المادة 54 بنصها على أن " الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون "، وقد حدد القانون رقم 02/90 المتعلق بالنزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، ودستور 1996 في المادة 57 منه، وأخضع ممارسة للتشريع الذي ينظمه ويحدد شروطه وضوابطه وكيفياته، من أجل تكييف ممارسته مع توجهات النظام الجديد الذي تصبوا إليه السياسة العامة في البلاد، حرصا منه على إستمرارية الأنشطة في بعض المرافق العمومية ذات الحيوية والحركية في المجتمع، وذلك بالتزام إستمرارية بعض الأنشطة الضرورية في كل قطاع في شكل توفير قدر أدنى من الخدمة، تتكفل إتفاقيات العمل الجماعية بتحديد هذا الجانب وتحديد نوعيته وقدر الحد الأدنى من هذه الخدمة حسب طبيعة كل نشاط أو طبيعة كل قطاع، أو وضع حدود لممارسته ومنعه في ميادين إستراتيجية معينة، كالدفاع والأمن الوطنيين أو جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع، كما يمنع اللجوء إلى الإضراب في ميادين الأنشطة الأساسية التي يعرض توقفها حياة أو أمن أو صحة المواطنين أو الإقتصاد الوطني للخطر أو التعليم الجامعي الذي يؤثر على السير الحسن للمسار الدراسي وعلى الطالب خاصة ويمنع اللجوء للإضراب على القضاة والموظفين المعنيين بمرسوم، أو اللذين يشغلون مناصب في الخارج، أعوان مصالح الأمن، أعوان الميدانين لمصالح الحماية المدنية وأعوان مصالح إستغلال شبكة الإشارة الوطنية في وزارة الداخلية والخارجية، أعوان الميدانين للجمارك وعمال المصالح الخارجية لإدارة السجون.

غير أنه وفي حالة اللجوء إلى هذا الإجراء فقد قيد المشرع تحديد ممارسته، وأخضعه إلى شروط جد مشددة، تستوجب إستنفاد الإجراءات والطرق العلاجية لتسوية النزاع أو النزاعات القائمة، وبعد فشل هذه المحاولات واستمر الخلاف وفي غياب طرق أخرى للتسوية قد ترد في عقد أو في إتفاقية يمارس العمال حقهم في اللجوء إلى الإضراب وفق للشروط والكيفيات المحددة في القانون على أن توقف ممارسة

الإضراب، ويوقف في اللحظة الذي يتفق فيها طرفا الخلاف مثلا " الطلبة والإدارة "، فتستدعي جماعة العمال المعنيين بالإضراب بمبادرة من ممثليهم النقابيين بعد إعلام المستخدم قصد إعلامهم بنقاط الخلاف المستمر في إحتمال التوقف الجماعي عن العمل، وتستمع جماعة العمال إلى السلطة الإدارية بناءا على طلبهم.

هذا ماينطبق على الطلبة المعنيين بالإضراب من خلال الإستجابة لممثليهم باعتبارهم شركاء إجتماعيون وإعلامهم للإدارة بمختلف الخلافات والمشاكل والأسباب والمطالب المستمرة التي تؤدي إحتمال الدخول في إضراب والتوقف الجماعي للطلبة عن الدراسة.

بعد ذلك يوفق على اللجوء إلى الإضراب عن طريق الإقتراع السري تكون فيه الموافقة بأغلبية العمال المجتمعين في جمعية عامة تضم على الأقل نصف عدد العمال اللذين تتكون منهم جماعة العمال المعنية، يتفقون فيها على مدة أو مهلة الإشعار المسبق ليشرعوا في الإضراب عند حلول أجلها، وذلك إبتداء من تاريخ إيداع أجل هذا الإشعار لدى المستخدم، وإعلام مفتشية العمل المتخصصة إقليميا على أن تكون هذه المدة محددة في إتفاقيات العمل الجماعية عن طريق المفاوضة.

يوفق الطلبة إلى اللجوء للإضراب عن طريق إقتراع حيث تكون الموافقة بأغلبية الطلبة ومن أجل إضفاء طابع الشرعية على إجراء لإضراب وحمايته في كافة مراحله مع الإبقاء عليه في نطاق الحدود المرسومة له يجب أن لايخرج عن نطاق الأحكام المنظمة له.

حفاظا على السير الحسن والمنظم للإضراب يلتزم الطلبة المضربون والتنظيمات الطلابية " الشريك الإجتماعي "بالقانون الذي يخول لهم الحق في الإضراب الشرعي.

غير أنه وفي حالة إستمرار الخلاف وتمسك كل طرف بموافقته يؤدي إلى ضرورة إستمرار في المفاوضات لتسوية الخلاف الواقع بينهما والذي كان سببا في هذا الإضراب".[1]

## ثالثا: أحكام ممارسة الإضراب الطلابي في الجامعة الجزائرية

"إن الإعتراف بحق الطلاب في اللجوء إلى الإضراب للدفاع عن مصالحهم والتعبير عن مطالبهم جعل هذه الآلية تخضع في ممارستها لقواعد وإجراءات متعارف عليها بين أطراف النزاع إذ سبقته مجموعة من الإجراءات والمراحل تتمثل في اللقاءات الثنائية بين التنظيم النقابي والإدارة من أجل طرح المطالب والإنشغالات ومناقشتها، وصدور بيان متضمن مطالب ونتائج اللقاء في إنتظار رد الإدارة عليه وموافقتها

[1] رشيد واضح، منازعات العمل الفردية والجماعية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، دار هومة، بوزريعة الجزائر، 2005، ص 124ص 129.

مدة زمنية تصل إلى 72 سا، وفي حالة عدم الرد من الإدارة واللامبالاة منها يتم تصعيد اللهجة والتهديد بالإضراب والإشعار به، تهدف هذه الإجراءات إلى اللجوء للإضراب وممارسة هذا الحق بطرق قانونية باعتباره المعركة التي سيخوضها الطرفان، إما أنهما يكسبانها أو يخسرانها "،[1]وذلك بإتباع المراحل التالية":

### 1 – إستنفاذ كافة وسائل التسوية الودية:

وهو الشرط الذي تنص عليه المادة 24 من القانون 02/90 المشار إليه مسبقا، وهي الوسائل أو الطرق الوقائية المتمثلة في محاولة التسوية الودية الداخلية المنصوص عليها في المادة 04 التي تنص على أنه " يعقد المستخدمون وممثلوا العمال إجتماعات دورية يدرسون فيها وضعية العلاقات الإجتماعية والمهنية "، ذلك أن الإضراب ليس غاية في حد ذاته وليس وسيلة لتسوية النزاع بل هو أداة ضغط منحها القانون.

في حالة إنسداد أو فشل الوسائل الوقائية أو العلاجية الودية الداخلية أو الخارجية التي ألزم القانون بها واللجوء إليها كلما لاحت في الأفق معطيات نشوب نزاع حول أيضا موضوع من المواضيع القانونية أو الإتفاقية الواردة في القوانين والإتفاقيات التي تنظم العلاقة المهنية والإجتماعية، وبالتالي فإن أي إضراب يشرع فيه قبل إستنفاد هذا الشرط يعتبر إضراب غير مشروع ويفقد الضمانات القانونية لحماية هذا الحق.

### 2 – قرار اللجوء إلى الإضراب من طرف الأغلبية:

من بين الشروط الأساسية لشرعية الإضراب أن يصدر قرار اللجوء إلى ممارسة هذا الحق بصفة ديمقراطية من قبل الجماعة المعنيين بالنزاع، بعيدا عن أي ضغط أو إكراه أو مساومة أو توجيه من أي جهة كانت، وعلى أن يصدر قرار اللجوء إلى الإضراب عن طريق الإقتراع السري المباشر بأغلبية الأصوات عن طريق التصويت من خلال مواقع التواصل الإجتماعي بعبارة مع أو ضد الإضراب.

وفق ما تنص عليه المادة 28 " على أنه يوافق على اللجوء إلى الإضراب عن طريق الإقتراع السري وتكون الموافقة بأغلبية العمال المجتمعين في جمعية عامة تضم نصف عدد العمال الذي تتكون منهم جماعة العمال المعنية على الأقل " ومعنى ذلك أنه لا يكفي الشروع في الإضراب بدعوى من المنظمة النقابية فقط، حيث يتم إتخاذ قرار اللجوء إلى الإضراب عن طريق التصويت.

### 3 – الإخطار المسبق:

لايجيز القانون اللجوء إلى الإضراب مباشرة بعد إقراره عليه، بل يلزم التنظيم النقابي بوجوب إخطارا لإدارة مسبقا بهذا القرار ومنحه مهلة فاصلة بين تاريخ قرار اللجوء إلى الإضراب وتاريخ دخوله حيز التنفيذ تحدد

[1] خالد حامد، مرجع سابق، ص 244.

عن طريق الإتفاقيات الجماعية وفي حالة عدم وجود إتفاق بشأنها بين الطرفين فلا تقل عن 8 أيام إبتداء من تاريخ إيداع الإشعار المسبق لدى إدارة المؤسسة، كما تنص على ذلك أحكام المادة 30 من القانون السابق وإلا إعتبر الإضراب غير شرعي.

وتعتبر هذه المهلة فرصة لأطراف النزاع (التنظيم النقابي والإدارة) لتصحيح ومراجعة مواقفهم والعمل بجيدة أكثر لإيجاد الحلول السلمية للنزاع من جهة و دليل قاطع يقدمه الطلبة أو من يمثلهم (التنظيم النقابي) للمؤسسة على جديتهم في السير في مطالبهم إلى آخر إجراء يسمح به القانون وممارسة كافة الضغوط القانونية من أجل تحقيق هذه المطالب.[1]

" ومن المعمول به إذا تم إيداع إشعار مسبق بالإضراب يتم إبرام إتفاق بين ممثلي الطلبة اللذين يسهرون على الإجراءات الذي سوف يتخذونها، والإشعار المسبق هو حالة قبلية وإجراء سابق لمباشرة الإضراب وهذا يعني أن إيداع الإشعار المسبق لا يعني التوقف عن الدراسة وللطلبة كافة حقوقهم وإمتيازاتهم وبإمكان الإدارة اللجوء إلى سلطتها التأديبية وهذا أمر مشروع حتى تتفادى كل سلوك سلبي يلازم الدعوة للإضراب بما يضر المصالح العامة.

إن المشرع الجزائري كرس حق ممارسة الإضراب في الدستور وجعل لممارسيه حماية قانونية، تصرفوا في طار القانون والأنظمة ولكن بشرط أن يتم تقييد هذه الممارسة ليتحقق ما يسمى الملائمة بين مصالح الإدارة وحقوق الطلبة".[2]

## رابعا: طرق تسوية الإضراب الطلابي

" يتم العمل بالإتفاقيات الجماعية لتفادي الوصول إلى مرحلة النزاعات، وذلك بالقيام بإجراءات إحتياطية وإدراج بنود تكون مرضية للطرفين، وفي هذا الصدد حث المشرع الجزائري على إتباع طريقة الحوار للتشاور بين الطرفين لأجل تدارس وتبادل وجهات النظر في النقاط التي تمس الحياة المهنية والإجتماعية لأجل خلق الإستقرار داخل المؤسسات، وذلك بعقد إجتماعات دورية لدراسة الأوضاع وطرح المشاكل، ومن بين الطرق المستخدمة لحل هذه المشاكل **ـ الطرق العلاجية والطرق الوقائية ـ**".[3]

---

[1] أحمية سليمان، قانون العمل الجماعية في التشريع الجزائري المقارن " قانون الإتفاقي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 104 ـ 105.

[2] عبد الرحمان خليفي، الوجيز في منازعات العمل والضمان الإجتماعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 73 ـ 74.

[3] فاطمة الزهراء تليلاني،التمثيل العمالي، النزاعات وأثرها على أداء الموارد البشرية في المنظومة الصحية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسنطينة، 2013/2012، ص 67.

**1 – الطرق الوقائية:** تعتبر الطرق الوقائية كمن الأساليب التي تقي من حدوث الظواهر الإجتماعية والتي يجب اللجوء إليها من بينها:

### 1-1- التفاوض الجماعي المباشر:

" هو أسلوب مباشر للحوار والنقاش بين طرفي المنازعة الجماعية حيث يلتقي ممثلوا الطلاب المتمثلين في التنظيم النقابي مع الإدارة لتبادل الآراء وطرح الحلول الممكنة بهدف الوصول إلى حل مشترك للنزاع المطروح، غير أن هذا الأسلوب كثيرا مالا يحقق أهدافه إعتبارا لتمسك كل طرف بمطالبهم ورفض مطالب الطرف الأخر".[1]

" يعتبر التفاوض الجماعي إلتزام يقع على عاتق أطراف الخلاف، حيث يجب عليهما حسب نص المادة رقم 45 من القانون 02/90 " يجب على طرفي الخلاف الجماعي في العمل خلال فترة الإشعار المسبق وبعد الشروع في الإضراب أن يواصلوا مفاوضاتهم لتسوية الخلاف الواقع بينهما ـ حسب قانون العمل ـ ويتخذ هذا التفاوض عادة شكل إجتماعات طارئة تجعل من النزاع المتسبب في الإضراب محور إنشغالها".[2]

وتعتبر المفاوضات الجماعية من الآليات الأساسية لتسوية المسائل المتعلقة بالجامعة والوقاية منها حيث يضطر أطراف النزاع للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية ترضي الطرفين في إطار المصالح المشتركة، فالمفاوضات الجماعية عملية إنسانية معقدة تتداخل فيها الإعتبارات الشخصية بالموضوعية، الأمر الذي يستوجب أن تكون على قدر كبير من الليونة والقدرة على الإقناع وحسن توظيف المعطيات، ففي كثير من الأحيان قد يكفي إظهار الإعتراف بالأخر وإبداء نوع من الإضرابات يمكن إنهائها بمجرد تلبية المطالب والخروج بحل يرضي الطرفين، كما يبرر هذا التفاوض في إطار إجتماعات دورية بين الطرفين(الطلبة وإدارة الجامعة) لدراسة الأوضاع والمستجدات وطرح المطالب، بما يمكن من إمتصاص التوترات وتقريب وجهات النظر وذلك بطرح القضايا وإبداء وجهات النظر لإيجاد حلول للقضايا المطروحة وبالتالي الوقاية من مختلف النزاعات، وهذه الإجتماعات ترمي إلى فتح قنوات الحوار بين الطرفين لطرح مختلف القضايا مما يمكن من التقريب من وجهات النظر والعمل قدر الإمكان على معالجة القضايا المطروحة والتي يمكن أن تتطور إلى نزاع مفتوح بين طرفين، كما يمكن الإستدلال على ضعف

[1] بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية و الجماعية، دار الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 213 ـ 214.

[2] عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل والحماية الإجتماعية، دار الخلدونية، الجزائر، ص 227.

المفاوضات الجماعية وعدم توظيفها كأداة أساسية في تسوية النزاعات ومختلف القضايا التي تهم الطرفين من خلال عدة مؤشرات نذكر منها:

- طول مدة الإضرابات التي تجاوزت في المتوسط 3 أيام وهو يعني عدم المبادرة الجادة للحوار والقدرة على تحمل المسؤولية.
- عدم الإعتراف بالطرف الآخر كشريك إجتماعي والعمل على إحتوائه عن طريق الإقصاء والتهديد والمتابعات القضائية.
- التستر بسوء وضعية المؤسسة والدعوة بعدم قدرتها على تلبية المطالب، في حين أن الحوار من شأنه أن يصل إلى تسوية ترضي الطرفين.[1]

### 1-2- اللجان المشتركة:

" اللجان المشتركة أو الدائمة يلجأ إلى إنشائها الأطراف بغرض تجنب حدوث النزاعات حيث تتكفل هذه اللجان بفحص مختلف المشاكل كما تقترح الحلول الكفيلة بتسويتها".[2]

" تقوم هذه اللجنة بإجراء الإستشارات والمفاوضات اللازمة من أجل تسوية النزاع وتحرر محضر بذلك وتكون نتائج أعمالها ملزمة لأطراف النزاع، وفي حالة فشل هذه اللجنة في تسوية النزاع وإستمرار الخلاف فإنه يجب اللجوء إلى الإجراءات القانونية، هذا النوع من اللجان في الجامعة من "مدير، نواب المدير، العميد، أعضاء الإدارة، الهيئة التدريسية " لا يختلف من حيث اللجان وطريقة العمل عن التفاوض المباشر، ، إلا أن هذه الإجراءات كثيرا مالا تؤتي النتائج المرجوة منها أما لتمسك الأطراف بمواقفها ومطالبها وإما لعدم جدية أعمال هذه اللجان، الأمر الذي يستدعي بحكم القانون اللجوء إلى وسائل وإجراءات أخرى مختلفة".[3]

**2 - الطرق العلاجية:** يتم اللجوء إليها بعد حدوث المشكلة من أجل إيجاد حل لها ومعالجتها ومن بين هذه الطرق مايلي:

**2 -1- المصالحة:** " تعرف المصالحة على أنها أسلوب أو إجراء يرمي إلى التقريب بين وجهات النظر المتعارضة، لكل من الإدارة والطلبة بقصد الوصول إلى حل وسط يقبله الطرفان وذلك عن طريق طرف ثالث يتميز بالمحايدة والإستقلالية من أجل تقريب وجهات النظر وتكون هذه الحالة إختيارية في

[1] خالد حامد، مرجع سابق، ص 245 ص168.

[2] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص 216.

[3] أحمية سليمان، قانون علاقات العمل الجماعية في التشريع الجزائري المقارن، مرجع سابق، ص 391.

قبول الحلول بالنسبة لطرفي النزاع ويعتبر لبعض كتاب المصالحة أولى وسائل فض النزاعات وآخرون أنها المرحلة الثانية لعملية المفاوضات من خلال طرف ثالث، ولها من الأهمية مايجعلها وسيلة لإعادة الخصوم إلى طاولة المفاوضات وتفعيل الجهود لوقف الإضراب في حال تعطل المفاوضات .[1]

**2-2- الوساطة:** " تهدف الوساطة إلى توفيق بين أطراف النزاع بصورة ودية ومرحلة الوساطة هي مرحلة إلزامية وفق لما هو منصوص عليها في المواد 30 ومايليها من قانون عقود العمل الجماعي والوساطة والتحكيم، غير أن الطرفين لا يلجأن إلى الوساطة إلا إذا فشل في حل النزاع بينهما عن طريق المفاوضات المباشرة لأنه في حال نجاح هذه المفاوضات في حل النزاع لا تكون ثمة حاجة إلى الوساطة التي فرضها القانون، ويشترط لتطبيق الوساطة أن يكون هناك نزاع جماعي، ويجب أن يكون كل طرف في النزاع حاضرا أو ممثلا في جميع أطوار الوساطة ويعود للوسيط التحقق من صحة هذا التمثيل لجميع الوسائل".[2]

"ولقد أثبتت بعض الدراسات الإجتماعية دور الوسطاء في حل مشكلة النزاع و أن لهذا الدور فعالية في الإتصال و تقديم المقترحات البديلة و خفض الإنفعالات و التأثير علي قبول موقف متوازي لصالح الطرفين، وقد عرف تشريع العمل في الجزائر نظام الوساطة لأول مرة بصدور القانون 02/90 و تناول نوعين هما:

- وساطة إتفاقية بين طرفين النزاع: و يعتبر هدا النوع من الوساطة مرحلة إختيارية لمعالجة النزاع الجماعي بعد فشل المصلحة وهو يخص المؤسسات غير الإدارية.
- وساطة التي تعرض عليها القانون 02/90 من المادة 46 تختلف عن الأولى في الشكل و الهدف حيث يقوم الوزير المكلف بالقطاع، الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي بتعيين وسيط كفؤ وتحديد مدة زمنية له لتقديم إقتراحات لتسوية النزاع ووقف الإضراب".[3]

عند حدوث الإضراب في الجامعة الجزائرية بسبب تصادم بين الطلبة والإدارة وعدم الوصول إلى حل بين طرفي النزاع يتم اللجوء إلى طرف أخر كوسيط بينهم يعمل على فض النزاع وإيجاد حل يرضي الطرفين والخروج بأقل الأضرار.

[1] فاطمة الزهراء تليلاني، مرجع سابق، ص 68.

[2] القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، مرجع سابق، ص 576 - 577 - 580.

[3] فاطمة الزهراء تليلاني، مرجع سابق، ص 69.

**2-3- التحكيم:** " يقصد بالتحكيم في منازعات العمل الجماعية بأنه " وسيلة لتسوية منازعات العمل لا تحتاج إلى إتفاق مشترك بين الطرفين ولا إلى موافقة لاحقة من كليهما وفي ذلك الوقت يتعهد الأطراف بتنفيذ قرار هيئة التحكيم الذي لا شأن لهم في إختيارها حيث يتمتع أعضائها بسلطات واسعة تفوق السلطات القضاء العادي "[1]، ويوجد نوعان من التحكيم:

- **تحكيم إجباري:**" وهو لايحتاج إلى إتفاق مشترك بين الطرفين ولا موافقة لاحقة من كليهما، يلتزمان بتنفيذ قرار هيئة التحكيم والخضوع له بأنه يستمد أساسه من تنظيم القانون له.
- **التحكيم الإختياري:** ويقصد به التحكيم الذي يستمد أساسه من إرادة الطرفين فإتفاقهم هو الذي ينظم إجراءات التحكيم ويحدد الأشخاص اللذين يعهد إليهم بإجراء التحكيم إستنادا إلى نص قانوني مما يميز هذا النوع من التحكيم أنه لا يحرم الحق في الإضراب ويبقى باب المفاوضات مفتوحا، وقد أخذت معظم الدول بنظام التحكيم الإجباري، إلا أن المشرع الجزائري جعل اللجوء إلى التحكيم إختياري في المادتين 25 و 48 من القانون 02/90 وهو ما يجعل إمكانية وصول النزاع إلى نقطة الإنسداد واردة في حالة عدم قبول طرفي النزاع اللجوء إلى التحكيم.

إذن الإجراءات 3 السابقة هي الوسائل السلمية المعتادة لتسوية النزاع، فهناك من يعتبر مرحلتي المصالحة والوساطة من العملية التفاوضية كذلك إجراءات التحكيم أين يتدخل الطرف الثالث لفض النزاع وتسوية الخلاف أو الفصل على مستوى الجهات القضائية المخولة".[2]

بعد نفاذ كل الوسائل التي تؤدي إلى الخروج بظاهرة الإضراب وعدم الإتفاق بين الطرفين (الإدارة والطلبة ) يؤدي بهم إلى تطبيق وتنفيذ قرارات هيئة التحكيم المتمثلة في الأحكام القانونية.

**خامسا:أشكال الإضراب**

كل حركة جماعية للطلبة تفترض تنظيما محكما حتى لاتتحول إلى عصيان وعدم إنصياع من أجل تنسيق عملها لتوصل إلى تحقيق مطالبها، وذلك بفعل إنقطاع جماعي( إضراب الطلبة)أو فئوي (إضراب كلية واحدة أو تخصص واحد )عن الدراسة، يفرض ممارسة الضغط على الإدارة لتلبية مطالب معينة، حيث يمكن التمييز بين عدة أشكال لإضراب الطلبة.

[1] عبد البساط عبد المحسن، دور الوساطة في تسوية منازعات العمل الجماعية" دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 30.

[2] فاطمة الزهراء تليلاني، مرجع سابق، ص 70 ـ 71.

إن معظم المراجع تحدثت على أشكال الإضراب وأسقطته على المؤسسات العمالية حيث أن رشيد واضح في كتابه منازعات العمل الفردية والجماعية تطرق لعدة أشكال من الإضراب من بينها الإضراب التقليدي، الإضراب البطيء، الإضراب المتكرر، الإضراب الدائري، الإضراب المفاجئ وغيرهم"[1]، وسنتحدث عن أشكال إضراب الطلبة مستعينين بمختلف أشكال الإضراب في المؤسسات العمالية حيث أن:

## 1- الإضراب التقليدي:

يقصد بالإضراب التقليدي إمتناع الطلبة عن مقاعد الدراسة بشكل جماعي كامل ومدبر ومدروس مسبقا من حيث الكيفية والمدة، ويلزم في هذه الحالة إخطار إدارة الجامعة بميعاد الإضراب ومدته " الإشعار المسبق " الذي يتمثل في إعلام المسؤول بغية القيام بإضراب بعد إنقضاء مدته المحددة قانونا أو إتفاقا من تاريخ وحوله وهو التزام تشريعي وإجباري.[2] "حيث تنص المادة 29: يشرع في الإضراب المتفق عليه حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 27 و 28 لدى إنتهاء أجل الإشعار المسبق.

المادة 30: تحسب مدة الإشعار المسبق بالإضراب إبتداء من تاريخ إيداعه لدى المستخدم وإعلام مفتشية العمل المتخصصة إقليميا.

تحدد هذه المدة عن طريق المفاوضة ولا يمكن أن تقل عن 8 أيام إبتداء من تاريخ إيداعه".[3]

بعد إخطار إدارة الجامعة تتخذ مايلزم من إحتياطات، ويمثل الإضراب التقليدي الصورة الشائعة لممارسة حق الإضراب، وتعتمد التنظيمات الطلابية على الطلبة كعنصر أساسي لتشكيل الإضراب تكون مهمتها متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالإضراب، حيث تلجأ في بعض الأحيان إلى منع الطلبة من مزاولة الدراسة بغية تعزيز الإضراب، ولا يخفى الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات إذ أن نجاحها في تسيير الإضراب يجبر الإدارة على الإستجابة لمطالبهم.

## 2 -الإضراب القصير المدة والمتكرر:

يتمثل الإضراب القصير المدة المتكرر في إمتناع الطلبة عن مقاعد الدراسة فترات قصيرة ومتكررة فقد يتم التوقف عن الدراسة لبعض الساعات، ثم يعودون للدراسة ثم يتوقفون في اليوم الموالي وهكذا .....، وما يميز هذا النوع من الإضراب هو تواجد الطلبة في الحرم الجامعي ويقومون بأداء بحوثهم دون التأثير على

---

[1] رشيد واضح، مرجع سابق، ص119.

[2] بوسعيدة دليلة، الإضراب المهني بين المشروعية ولا مشروعية في القانون الجزائري والقانون الفرنسي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص 148.

[3] محمد الصغير بعلي، تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 101.

زملائهم الغير مضربين، حيث يمتنع الشركاء الإجتماعيون المنظمين للإضراب كليا عن الدراسة لمنع زملائهم اللذين لم ينظموا إلى الإضراب.

" كما تطرقت الباحثة لطروش أمنة في دراستها حق العمال في الإضراب على ضوء تشريع العمل الجزائري إلى بعض أشكال إضراب العمال من بينها التضامن، إضراب المباغت، إضراب التنبيه وإضراب تكامل حيث قمنا بإسقاطه على إضراب الطلبة "[1]حيث أن:

**3- الإضراب التضامني:**

إن ظهور هذا النوع من الإضراب كان نتيجة لسيادة روح التضامن والتعاون بين الطلبة على إختلاف تخصصهم واللذين كانوا يواجهون نفس الظروف حيث وجدوا في إضراب التضامن الحل الأنسب لمواجهة الإدارة لتلبية مطالبهم.

يقصد بإضراب التضامن هو إمتناع مجموعة من الطلبة عن الدراسة للدفاع عن مصالح مجموعة أخرى من الطلبة، فالطلبة المضربون لا يهدفون إلى تحقيق مصلحتهم الخاصة بل يرمون إلى تحقيق مصلحة غيرهم.

حيث يظهر للبعض بأن هذا النوع من الإضراب لا يحقق مصلحة الطلبة الممارسين له بل يحقق مصلحة الطلبة المتضامنين معهم، غير أن ممارسته أثبتت بأنه يحقق مصلحة الطلبة الممارسين له المادية والمعنوية ولكن بطريقة غير مباشرة.

للإضراب التضامني 3 أنواع تتمثل في: إضراب تضامني داخلي، إضراب تضامني خارجي، إضراب تضامني سياسي.

**3 -1- الإضراب التضامني الداخلي:** الذي يتوقف فيه الطلبة عن الدراسة تضامنا مع زملائهم بنفس المؤسسة التي يدرسون فيها ومثال ذلك: إضراب من أجل مطالبة إدارة الجامعة إنصاف الطلبة بخصوص قضية الماستر.

**3 -2- الإضراب التضامني الخارجي:** والذي يتوقف فيه الطلبة عن الدراسة تضامنا مع طلبة مؤسسة أخرى.

**3 -3- الإضراب التضامني السياسي:** يمتنع فيه الطلبة عن الدراسة لتحقيق أهداف سياسية ومثال ذلك: الحراك الشعبي، حيث إستمر الطلاب الجزائريون في مقاطعة الدروس في عدة جامعات والقيام

[1] لطروش أمنة، مرجع سابق، ص 50.

بوقفات إحتجاجية والتضامن مع الحراك الشعبي وخروجهم في مسيرات ومظاهرات تعبيرا عن رفضهم لإستمرار النظام في الحكم مما أدى إلى شلل في الدراسة لمدة معينة.

### 4 – الإضراب المباغت(المفاجئ):

ويقصد به التوقف الجماعي للطلبة عن مزاولة الدراسة دون إخطار مسبق للإدارة بغية توفير قدر من الفعالية من خلال عنصر المفاجئة وبالتالي إستجابة الإدارة بمطالبهم بسرعة التي سبق وأن رفض تحقيقها، وذلك لعدم إستعداده المسبق لمواجهة هذا التوقف الجماعي وتفادي آثاره.

إن مشروعية الإضراب المباغت يتلاءم مع تشريعات الدول التي لاتشترط مراعاة الإشعار المسبق إستثناء كالتشريع الفرنسي الذي لايلزم الراغبين في ممارسة الإضراب بضرورة مراعاة الإخطار المسبق قبل الشروع في الإضراب على خلاف المشرع الجزائري الذي أقر ضمنيا عدم مشروعية الإضراب المباغت واعتبر أن خرقهم لهذا الإجراء الملزم يعتبر خطا يخول صاحبه إلى إتخاذ إجراءات تأديبية ضده.

فالإضراب مهما كان شكله أو التقنية المتبعة فيه إلا أنه يبقى حركته مطلبية وإحتجاجية تكون الغرض منها جعل الطرف الثاني على تلبية مطالب مهنية سواء توقف فيها النشاط كليا أو جزئيا أو أضَرب جميع الطلبة أو فئة منهم طالت فيه المدة أو تشن خلال نفس الحركة أشكال مختلفة من الإضراب ليبقى هذا الأخير آخر إجراء في يد الطلبة يسعون به إلى بلوغ حقوقهم.

### 5 – الإضراب عن الطعام:

هو شكل من أشكال الإضراب السلمي الذي يلجأ إليه بعض الطلبة للضغط على الإدارة حيث يمتنعون عن الطعام كعمل من أعمال الإحتجاج أو ربما يكون لإشعار الآخرين بالذنب وعادة هذا الإضراب ما يصاحبه غاية لتحقيق هدف محدد، ومعظم المضربين عن الطعام لا يضربون عن السوائل بل الطعام الصلب فقط بغية تحقيق أهداف ومطالب التي لم تتخذ بعين الإعتبار من طرف الإدارة، فقد تكون هذه الأهداف تخص المضربين تخص أشخاص آخرين، الغاية من الإضراب عن الطعام هي لفت إنتباه المسؤولين وممارسة عليهم ضغط معنوي، كما أنها في نفس الوقت لفت إنتباه الرأي العام لكي يمارس ضغط إجتماعي.

يلجأ الطلبة داخل الجامعات الجزائرية على إضرابات مفتوحة وذلك بالإعلان المسبق على أن الإضراب مفتوح تتوقف نهايته على النتائج المترتبة عنه وعن ردود الأفعال إزاءه ونتيجة لموازين القوى بين أطراف النزاع ويمارس غالبا هذا الشكل على مستوى المؤسسات المختلفة لأن مدة الإضراب تعد في ذاتها أداة ضغط وتعبر عن قدرة المضربين على الصمود والتأثير خاصة في القطاعات الإستراتيجية " مثل الجامعة"

الذي يؤدي إلى تدخل الإدارة والمطالبة بحل النزاع وإنهاء الإضراب، فقد يباشر الطرفان الحوار بشكل مباشر بهدف الوصول إلى إتفاق يرضي الطرفين وبالتالي ينهي الإضراب، وقد ينتهي بعد إخفاقات وتنازلات من كلا الطرفين ومثال ذلك: نشير إلى الإضرابات التي تشهدها الجامعات الجزائرية منذ إقرار حق الإضراب وخاصة جامعة جيجل التي أصبحت من الحين إلى أخر تشهد إضرابات مفتوحة بسبب معاناة الطلبة وعدم مبالاة المسؤولين، وقد تسد أبواب الحوار والتفاوض مما يفضي إلى التصعيد وطول مدة الإضراب، فقد ينتهي الإضراب في حالة إستجابة الإدارة لمختلف المطالب والخروج بحل يرضي الطرفين تجنبا للآثار السلبية التي تلحق بالوسط الجامعي والطالب خاصة. [1]

## سادسا: الآثار المترتبة عن الإضراب الطلابي

الإضراب ظاهرة إجتماعية تعبر عن موقف صدامي بين طرفين وذلك لوجود عدة أسباب وعوامل التي أدت إلى ظهورها هذا الوضع أدى إلى ظهور تأثيرات منها ماهو سلبي ومنها ماهو إيجابي.

**1- الآثار الإيجابية:** "تساهم الإضرابات الطلابية في تشكيل الرأي العام الطلابي حول ظاهرة معينة وإطلاعهم على مختلف القضايا كما أنها تمثل حلقة وصل بين الطالب والقيادات الجامعية حيث أنها تعبر عن مطالب الطلاب المختلفة وتسعى إلى إيصال أراء الأفراد ومطالبهم إلى القيادات الجامعية وبذلك يمكن أن تشمل التأثيرات الايجابية للإضرابات الطلابية فيما يلي:

- تفعيل قنوات الإتصال بين الطلبة والإدارة.
- تسهم الإضرابات الطلابية في تنمية القيادات الطلابية في مختلف الجامعات.
- تمثل الإضرابات الطلابية الآلية والبديل الذي يلجأ إليه طلبة الجامعة في حالة غياب لغة التواصل مع الإدارة.
- تعبر الإضرابات عن المطالب المختلفة لمختلف الفئات والمطالبة بالحقوق والتعبير عن الآراء.
- تعد الإضرابات متنفسا للطلاب وطاقاتهم الكامنة.
- يدعم الإضراب ثقافة المطالبة بالحقوق وإنتزاعها في المقابل ثقافة الخوف والسلبية.

**2- الآثار السلبية:**

- قد تؤدي الإضرابات إلى إتخاذ قرارات غير مدروسة.
- قد تهدم الإضرابات الطلابية أسس الإستقرار داخل الوسط الجامعي، إذ يتحول الإضراب إلى هدف في حد ذاته.

[1] خالد حامد، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو إقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 249.

- قد يؤدي الإضراب إلى زعزعة إستقرار الجامعة.
- ينجم عن الإضرابات الطلابية التأخير في بعض الأحيان في إكمال الموسم الجامعي".[1]

## سابعا: حقوق وواجبات الطالب الجامعي

يجب توفر كل الشروط الممكنة للطالب حتى يتسنى له الإرتقاء بمستواه بطريقة متناسقة في مؤسسات التعليم العالي، وهكذا فإن له حقوق لا تأخذ دلالتها إلا إذا رافقتها التحلي بالمسؤولية التي تتجسد في العديد من الواجبات.

### 1- حقوق الطالب الجامعي:

- " للطالب الحق في التعليم الجامعي والتكوين في البحث ذو نوعية، وعليه فإن له الحق في الإستفادة من تأثير نوعي يشمل طرائق بيداغوجية عصرية ومكيفة.
- للطالب الجامعي الحق في أن يحظى بالإحترام والكرامة من قبل الأسرة الجامعية.
- يجب أن لا يخضع الطالب لأي تمييز له علاقة بالجنس أو بأي خصوصيات أخرى.
- للطالب الحق في حرية التعبير والرأي على أن يتم ذلك في إطار إحترام التنظيمات التي تحكم سير المؤسسات الجامعية.
- يجب أن يسلم للطالب برنامج الدروس في بداية كل فصل وأن توضع تحت تصرفه الدعائم التعليمية (المصادر، المراجع، المطبوعات).
- للطالب الحق في تسلم العلامات المرفقة بالتصحيح النموذجي و سلم التنقيط الخاص بموضوع الإمتحان، كما له الحق عند الإقتضاء في الإطلاع على وثيقة الإمتحان على أن يكون ذلك في حدود الآجال المعقولة التي تحددها اللجان البيداغوجية.
- للطالب الحق في تقييم منصف و عادل و غير متحيز .
- للطالب الحق في الطعن إذا ما أحس بالإجحاف في حقه عند تصحيح إمتحان معين.
- للطالب في مرحلة ما بعد التدرج الحق في تأطير جيد و في الإستفادة من وسائل الدعم لإنجاز بحثه.
- للطالب الحث في الأمن و النظافة و الوقاية الصحية اللازمة في الجامعات والإقامات الجامعية على حد سواء.

[1] خالد صلاح، حنفي محمود، الإحتجاجات الطلابية لطلبة الجامعة العربية، " رؤية نقدية"، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد 3، العدد 1، جويلية 2022، جامعة الإسكندرية، ص 58 ـ 59.

- يختار الطالب ممثله في اللجان البيداغوجية دون قيد أو ضغط، كما يمكن للطالب أن يؤسس جمعيات طلابية على أن لا تتدخل هذه الأخيرة في التسيير الإداري للمؤسسات الجامعية".[1]
- "الحق في الإشراف والمتابعة الدائمة والمرافقة للطالب.
- الحق في الاستفادة من الخدمات الجامعية (الإيواء، الإطعام، النقل، المنحة....)".[2]

## 2- واجبات الطالب الجامعي:

- على الطالب إحترام التنظيم المعمول به.
- على الطالب إحترام كرامة وسلامة أعضاء الأسرة الجامعية.
- على الطالب إحترام حق أعضاء الأسرة الجامعية في حرية التعبير.
- على الطالب إحترام نتائج لجان المداولات.
- على الطالب أن يقدم معلومات سليمة ودقيقة عند قيامه بعملية التسجيل وأن يفي بإلتزاماته الإدارية إتجاه المؤسسة.
- على الطالب أن يتصف بالحس المدني وحسن الخلق في سلوكه.
- على الطالب أن لا يلجئ إلى الغش أو سرقة أعمال غيره.
- على الطالب الحفاظ على الأماكن المخصصة للدراسة والوسائل التي يتم وضعها تحت تصرفه وإحترام قواعد الأمن والنظافة في كامل المؤسسة.
- يتم إعلام الطالب بشكل رسمي بالأخطاء المنسوبة إليه وتستمد العقوبات المتخذة ضده من التنظيم المعمول به ومن النظام الداخلي لمؤسسة التعليم العالي، ويعد إتخاذ هذه الإجراءات إلى المجلس التأديبي، ويمكن أن تصل هذه العقوبات إلى الطرد النهائي من المؤسسة"[3].

الطالب الجامعي في الجامعة لديه واجبات يجب عليه تطبيقها ومراعاتها وإحترامها وتنفيذها وعدم الخروج عنها، في نفس الوقت لديه حقوق يتمتع بها، وعدم الحفاظ والمساس بها يؤدي به إلى اللجوء للإضراب التي تعددت أسبابه للمطالبة بحقوقه الذي يعتبر حق لم يثبت في ميثاق الطالب الجامعي

[1] ميثاق الأخلاقيات الآداب الجامعية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2014/2013، ص 6.

[2] دليل الطالب، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2019/2018، ص 55.

[3] ميثاق الأخلاقيات الجامعية، مرجع سابق، ص 7.

**خلاصة الفصل:**

الإضراب ظاهرة إجتماعية يتم اللجوء إليها تحقيق بعض المطالب المرفوعة حيث أصبح منتشرا بكثرة لاسيما في الجامعات الجزائرية حيث يتضح أن الإضراب الطلابي مهما كان شكله وسببه ونوعه يبقى حركة مطلبية لتحقيق بعض الحقوق التي أصبحت مهمشة وذلك من خلال إنعدام لغة الحوار والمناقشة، الغرض منه الضغط على الإدارة لإجبارها على تلبية مطالب معين وذلك إما عن طريق التوقف الكلي عن الدراسة أو الجزئي، ويبقى الإضراب آخر وسيلة يتم اللجوء إليها من طرف الطلبة لبلوغ أهداف معينة.

# الفصل الرابع

تمهيد

أولا : نشأة و تطور الجامعة الجزائرية

ثانيا : أهمية و أهداف الجامعة الجزائرية

ثالثا : وظائف الجامعة الجزائرية

رابعا : خصائص الجامعة الجزائرية

خامسا : مبادئ الجامعة الجزائرية

سادسا: مكونات الجامعة الجزائرية

سابعا : تحديات ورهانات الجامعة الجزائرية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تسعى المؤسسات الجامعية لتحسين المخرجات التعليمية والإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية خاصة لتقديم خدماتها لمواكبة التطورات الحديثة والتجاوب مع حاجات المجتمع وتحديات المستقبل، إذ تعتبر الجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي.

ونحاول في هذا الفصل إبراز التطور الذي حصل بالجامعات بصفة عامة على مر العصور والجامعة الجزائرية بصفة خاصة، وأهم الأهداف التي تسعى الجامعات إلى تطويرها وتحقيقها والأهمية التي تحظى بها الجامعة والوظائف التي تؤديها وأهم خصائصها والمبادئ التي تقوم عليها وأهم العناصر والمكونات التي تقوم عليها الجامعة الجزائرية إلى جانب التحديات والرهانات التي تواجه الجامعة.

## أولا : نشأة وتطور الجامعة

### 1- نشأة وتطور الجامعات

إن البدايات الحقيقية للتعليم الجامعي كانت في العالم الإسلامي، فالجامعات عرفت في البلاد الإسلامية، مثل جامعة قرطبة في الأندلس عام 180هـ /790م، وجامعة القرويين في المغرب عام 245هـ /859م، وجامعة الأزهر في مصر عام 369هـ /970م ,ويشير سعيد التل وآخرون أن التعليم الجامعي في الوطن العربي مر بأربعة مراحل أساسية :

- **المرحلة الأولي** : هي مرحلة النشأة والتطور بدأت مع الدعوة الإسلامية وإنتهت بنهاية الخلافة الأموية 132هـ /750م، وكان المسجد هو المؤسسة الوحيدة لهذا التعليم في هذه المرحلة، وكانت برامجه تتمحور بصورة رئيسية حول الدراسات الدينية وما يرتبط بها من علم .
- **المرحلة الثانية** : جاءت مع بداية الخلافة العباسية في بغداد وبداية الحكم الأموي في الأندلس، وتنتهي بسقوط بغداد بيد التتار سنة 1258م. وقد وصل التعليم والبحث العلمي إلى مستوي عالي، وشملت برامجه جميع آفاق المعرفة الإنسانية في المجالات الدينية والفكرية والمهنية وتمثل التعليم الجامعي أنداك في المسجد الحرام بمكة، والمسجد النبوي بالمدينة، والمسجد الجامع بالبصرة.
- **المرحلة الثالثة** : بدأت مع سقوط بغداد و استمرت حتى حكم الأتراك و المماليك والعثمانيين وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وخلال هذه الفترة إنعكست الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية و الأمنية السيئة، على جميع مؤسسات التعليم في المجتمع العربي، فأصاب الجامعات الجمود والتخلف، ونتج عن ذلك تردي في نوعية التعليم ومن ثم تردي نوعية مخرجات التعليم، أي أن البدايات الأولى للجامعات كانت في أروقة المساجد، ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة، تقدم مستوي عالي من التعليم المتخصص في كثير من حقول المعرفة مما جعل الطلاب يأتون من شتى أنحاء العالم، ظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشعاع علمي فكري ثقافي متميز، في الوقت الذي كان فيه الغرب المسيحي يعيش في ظلام، إلا أن الأمور سرعان ما تبدلت، فمع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر ميلادي أخد الوضع يتبدل في أوربا، وظهرت بوادر عصر جديد كان من أبرز ملامحه إنشاء جامعات كونت النواة الأولى لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر، ومن أشهر هده الجامعات جامعة بولونيا في إيطاليا عام 1088م وجامعة باريس في فرنسا

عام 1130م وجامعة كمبريدج في بريطانيا عام 1209م الجامعات، وأخذت الجامعات تنتشر تدريجيا بعد ذلك.[1]

أما في المشرق العربي الإسلامي فقد ظل الجامع الأزهر مركزا هاما للتعليم الجامعي من العصور الحديثة، وإلى جانب جامع الأزهر كانت هناك جامعة الزيتونة في تونس، وجامعة القيروان في المغرب وكانا مركزين دينيين للتعليم الجامعي، وظل الأمر كذلك حتى أنشأت الكلية "السريانية " و "البروتستانتية " سنة 1866 في بيروت، وهي التي تطورت فيما بعد وسميت بالجامعة الأمريكية 1919، ثم أنشأت جامعة " الآباء اليسوعيين " والتي سميت فيما بعد بجامعة " **الحبر الأعظم** ". وظهرت جامعة فرنسية في الجزائر سنة 1909 وأخرى إنجليزية في أم دركان 1912، و أسيوط سنة 1949، وقد وصل عدد الجامعات أوائل الثمانينات إلى 56 جامعة وإرتفع إلى 75 عام 1985 ثم إلى 134 عام 1999 تضم 1130 كلية وبمجموعة أخرى من التخصصات، وصلت في الربع الأول من 2004 إلى 156 جامعة إضافة إلى خمس مؤسسات تعليمية عربية، وبلغ عدد الكليات والمعاهد العليا فيها 1633 حسب البيانات المستقاة من مركز المعلومات في إتحاد الجامعات العربية.[2]

## 2- نشأة و تطور الجامعة الجزائرية

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي حيث بنيت أول جامعة في الجزائر عام 1877من طرف المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية والمنطوية تحت إطار التعليم التنظري دون الإستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري.

وقد كان الهدف من إنشاء الجامعة في الجزائر هو خدمة المستعمر الفرنسي وللأبناء المستوطنين الأوروبيين ولم يكن يسمح للجزائريين الدراسة بها وقد كانت متواجدة بالعاصمة فقط وتضم 04 كليات هي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية .
- كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية .
- كلية العلوم والفيزياء.
- كلية الطب والصيدلة.

[1] بلغول يمينه، العنف في الوسط الطلابي الجامعي،دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الجريمة،غير منشورة،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل، 2011/2010،ص 82-83.

[2] سلوى عباسي، دور المحددات الإجتماعية للطالب الجامعي في إختيار التخصص الدراسي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة تبسه، 2013/2012، ص 38.

لم يتخرج من هذه الجامعة جزائري واحد إلى غاية الحرب العالمية الأولى حيث تخرج منها محامي واحد فقط، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الإستقلال وسبب ذلك كون المستعمرين كانوا يرون أن نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره يمثل خطرا على وجودهم في الجزائر.[1]

مرت الجامعة الجزائرية بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

## 2-1-خلال الإستعمار الفرنسي:

كان من نتاج الهجمة الإستعمارية على الجزائر تعرض مؤسساتها التعليمية والوقفية والدينية ونضوب ميزانية التعليم و غلق المدارس و هجرة العلماء وبذلك فكانت رسالة فرنسا في الجزائر في التجهيل وليس التعليم .[2]

حيث تم تأسيس جامعة الجزائر إبان فترة الإستعمار الفرنسي في 1909، وقد كان التعليم بصفة عامة والجامعة الكولونيالية بصفة خاصة كانت جامعة نخبوية أوروبية، نشأت كجامعة فرنسية ولخدمة أبناء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسية.[3]

فأمام هذه الظروف الصعبة التي فرضها الإستعمار الفرنسي لم يستطع معظم الجزائريون الإلتحاق بجامعة الجزائر، لذا لجأ معظم الطلبة للدراسة خارج الجزائر وخصوصا بالجامعات الفرنسية، وجامعات المشرق العربي، حيث كان الإلتحاق بالجامعات الفرنسية بها أقل من تلك التي توضع عند رغبة الطالب الجزائري بالإلتحاق بجامعة الجزائر في الجزائر، وقد كان الطلبة الجزائريون يمثلون طالبا واحد الكلي **15342** من السكان الأصليين اللذين بلغ عددهم عشرة ملايين نسمة سنة **1954** وبصفة عامة كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلي تعليم كل الأوروبيين وتجهيل أكثر مايمكن تجهيله من الجزائريين، لقد تعاملت فرنسا مع الجزائريين بهذا الشكل إلى غاية قيام الثورة سنة 1954 حيث ترك معظم الطلبة الجزائريين الدراسة والتحقوا بالثورة ليتحقق مبتغاهم سنة 1962 وإنتزاع الإستقلال، ووجدت الجزائر أمامها تركة ثقيلة جدا في جميع المجالات وعلى جميع المستويات ولم ترث الجزائر من فرنسا في مجال التعليم العالي سوى جامعة الجزائر التي كانت جامعة فرنسية في طباعها ومنهجها وأبحاثها والجزائر بالإسم فقط، لذا كان لزاما على

---

[1] محمد السعيد بن غنيمة، سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل و رهانات التطوير 1962-2014، دار الراية لنشر و التوزيع،طبعة الأولي، عمان، 2018، ص 102- 103.

[2] بلغول يمينه،مرجع سابق،ص53.

[3] حنك فتيحة، مرجع سابق، ص121.

الجزائر بعد الإستقلال وضع سياسة تعليمية جديدة تتلاءم مع التحديات التي تفرضها الظروف التي كانت سائدة آنذاك.[1]

## 2-2-بعد الإستقلال:

**2-2-1 من (1962-1970):** تميزت هذه المرحلة بمجموعة من السياسات أهمها:

تعميم التعليم وديمقراطية تعليم المرأة على وجه الخصوص، جزأرة التعليم وتحريره من التبعية الثقافية والتكنولوجية والإعتماد على الكفاءات الوطنية، إضافة إلى إتباع سياسة التعريب التدريجي خصوصا في مرحلة التعليم قبل الجامعي والذي شرع في تطبيقه غداة الإستقلال حيث بدأ التعريب في الجامعة في تخصصات الآداب والتاريخ.[2]

كما شهدت هذه المرحلة إنطلاقة التفكير في الإطلاع الجامعي والتوسع في بناء المؤسسات الجامعية، حيث شرع في بناء جامعة قسنطينة، وجامعة باب زوار، وجامعة وهران.[3]

**2-2-2 من(1970-1980):** في هذه المرحلة تم إنشاء الوزارة المتخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي وإصلاح التعليم، وتعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية من خلال تزامنها مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977). وقد جاء في هذه المرحلة ما يعرف بالإصلاح الجامعي سنة 1970 لإعادة النظر في كل ما يتعلق بالجامعة، وقد تمثلت أهداف هذا الإصلاح في:

تكوين إطارات قادرة على الإستجابة لمتطلبات التنمية في الجزائر.

تبني سياسة تعدد الإختصاصات لتلبية متطلبات جميع القطاعات.

تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل التكاليف الممكنة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية.

وأهم مميزات هذه المرحلة حول الشهادات :

- **مرحلة الليسانس** أو مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات وفق وحدات الدراسة المماثلة.
- **مرحلة الماجستير** أو مرحلة ما بعد التدرج وتدوم سنتين على الأقل وتحتوي جزأين الجزء الأول يضم مجموعة من المقاييس النظرية و الثاني يمثل في إنجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

[1] محمد السعيد بن غنيمة، مرجع سابق، ص104.

[2] حنك فتيحة، مرجع سابق، ص122.

[3] سلوى عباسي، مرجع سابق، ص54.

- **مرحلة الدكتوراه** وتسمي بمرحلة التدرج الثانية وتدوم خمس سنوات من البحث العلمي وهناك ميزة هامة لهذه المرحلة وهي إدخال الأعمال التطبيقية و الميدانية و فتح مراكز جامعية في مختلف الوطن تدعيما لأهداف التعليم بالجزائر.

**2-2-3 من (1980-1990):** وقد جاء في هذه المرحلة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1988) ، كل هذا من أجل تدعيم إصلاح التعليم العالي وتحقيق التوازن الجهوي، وقد تمثل ذلك أيضا في إعداد الخريطة الجامعية سنة 1982 و التي تهدف إلي:

- تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2002 معتمدة في ذلك الإقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.
- تحديد إحتياجات سوق العمل.
- تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية و الحفاظ على جامعات كبرى فقط.
- تطوير نظام الخدمات الجامعية.[1]

**2-2-4 من (1990-2000):** تزامنت هذه الفترة مع العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر وكذا فترة الإنفجار المعرفي والمعلوماتي في العالم، حيث حاولت الجزائر الإستجابة لمتطلبات الإجتماعية والإقتصادية نظير التدفق الطلابي الكبير ومنذ 1994 ضبطت إستراتيجية جديدة من قبل الوزارة أساسها منح الإستقلالية أكبر لمؤسسات التعليم العالي في ممارسته أنشطة العلمية في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي.

**2-2-5 من (2000 إلى يومنا هذا :**

حققت سياسة التعليم في الجزائر العديد من الإنجازات وذلك بتخريجها الكوادر العلمية المتخصصة والمؤهلة في ميادين مختلفة، نتيجة المجهودات المعتبرة التي تقوم بها الدولة إلى جانب ذلك عانت هذه السياسية العديد من النقائص و المشاكل التي أخدت تتفاقم لا سيما فيما يتعلق بجودة مخرجات التعليم.

ونظرا لتفاقم هذه المشكلات جراء الثورة التعليمية الجديدة التي فرضت على الدول ومنها الجزائر ضرورة إعادة النظر في نظمها التعليمية لتكيفها مع المستجدات الجديدة، وعليه عملت الجزائر على تطبيق نظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من 3 أطوار ومزال هذا النظام يعتمد عليه إلى حد الآن:

- طور الليسانس: 3 سنوات.
- طور الماستر : 02 سنتين .

[1] حنك فتيحة، مرجع سابق،ص122-123.

- طور الدكتوراه: 03 سنوات.[1]

## ثانيا : أهمية وأهداف الجامعة

### 1-أهمية الجامعة :

تجتاز الأمة العربية في الوقت الراهن مرحلة تغير حضاري تبدو ملامحها في مختلف جوانب الحياة العربية المعاصرة والتغير الحضاري العربي يلمح لدارس أهمية الجامعة باعتبارها الأساس الأول لتطوير أي مجتمع في جميع مظاهره وقطاعاته وإذا كانت موضوعات التعليم ذات أهمية عظمى في حياة الأمم لأنها تتصل بتكوين النفوس وبناء العقول، فإن التعليم الجامعي يتميز بأهمية خاصة إذ أن الجامعة هي الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم.[2]

في ظل التطورات والتغيرات التي شاهدتها ومازالت تشهدها المجتمعات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، تشهد مرحلة تغيير في مختلف نواحي الحياة، فالإنسان يصارع البيئة الطبيعية محاولا إستخدام العلم في ذلك، والتكنولوجيا تتسلل إلى مرافق عديدة من حياة الأفراد دون سابق إعداد لها.

ومع تضاعف حجم المعرفة وإزدياد معدل نموها تصبح الجامعة أكثر أهمية فعليها أن توجه عناية أكبر إلى البحث العلمي في شتي فروع و مجالات العلم، وعليها أن تولي مزيدا من العناية لإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة على مستوي العصر وعليها أن تقوم بنشر العلم وحفظ التراث الثقافي ونقله عبر الأجيال، ليس من خلال الكتب والوثائق فحسب وإنما من خلال تعليم وتدريب أبناء المجتمع.[3]

فنشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على الدراسات النظرية وعلى تطوير العلم وإنما إمتدت هذه الأهمية لتشمل النهوض بالمجتمع في جميع نواحيه وجوانبه، والإسهام في حل مشاكله في جميع صورها، وتحقيق الرفاهية والرخاء لأبناء هذا المجتمع، ولكي تحقق الجامعة هذه الأهمية وتنهض بهذه الرسالة فهي بحاجة إلى بناء علاقات طيبة وسلمية بمواقع العمل والإنتاج في المجتمع، ومن خلال قنوات إتصال فعالة تسمح بمرور تيارات متدفقة من التعاون من أجل التقدم وتحقيق الأهداف.[4]

وعليه تتمثل أهمية الجامعة في : أنها الوسيلة التي تؤدي إلى صعود السلم الإجتماعي وتولي المناصب والقيادات الإدارية والسياسية، كما أنها تزيد من ثقافة الإنسان وتوسع مداركه وبالتالي تمكنه من الإلتحاق

---

[1] حنك فتيحة، مرجع سابق، ص123-124.

[2] بلغول يمينه، مرجع سابق، ص 8.

[3] سلمي محيمدات، دور الجامعة في التغير القيمي للطالب الجامعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية،جامعة جيجل، 2013-2014، ص 67.

[4] سلوى عباسي، مرجع سابق، ص 89.

بالدراسات العليا والحصول على أعلى الدرجات العلمية، كما لها دور في تعميق ثقافة التعليم المستمر، وتدعيم وتطوير الشخصية وتنميتها وفق القيم والمعايير والسلوكيات الفاضلة، مما يؤدي إلى تعزيز قيم الإنتماء والولاء للجامعة والمجتمع.[1]

إذا سلمنا بأن العملية التعليمية لا يمكن أن تتم في فراغ ولا بد لها أن تعمل في مجتمع تتأثر فيه وتأثر فيه فمن الطبيعي أن تكون أهداف الجامعة نابعة من طبيعة المجتمع الذي أقيمت لخدمته، لذا من غير الممكن أن نضع أهداف محددة لكل جامعة بغض النظر عن مكانها وزمان وجودها فالأهداف التي تخدم مجتمعا قد لا تخدم مجتمعا آخر، فأهداف الجامعة مرتبطة أو ترتبط بإيديولوجية المجتمع، وتتمثل أهداف الجامعة فيما يلي :

- إكساب الطالب طرق التفكير العلمي حيث تعمل الجامعة على تكوين الطالب تكوينا عقليا سليما، فيكتسب المرونة الفكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحبا حقيقا للعلم يجعله يقبل التطور و التجديد ويشارك في إحداث التقدم في المجتمع .
- دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني.[2]
- العمل على خلق مدارس علمية ناجحة تتبنى البحوث التي تعمق علمنا، وتتصدي لمشكلات المجتمع وتدفع حركة التنمية.
- توثيق ثقتها بالمجتمع، فالجامعة هي الأمة في طريق التعليم، ولذلك يجب أن تلبي الجامعة حاجات المجتمع.[3]
- إعداد المتخصصون للعمل في المهن الرفيعة، كالطب، الهندسة، الزراعة، التدريس...الخ وتزويدهم بمستوي عال من المعارف و المهارات لما يتفق مع متطلبات العصر، و يقتضي ذلك أن تكون الجامعة في موقف تستطيع فيه ملاحظة التقدم العلمي السريع.
- توفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب، الذين أتموا التعليم الثانوي.
- توفير بيئة ثقافية غنية بالقيم العلمية، تعمل علي استقطاب المواهب القادرة وتيسر لها فرص ممارسة النشاطات الخلاقة والمبدعة في المجالات العقلية و الفنية.
- تطوير المنهج العلمي، والإستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وتنمية الشعور بالإنتماء لوطن وروح المسؤولية والعمل الجماعي.

---

[1] حنك فتيحة، مرجع سابق، ص 126.

[2] بلغول يمينه، مرجع سابق، ص91-92.

[3] سلوى عباسي، مرجع سابق، ص44.

- المساهمة في تطوير وتحسين مستويات التعليم الأخرى، وعلى الخصوص من خلال إعداد المعلمين والأساتذة و تدريبهم.
- تتكفل الجامعة كمؤسسة إجتماعية ومركز إشعاع حسب الإيديولوجية الوطنية، بتقديم تعليم عصري متفتح على التقدم العلمي والتقني.[1]

تتبع مختلف أهداف الجامعة من فلسفتها المستمدة من المجتمع المتكونة منه فلكل مجتمع له فلسفته الخاصة التي توجهه في الأعمال والأفكار وتحدد من خلاله الأهداف والوظائف المطلوبة، من هذا يمكن تحديد بعض الأهداف التي تسعي الجامعة الجزائرية إلى تحقيقها من خلال إصلاحات التعليم الجامعي أو التعليم العالي سنة 1971 على ضرورة ربط التعليم العالي بالحقائق الوطنية وجعلها في خدمة المجتمع وقد حددت هذه الأهداف فيما يلي:

- تكوين الإطارات المؤهلة التي يحتاجها الإقتصاد الوطني.
- ضمان التكوين الكمي والنوعي الذي يسمح لهذه الإطارات بمواجهة جميع التحديات التي تواجه الوطن.
- العمل على تكريس مبدأ تكافئ الفرص لجميع أبناء الوطن.

وعلى الرغم من التطورات التي عرفتها الجامعة الجزائرية فإن هذه الأهداف بقيت كما هي ولقد أكدها دستور 1996 وكذلك وزير التعليم العالي فالأمر يتعلق بضرورة إيجاد أهداف و مهام جديدة للتعليم العالي بقدر ما يتعلق بضرورة ضبط وتجديد الأهداف القديمة بما يجعلها تتلاءم وتتماشي مع المحيط الإجتماعي والإقتصادي و الثقافي.[2]

## ثالثا: وظائف الجامعة

هناك مجموعة من الوظائف تسعى الجامعة إلى تحقيقها وفق إمكانيات ومعطيات مختلفة، وحسب الظروف القائمة، وكلما إستطاعت تحقيق هذه الوظائف إقتربت من الفاعلية، حيث نجد أن للجامعة 3 وظائف وهي:

### 1-إعداد القوي البشرية والتعليم:

### 1-1-إعداد القوي البشرية:

[1] سلمي محيمدات، مرجع سابق، ص68.

[2] بلغول يمينه، مرجع سابق، ص92- 93.

حيث تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي إرتبطت بالتعليم الجامعي مند نشأته في العصور الوسطى، لإعداد المهن المختلفة في الآداب، والقانون والطب واللاهوت، ولقد تطورت التخصصات الجامعية مع تطوير العلوم المختلفة، وإستحداث تخصصات جديدة منها.

وتعد عملية إعداد القوى البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا على الجامعة باعتبارها المسئولة عن تزويد الإنسان بالمعارف والمعلومات والمهارات والمبادئ التي تزيد من طاقته وقدرته على العمل والإنتاج، وبإعتبارها وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية و العملية والأساليب المتطورة في الأداء الأمثل، كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، بالإضافة إلى أنها وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه الوظيفي والإجتماعي كما تقوم أيضا بالتوجيه والإرشاد المهني للطلاب وأولياء الأمور لإختيار ما يناسبهم من تخصصات تتيح لهم الإستقرار النفسي والتقدم المادي، وتوفير الإمكانيات اللازمة لبلوغ المستوي المنشود.[1]

## 1-2- التعليم:

يُجمع الكثير من التربويين والأكاديميين على أن الجامعة كانت من أجل ممارسته الفعل التربوي البيداغوجي والمتمثل في التعليم العالي من خلال التدريس المباشر وتلقين المعارف ومختلف العلوم.[2]

فالتعليم الجامعي يهدف إلى إعادة الكوادر والمهارة وتنمية شخصية الطالب تنمية شاملة ومتكاملة من جميع نواحيها، وكذلك إعداده وتحفيزه ليؤدي مهنة أو عملا يمارسه مستقبلا وهذا من خلال تحصيل المعارف وتكوين اتجاهات جيدة و إكسابه فكرا ناقدا يعتمد علي المنطق العلمي الذي يتلاءم مع السياق الحضاري و الثقافي للمجتمع، ويكون هذا بالاعتماد على كفاءة أعضاء هيئة التدريس التي تعمل على إثارة دافعية و رغبة الطلاب في التعليم، وذلك في أداء محاضرات بطريقة تجعل الطلبة ينجذبون إليها والإبتعاد عن أسلوب الإحصاء والتلقين وحشو المعلومات، والتعليم الجامعي ليس مجرد نقل للمعرفة فقط بل هو يساعد على إنتاج هذه المعرفة من خلال البحث العلمي.[3]

## 2- البحث العلمي:

[1] عبد العزيز صقر، الجامعة و السلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة و السلطة، الدار العالمية لنشر وتوزيع، الطبعة الأولي، 2005، ص59-60.

[2] محمد الشابي، دور التعليم الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة للمرأة العاملة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009- 2010، ص 46.

[3] بلغول يمينه، مرجع سابق، ص 88.

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف التي يستند عليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر، إذ عن طريقها يمكن أن تسهم الجامعات في تشخيص مشكلات المجتمع الإقتصادية و الإجتماعية لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعات.

و لا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعني الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي أو لم تعطه الإهتمام الذي يستحقه، لذا فإن الجامعة يجب أن تكون لدي أساتذتها و طلابها إتجاهات قوية نحو الإهتمام بالبحوث العلمية، و يجب أن تحرص الجامعة على رسالتها في البحث العلمي و تدريب المشتغلين به، إلا أن نجاح الجامعة في الوفاء بهذه الوظيفة يتطلب منها توفير المناخ العلمي للبحث و ما يستلزمه ذلك من معدات و أجهزة و كتب ومراجع وغيرها من مصادر علمية، وتوفر إستخدام كل ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على السواء الذي يوفر لهم المناخ العلمي.[1]

ويعد البحث العلمي في الجامعات الأداة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها و تطبيقها في المجتمع، من خلال دور الجامعة في إستثمار قدرات وطاقات أعضاء هيئة التدريس بها في توظيف المعرفة وإستخدامها والإلمام بطرق وأساليب البحث العلمي الفعالة، والعمل ضمن طرق بحثية متميزة وتشجيع تبادل الزيارات العلمية بين الجامعات مما يساعد على تدويل التعليم الجامعي، لذا يمثل البحث العلمي مكانة مهمة في مجتمع المعرفة، حيث يمثل عاملا أساسيا في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها وتخزينها و تحويلها لأشكال مختلفة.

## 3-خدمة المجتمع:

تعتبر خدمة المجتمع أحد أبرز الوظائف الرئيسية التي يستند إليها التعليم الجامعي بما توفره من مناخ يتيح المشاركة الفعالة في الرأي و العمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، وتتمثل وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع فيما تقدمه من أنشطة للقطاعات المختلفة خارج الجامعة بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية مرغوبة.[2]

كما يزيد الجامعة المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع، وكذلك المشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية، وتأمين حاجات خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والكوادر والقوى البشرية المؤهلة، وتنفيذ المشروعات والإستشارات وتطوير المحلي والوطني وإعداد القيادات المؤهلة تتبؤ مراكز القيادة والريادة في المجتمع .[3]

---

[1] عبد العزيز غريب صقر، مرجع سابق، ص 61.

[2] طارق أبو العطا الألفي، مرجع سابق، ص 29-30-31.

[3] سعيد حاسم الأسدي، ملتقة التربية في التعليم الجامعي و العالي ،دار صفاء للنشر و توزيع ، طبعة الأولي، عمان، 2014، ص 50.

لذلك فإن أفراد المجتمعات يتوقعون من الجامعة القيادة في النشاطات التنموية وذلك من خلال تراص شتى اللجان والهيئات ومن وظائف الجامعة أيضا تقديم محاضرين يؤدون مهمات ترقى بمستوى أي جامعة مما يجعل عملية الإستثمار في مؤسسات التعليم العالي تحقق أهدافها المرجوة.[1]

وبتحليل الوظائف الثلاث السابق ذكرها للجامعة، نجد أن هذه الوظائف متصلة ببعضها البعض فالتعليم و إعداد القوي البشرية الناجح يعتمد أساسا على البحث العلمي، كما أن التدريس والتعليم والبحث العلمي يمكنان الجامعة من أداء دورها المهم في تشجيع وتدعيم الإتجاهات الإجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة التي ترقي الإنسان إلى أقصى ملكاته ومؤهلاته الطبيعية والمادية، مما يؤدي بدوره إلى رقي المجتمع ككل.[2]

أو التعليم الجامعي الذي يسهم في نقل المعرفة والبحث العلمي الذي يسهم في إنتاج المعرفة وإستثمارها وكل هذه الوظائف تسهم في تحقيق تقدم المجتمع وخدمته وتثقيفه و تطويره والعمل على حل مشكلاته.[3]

## رابعا : خصائص الجامعة

تتمثل خصائص الجامعة الجزائرية فيما يلي :

- جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب....الخ وإعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.
- جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة.
- هي جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في إمتدادات خطية وإنما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها مع بعض من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة.
- فيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني والمصائر الحياتية، ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.
- هي جماع لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني...
- هي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة والمحركة لوعي المتعلم، وعي بالنفس، ووعيا بمحيطه، ومكوناته ووعيا بما يضطرب به العلم من حوله، وغياب بهموم الحاضر وتحسبا لإحتمالات المستقبل وتغيراته.
- هي جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها كما أنها مسئولة في الوقت ذاته عن التأثير الإيجابي في مسيرته.

---

[1] بلغول يمينة، مرجع سابق، ص 91.

[2] عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، ص 63.

[3] طارق أبو العطا الألفي، مرجع سابق،ص 36.

- فيما يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية والمكنات الإجتماعية والإستطاعات الذاتية ومهارات العمل وقيمه وعاداته.
- الجامعة كذلك مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية من حيث توسيع مشاركة الطلاب في تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب، ومن خلال التنظيمات والإتحادات طلابية ومن خلال قنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهمومهم و مشكلاتهم.
- فيما تلتقي جماعة الأساتذة، معلمين موجهين يمثلون فريقا من فرسان العلم يتبارزون مع مجالات تخصصهم ومع الحياة بأسلحة المعرفة والبحث العلمي.[1]

## خامسا : مبادئ الجامعة الجزائرية

للمجتمع الجزائري خصوصية تميزه عن باقي مجتمعات الأخرى، ويمكننا معرفة هذه الخصوصية من خلال ما تتبعه وتنتهجه المؤسسات القائمة في هذا المجتمع بإعتبار أنها منبثقة من فلسفة معينة وتتبنى إتجاه معين و تسعى لتحقيق أهداف معينة، و الجامعة هى إحدى هذه المؤسسات التي تبنت منهجا وإتبعت طريقا تنظيميا محددا سعيا لترسيخ معالم الشخصية الوطنية الجزائرية وذلك من خلال تفاعلها مع مقومات وخصوصيات المجتمع، والتغيرات المتتالية التي حدثت في الآونة الأخيرة من تنظيم بيداغوجي وتغير في البرامج تتبعا للدول الغربية دون دراسة قبلية، ماهي إلا تعبيرا عن مسايرة للحياة المتجددة والمتغيرة باستمرار ولكن في ظل المحافظة على الثوابت الوطنية، ومن أهم المبادئ الأساسية التي تميز بها نظام التعليم العالي الجزائري ما يلي:

### 1- ديمقراطية التعليم العالي:

ويقصد بديمقراطية التعليم العالي مايلي :

- توفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري حامل على شهادة البكالوريا ويرغب في مواصلة دراسته في إحدى الجامعات.
- إتباع سياسة التوازن الجهوي في إقامة هياكل التعليم الجامعي عبر كل أنحاء الوطن، وهذا لإتاحة فرصة التعليم العالي لكل أبناء الجزائر.

[1] ساعد كريمة، العلاقات العامة في الجامعة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة – أنموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال، تخصص إتصال و علاقات عامة، 2011-2012 ،ص 89.

- تقديم منح دراسية، وتوفير المطاعم والإقامات الجامعية لأبناء الفئات المحرومة والقاطنين في الأماكن البعيدة عن الجامعة حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم الجامعية مثل زملائهم.
- وقد ميزت ديمقراطية التعليم السياسة التعليمية في الجزائر منذ الإستقلال إلي يومنا هذا فخلال سنة 1954م كان يلتحق بالجامعة طالب واحد من بين 15342 مواطنا، وفي سنة2002 وصلت هذه النسبة إلى قرابة طالب جزائري واحد لكل 50 مواطنا ولم تقتصر ديمقراطية التعليم التي شجعتها مجانية التعليم العالي والإستفادة من الخدمات الجامعية على الذكور فقط، بل شملت الجنسين حيث بدلت الدولة جهدا كبيرا كي يستفيد الإناث أيضا من هذه الديمقراطية التعليمية، وذلك من خلال سياسة التوازن الجهوي التي مكنت من إقامة مؤسسات جامعية في الولايات النائية من الوطن وهذا ما شجع الإناث على الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي لمواصلة الدراسة الجامعية.[1]

## 2- التعريب في التعليم العالي:

يأتي التعريب في مقدمة المبادئ التي قامت عليها الجامعة الجزائرية، ويقصد بها هنا الإستعمال الواسع والإستخدام الكبير لها وذلك في جميع مراحل التعليم العام بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وهذا لأنه يحقق أحد أهم مقومات الشخصية الوطنية، وهو تعبير عن حرية وإستقلال الشعب الجزائري ولقد قامت عملية التعريب على مجموعة من الأسس هي :

- تشكل اللغة العربية أداة من الأدوات الأساسية المكونة لشخصيتنا وتاريخنا وثقافتنا وينبغي أن تكون لغة حياتنا الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، وبالتالي لغة التربية والتعليم في بلادنا.
- إن اللغة العربية هي لغة أمتنا وبالتالي هي أساس تواصلنا وإرتباطنا معها، وهي أساس ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا المشترك.
- إن توحيد التعليم باللغة العربية هو توحيد مختلف الأطوار التعليمية من التعليم الإبتدائي إلى التعليم العالي وحتى التكوين المهني.

وكان إدخال اللغة العربية في المنظومة التعليمية مطلبا ثابتا لشعب الجزائري، وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة لإدخالها بصفة تدريجية في طور التعليم العالي، وهذا رغم العجز الكبير الذي كان يعانيه التعليم العالي فيما يخص الأساتذة المتحكمين في اللغة العربية، ولهذا تعين تكوينهم بالإعتماد على أساتذة

[1] لخضر مداح، الجامعة أساس نشر المعرفة و خدمة المجتمع، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية-23(1) ،جامعة زيان عاشور، الجلفة،ص 190.

من مختلف الدول العربية، وإعادة رسكلتهم في مراكز التعليم المكثف للغات التي أنشأت مؤسسات التعليم العالي .

وقد شهدت عملية التعريب انتشارا واسعا في ميدان العلوم الإجتماعية والإنسانية إنطلاقا من الدخول الجامعي لسنة 1989م، وإستمرت وتيرة التعريب في التزايد بصيغ متفاوتة حسب تخصصات المدرسة، إلى أن عربت العلوم الإجتماعية والإنسانية تعريبا تاما خلال الموسم الجامعي 1997/1996، أما العلوم التكنولوجية والطبية والعلوم الدقيقة فمازالت إلى يومنا هذا لم تعرب، ويعود هذا لصعوبة تعريبها من جهة، ولسرعة تطورها من جهة أخرى مما يصعب على الجامعة الجزائرية مواكبة هذا التطور السريع.[1]

## 3- جزأرة سلك التعليم

تعد مسألة جزأرة المنظومة التربوية بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من أهم الإنشغالات التي أولتها السلطات الجزائرية الإهتمام الواسع فور الإعلان عن الإستقلال، وتحمل عملية الجزأرة في طياتها ما يأتي :

- جزأرة نظام التعليم العالي، فقد سعت الدولة إلى تكوين نموذج تعليم عال خاص بها سواء فيما يتعلق بالمناهج، الخطط، أو الأسلوب.
- الجزأرة الدائمة لسلك الإطارات.
- ربط أهداف التعليم العالي بأهداف التنمية.

ولقد تم جزأرة هيئة التدريس في وقت مبكر نسبيا، إذ كان عدد الأساتذة الجزائريين سنة 1970 يمثلون 54 من مجموعة الأساتذة، أما اليوم فهيئة التدريس تقريبا جزائرية كلها.[2]

## 4- الإتجاه التكنولوجي في التعليم العالي :

عرف التعليم العالي في الجزائر بعد الإستقلال مباشرة طغيان التسجيل في الفروع الإنسانية والعزوف عن الفروع العلمية والتكنولوجية ففي الموسم الدراسي 1972/1971 عرفت شعبتي العلوم القانونية والسياسية التسجيل ما لا يقل عن 4978 طالبا و 6316 طالبا في العلوم الإجتماعية والآداب، ليرتفع العدد خلال الموسم الدراسي 1975/1974 إلى 8715 طالبا في العلوم القانونية والسياسية و 6404 طالبا في العلوم الإجتماعية والآداب.

---

[1] لخضر مداح، مرجع سابق، ص 192.

[2] صليحة رقاد، تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه و معوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي بالشرق الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإقتصادية ، جامعة سطيف، 2013--2014، ص 183.

أصبح عزوف الطلبة الجزائريين عن الفروع العلمية والتقنية لا يخدم التوجه الصناعي والتكنولوجي للجزائر من أجل بعث تنمية إقتصادية، مما جعل الدولة تتخبط في مشكلة نقص الإطارات والتقنيين القادرين على قيادة الصناعة الجزائرية، ولمواجهة هذه الظاهرة وإنطلاقا من القناعة أن للتحكم العلمي والتكنولوجي أثر كبير في تطور المجتمعات وتقدمها فقد تضمن هذا البند فرض سياسة توجيهية للطلبة نحو الفروع العلمية ذات صلة بالتكنولوجيا كما عمدت الجزائر إلى الأخذ بعين الإعتبار حاجتها إلى المهارات تقنية عالية وبذلك بدأت رقعة العلوم الإجتماعية والسياسية والعلوم القانونية والآداب تتقلص لصالح الشعب العلمية إنطلاقا من الموسم الدراسي 1980/1979الأمر الذي أدى إلى توسع وزيادة عدد الطلبة المسجلين في الفروع العلمية والتكنولوجية الأخرى.

عملت الجزائر على الأخذ بالتوجه التكنولوجي العلمي في منظومتها التعليمية وذلك عن طريق الإهتمام بما يأتي:

- الإهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الدارسين على الإلتحاق بمدارسه ومعاهده العليا.
- المزج ببين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية كالصناعة والزراعة والطب وغيرها.[1]

## سادسا: مكونات الجامعة الجزائرية

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بالمدخلات والمخرجات التعليمية، وهذا تلبية إحتياجات الأطراف المستفيدين.

### 1- مدخلات و مخرجات العملية التعليمية:

تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على إعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة فإذن هم المدخلات وهم المخرجات في الوقت نفسه، وهناك من يري أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيه الطلبة، وأن جميعها سواء كانت تكاليف رأسمالية جارية أو ثابتة تسبب الخسارة إذ لم يحسن إستغلالها على الوجه الأكمل وتحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

**1-1 المدخلات:** تتمثل في:

[1] أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة جامعة جيجل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2012-2013،ص90-91.

- **الطلبة:**

هناك دراسات التدرج ومابعد التدرج/ الدراسات العليا فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى و يدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.[1]

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، إتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء إرتبط بالتعليم كالإستثمار، من خلال الإستثمار في تكوين الخريج بإعتباره رأس مال بشري حاله في ذلك حال الإستثمار في تكوين رأس مال مادي.[2]

- **هيئة التدريس :**

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم إستخدام للبعض أو إستخدام جزئي للبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي إستخدمت في تكوينهم وإعدادهم وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية وإنخفاض نوعيتها بسبب إرتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، وإرتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح له الإرتفاع بنوعية العملية التعليمة من ناحية أخرى.

- **الوسائل المادية :**

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، ولابد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن العملية التعليمية فرصا أكبر لنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات و ورش العمل ..... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى، والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وإعداد الطلبة و العاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها، هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي

[1] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها علي جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة موارد بشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012،ص17-18.

[2] فاتح عبدلي، حفيظ قميني، برامج تعليم العالي و خدمة تنمية المستدامة في الجامعة الجزائرية، مجلة تواصل، جامعة سوق أهراس، جامعة أم البواقي، العدد 27-عدد1- جوان 2021، ص 6.

تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم وتتمثل في ، المطبوعات الكتب وأجهزة العرض.

## 1-2- العملية التعليمية :

ويقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في دنيا العمل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة ولا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل الأمر الذي يؤدي إلى الطالة لأنها عمالة فائضة.[1]

ثم إن من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق وكذلك القدرة على إستخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة بإقتدار وكفاءة عالية وهو شرط أساسي لتحقيق الجودة، والعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والإختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الركون إلى نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الإختبارات الفصلية أو النهائية.

## 1-3- المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية.

- **المستفيدين من العملية التعليمية:**

إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم: الطلبة، أولياء الأمور، أرباب العمل، المجتمع.

- **الطلبة:** وهم أول الأطراف المستفيدة من العملية التعليمة التي تقدمها الجامعات ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل، لذا تم إدخال مواضيع دراسية جديدة مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والتدريبات والمناهج العملية على المناهج الجديدة بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيرا للعمل في المؤسسات الإنتاجية والخدماتية.

[1] نوال نمور، مرجع سابق، ص 18-19.

- **أولياء الأمور:** يعد أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين أولهما: أنهم أودعوا أبناءهم إلى الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها، إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحفف طموحاتهم ويسعدهم كثيرا تحقيقها .

ثانيهما : أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات، فمن حقهم إذن أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم والمشاركة في توفير عوامل النجاح لها وبحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.[1]

- **أرباب العمل:** ويعد أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، ويتمثل أرباب العمل في المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة والذين سوف يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات، لذا فإن هؤلاء يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة والكفاءة المهنية والفنية والسلوكية للعمل الذي يمارسه والذي أسند إليه وأعد له في مؤسسات التكوين والتعليم، وبموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فإنهم أقدر من غيرهم على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء هؤلاء المتخرجين، لذا فإن إستماع مؤسسات التكوين والتعليم لمقترحاتهم الخاصة بتطوير كفاءة المتخرجين تكون أكثرا نفعا لأنها أكثر دقة وموضوعية في عمليات التقويم، وإذا كان لابد من تحسين جودة أداء المتخرجين فإن أفضل ما يتم الإعتماد عليه هم أرباب العمل.

- **المجتمع :** وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود تعليمية كافة من إنجاز البحوث والدراسات وتقديم المنشورات والمساهمة في حل المشكلات الإجتماعية وإرساء البنية الإجتماعية على ركائز حضارية ثابتة، وإن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، لأن زمام الأمور ستكون لاحقا بيد هؤلاء الأبناء وإذا كان لابد من النهوض السريع بالمجتمع، فإن هذا النهوض لا يكون إلا بهم.[2]

[1] نوال لنمور، مرجع سابق، ص 19-20.

[2] نوال نمور، مرجع سابق، ص20.

**سابعا :تحديات ورهانات الجامعة الجزائرية**

إن التحديات والرهانات التي تواجه العالم اليوم خاصة المتخلف منه لا تكمن فقط في الحاجة الملحة إلى المشاركة في مجتمع المعرفة، وإنما تكمن أيضا في كيفية التطبيق الفعال والناجح لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتحكم في كيفية إستخدامها في سبيل تضييق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، إن هذه التطلعات لايمكن تحقيقها إلا من خلال تطوير التعليم عموما والتعليم الجامعي خصوصا.[1]

على الرغم من التطورات والإصلاحات التي عرفتها المؤسسة الجامعية الجزائرية إلا أنها شخصت في الكثير من الأحيان بالفاشلة لأنها لم تستجب لإحتياجات المجتمع الجزائري ولبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعية التكوين لأنها كرست طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب النوع زد على ذلك إرتفاع عدد الخريجين والبطالين الأمر الذي نجم عنه نقص في تأطير وضعف في طاقات الإستيعاب والتمويل، وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تشكل في جوهرها عدد من المشكلات التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم والتي يمكن تحديدها اليوم في : مشكلة التحجيم، مشكلة صعوبات التمويل، مشكلة التأطير، مشكلة الهياكل والتجهيز.

**1-مشكلة التحجيم:**

تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة منذ الثمانينات، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل:

- مبدأ تساوي فرص الإلتحاق بالتعليم العالي.
- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عدد الملتحقين بالأطوار الإبتدائية الثانوية.
- زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الإقتصادية ومتطلبات سوق العمل.
- الطالب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي والإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوي المهني في إطار الحراك الإجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم ومركزية التوجيه والتقويم.

[1] سناني عبد الناصر، صعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في السنوات الأولي من مسيرته المهنية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص45.

- مجانية التعليم العالي وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل.
- مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.

كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي أنجزت عنها مشكلات أخرى أعاقت تطور التعليم العالي وإرتبطت :

- بزيادة الحاجة لتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهياكل، ميزانية تسيير البحث العلمي، التأطير.
- نجد أيضا مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا وهنا نسجل ضعفا في هذا الجانب، إضطر الجامعة لتوظيف أساتذة ،عمال، إدارة .... بعيدة عن المقاييس الموضوعية العلمية.
- زيادة بطالة الخريجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة ضعف الشهادات وقلة المناصب المفتوحة.
- نقص الفاعلية والحافز عند الطلبة والأساتذة.
- إهمال البحث العلمي.
- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل، وإستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم.

## 2- مشكلة الهياكل و التجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل والتجهيز، فقد أصبحت ظاهرة الإكتظاظ هي السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في الكثير من الجامعات ورغم ذلك فهي لا تفي بحاجات الطلب المتزايدة سنويا والتي ترجع لإنعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة، إضافة لهذا نجد نقص في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لإكتساب المعارف، هذا مع نقص المراجع الخاصة الحديثة منها وقاعات الأنترنت وإن وجدت قسمتها الإكتظاظ إضافة إلى تدني الخدمات الجامعية مما لايسمح بالتكوين الجيد خاصة في الدخول الجامعي.[1]

بالإضافة إلى مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وأعداد الطلبة.

[1] زرقان ليلي، إصلاح التعليم العالي الراهن LMDو مشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، جامعة فرحات عباس، العدد 16، سطيف 2، ص 196-198.

- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والإبتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقي محاولات فردية وليست سياسية تعليمية.
- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.
- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لهما مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.[1]

## 3 –مشكلة التأطير :

إن مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعي فيتجلى لنا النقص الكبير في عدد المؤطرين خاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة، فنحن بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفاءات والمؤهلات ليكون باحثا ومدرسا ويرتبط هذا المشكل بعدة عوامل ومؤشرات تتمثل فيما يلي:

- سياسة توظيف غير واضحة مع التوسع الكبير في التعليم العالي.
- نقص التأهيل العلمي البيداغوجي، ونقص البرامج التدريبية للأساتذة الجامعيين.
- تأخر رجوع الأساتذة المتكونين بالخارج.
- الإهتمام بالكم في البحوث أكثر من النوعية.

كما أن زيادة عدد الطلبة يعتمد تحديا كبيرا للجامعة الجزائرية ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي وهذا مرتبط بمجموعة من العوامل:

- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وزيادة حاجات المجتمع لليد العاملة.
- إهمال البحث العلمي وهجرة الأدمغة والبحث عن ظروف أفضل.[2]

## 4– مشكلة التمويل:

إن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العديدة للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الرسمي، بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل إحتضان الأعداد الهائلة للطلبة إلا أن ظاهرة الإكتظاظ

[1] نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر: التحديات الرهانات و أساليب التطور، موقع الهقار، 12أفريل 2008، نظر يوم2023/03/07 على الساعة 16:56 د، في الموقع http://hoggar.org.

[2] باركة محمد الزين، عبد الكريم مسعودي، تحديات التعليم بالجزائر : آفاق و تغيير ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد الخامس، ديسمبر 2015ن، ص 17.

أصبحت السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية رغم زيادة عدد الجامعات، بالإضافة إلى زيادة عدد الطلبة والصعوبات المالية لتعليم العالي من العوامل الأساسية لنقص الهياكل والتجهيز.

في حين تعاني الكثير من الدول خصوصا العربية منها صعوبات التمويل لقطاع التعليم العالي، فقطاع كالتعليم العالي يحتاج لميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي إلا أنه وفي الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها لتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وإرتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور ويعود هذا المشكل إلى :

- غياب سياسية تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.
- ضعف إنفتاح الجامعة على القطاع الإقتصادي للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب منافسة قطاعات أخرى.[1]

وفي دراسة قامت بها الباحثة خيرة تحلايتي والموسومة ب« **تحديات المنظومة الجامعية وإسهاماتها في المعرفة السسيولوجية بالجزائر** »وهي أطروحة دكتوراه تخصص علم الإجتماع قامت الباحثة بتقسيم التحديات التي تواجه المؤسسة أو المنظومة الجامعية إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية وهي ما يلي:

## 1-تحديات البيئة الداخلية للمنظومة الجامعية :

وتقصد بالبيئة الداخلية للمنظومة الجامعية كل عناصر الموجودة داخل حدودها والتي تؤثر على تنظيمها وسيرها ووظائفها إضافة إلى الموارد الأخرى المادية والبشرية ولذلك قسمت التحديات الداخلية إلى نوعين التحديات ذات الطابع الإداري والتسييري وأخرى ذات طابع بيداغوجي.

### 1-1 التحديات ذات الطابع الإداري والتسييري :

- كثرة التعديلات التي مست التنظيم الإداري الداخلي للجامعة والذي نتج عنه عدم إستقرارها.
- عدم التوافق بين الهيكل التنظيمي وأهداف المنظومة الجامعية.
- تعميم هيكل تنظيمي واحد على مستوي كل الإدارات الجامعية.
- المركزية في إدارة الجامعة وإتخاد القرارات.
- كثرة وتنوع النصوص القانونية الضابطة والمقيدة.
- عدم قدرة النصوص القانونية واللوائح على تحقيق التوازن في أداء الوظائف الجامعية.
- التسيير وتأثيره على العمل الأكاديمي.

[1] باركة محمد الزين، عبد الكريم مسعودي، ص 17-18.

### 2-1 التحديات ذات الطابع البيداغوجي :

- نظام LMD لم يكن كإستجابة لمتطلبات المجتمع الجزائري وللحاجات الفعلية والحقيقة للمحيط الإقتصادي والثقافي والإجتماعي بل كان كنتيجة حتمية لظروف سياسية بحتة بتفضيل الخيار الإستراتيجي وهو الإنظمام للنظام العالمي التعليمي على حساب قدرتها وخصوصيتها وهذا يدل على إختيارها الإنظمام للحركية المعولمة دون تهيئة الظروف المادية والبشرية والإعلامية لتطبيق النظام العالمي.
- التغيير الذي مس التكوين الجامعي لم يشمل محتوي المواد المدرسة وحافظ على نفس المحتوى الذي كان يدرس في النظام الكلاسيكي.
- كثافة البرنامج وعدم ملاءمته للحجم الساعي المحدد مما يؤدي إلى عدم قدرة الطلبة على فهم وإستيعاب المقاييس المدرسة، إضافة إلى غياب أو نقص البرامج المفصلة للمقررات الدراسية.
- عدم إرتباط المناهج التعليمية المتبعة بالواقع العملي.
- نظم التعليم وأساليب التدريس، التي تتسم بتقادمها وتهالكها، وعدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي، وإعتماد طرائق تقليدية في التعليم تفتقر لتدريب الطلبة على مهارات مختلفة تصقل قدراتهم وترتقي بمعارفهم وتدمجهم بالعملية الإنتاجية.
- عدم وجود توافق بين التخصصات التي توفرها الكليات مع إحتياجات سوق الشغل المحلي في القطاع العمومي والخاص، وهذا ما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين ما تنتجه الجامعات الجزائرية– **الخريج المؤهل** – وبين إحتياجات سوق العمل وأرجعت الباحثة ذلك لغياب دور الهيئات المختصة في التخطيط الإستراتيجي لهيكل تخصصات الجامعة.

### 2-التحديات الخارجية للمنظومة ( المؤسسة الجامعية ) الجزائرية :

تجد الباحثة أن الجامعة نظام مفتوح على محيطها بإعتبارها مجموعة من الأنظمة الفرعية التي يعتمد كل فرع منها علي الآخر وتتداخل العلاقات وتتكامل فيما بينها وبين البيئة الخارجية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الكلي ويتضح ذلك من خلال المدخلات – المخرجات – العمليات الإدارية – الجهات المنتفعة من المخرجات، عوامل البيئة الخارجية.[1]

[1] خيرة تحلايتي، تحديات المنظومة الجامعية و إسهاماتها في المعرفة السسيولوجية بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017– 2018،ص 90–69–113.

## خلاصة الفصل :

تعتبر الجامعة مصدر من مصادر إنتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع فهي إستثمار حقيقي في القدرات الفكرية وتنميتها وتطويرها باعتبارها الأساس الإستراتيجي الذي يوفر للمجتمع إحتياجاته من الطاقات البشرية ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور كما يساهم في نشر المعرفة وتكوين الفرد وتنمية قدراته وصقل مواهبه فهي مسؤولة عن إعداد وتخريج قادة المجتمع، فالجامعة بحكم موقعها في قمة الهرم التعليمي تسعى من خلال وظائفها إلى توجيه السلوك وتنمية المهارات والإدراك بما يمكن من إعداد قادة التنمية إعدادا نفسيا وعلميا متوازنا مما يضمن تحقيق التطور للمجتمعات.

# الفصل الخامس

**تمهيد**

**أولا: طبيعة التنظيمات الطلابية**

**ثانيا: مميزات وبناء التنظيمات الطلابية**

**ثالثا: الأسس الذي يقوم عليها العمل النقابي في التنظيمات الطلابية**

**رابعا: نماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية في العالم**

**خامسا: التنظيمات الطلابية الجزائرية**

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

تعتبر التنظيمات الطلابية الشريك الاجتماعي الذي يمثل الطلبة قصد الدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم وتحسين ظروفهم من خلال الأزمات التي تعيشها الجامعة، وتطرقنا خلال هذا الفصل إلى طبيعة التنظيمات الطلابية ومميزاتها والأسس التي يقوم عليها العمل النقابي بالإضافة إلى أشهر التنظيمات الطلابية في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة مع إبراز نشأتها وعوامل ظهورها ودورها أثناء الإستعمار الفرنسي.

## أولا :نشأة التنظيمات الطلابية

إن تحديد ظهور التنظيمات الطلابية في العالم يعد من الأمر الصعب نظرا للإختلافات والغموض في الكتابات التي تناولت هذا الموضوع تذهب بعض الكتابات إلى أن التنظيمات العامة A.G المشكلة في كل جامعة إبتداء من تاريخ 1877 والتي تجمعت كلها في حدود 1907 لتشكل ما يسمى UNAEF بالإتحاد الوطني للتجمعات الطلابية الفرنسية ويتحول فيما بعد إلى UNEF الإتحاد الوطني للطلبة بفرنسا.[1]

وبالجزم أنها ظهرت لأول مرة عقب الحرب العالمية الأولى وقد دعت إلى قيامها ظروف قومية وأخرى سياسية مختلفة من طلاب الجامعات والمعاهد بإعتبارهم الصفوة التي ستوكل إليها مقاليد الأمور وكان ذلك بالضبط في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وعليه يمكن القول أن هذه التنظيمات الطلابية قد ظهرت في الظروف الغير العادية حينما كانت القوى العالمية في أوجه التصادم والصراع اللذين أثرا أو ساهما بشكل أو بآخر على تكوينها وقد ساعدت المخلفات والإرث الإجتماعي والإقتصادي للحرب العالمية الأولى على إتساع مجالات عملها من الكفاح السياسي والقومي إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، وقد إنتقل تأثير العمل بالمنظمات الطلابية في المجتمعات الرأسمالية بعد ذلك إلى الدول النامية بحيث ظهرت إتحادات ومنظمات مماثلة وكان ذلك أكثر وضوحا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كان البعض منها قد ظهر في فترات تعود إلى ما قبل هذه الحرب، وقد ساهمت ومازالت إلى الآن هذه المنظمات كثيرا وعبر مختلف المراحل التاريخية في مجتمعاتها في النهوض بها نحو التقدم والرقي عن طريق نشر الوعي خاصة،[2]في المجتمعات النامية حيث التخلف الثقافي يشمل حركة الجماهير العريضة، تبرز الحركة الطلابية كواحدة من أقوى وأنشط القوي المحددة المناضلة من أجل التقدم الإجتماعي.[3]

## ثانيا:مميزات التنظيمات الطلابية

يرتبط مفهوم الطالب بالمعني العام على جملة من الخصائص سواء منها النفسية أو العقلية المميزة والتي تشير إلى القدرة على المعرفة أو إدراك الأمور بمعنى آخر القدرة العالية على الحكم والموازنة والتفكير بالتناقضات وتجاوزها، أن على الطالب أن يحيي قدرته على التفكير الناجح وألا يستهين بها وأن يتيح المجال لذاته كي يفكر بإستقلالية وعلى نحو مميز، وألا يحصر نفسه في الكتاب المقرر والمحاصرة وأن

[1] عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، الطبعة الأولى 1995، ص 45.

[2] بسطي نور الدين، مرجع سابق، ص 51.

[3] عصمت سيف الدولة : الحركة الطلابية كظاهرة إجتماعية، نظر يوم 2023/03/10، على الساعة 20:45، www-Al-taleaa.net

يبذل جهدا لكي يطلع على الأفكار المختلفة بغض النظر عن التناقض بينهما، ليخلص بنفسه إلى إستنتاج السلبيات والإيجابيات وليتجاوز الأفكار نحو فكر مركب أكثر تعقيدا وبالتالي ما يترتب عن هذا التفكير من إقتراحات جماعية وفردية كما هو في التكتلات الجماعية مثل التنظيمات الطلابية التي تمثل حقلا ومجالات للتجديد والوعي خاصة بالمصلحة العامة من خلال الفهم الصحيح للسياسات التي تمارسها مختلف المؤسسات الحكومية، هذه المميزات هي ما تفسر أن أغلب الحركات الإجتماعية بمختلف أنواعها عمالية، نسائية، ثقافية... أثناء نشاطها ونهوضها كان مفجرها في الغالب تعبئات طلابية كما حدث في فرنسا وإيران والصين وسرعان ما تخلق هذه الأنشطة والتي تكون في العادة مظاهرات بين مختلف الفئات الإجتماعية سلوكا تضامنيا وتبقى فيه التنظيمات الطلابية هي المحرك الأول في العمل الدفاعي والثوري.[1]« ذلك أن الطلاب يتحركون معا كقوة إجتماعية مفرزة ومقصورة عليهم، يحاولون أن يلعبوا دورا سلميا أو ثوريا في تطوير مجتمعهم لا بصفتهم إمتداد في داخل المعاهد التعليم لقوى إجتماعية خارجية ولكن بصفتهم قوة مستقلة بذاتها موازية للقوى الأخرى وينتمي إلى الطلبة طلاب جدد ويتخرج من صفوفهم الخريجون ولكن تبقى الكتلة البشرية المتميزة التي تسمى (طلابا) متصدرة لدور إجتماعي تقوم به بدون توقف على حركة القوى الإجتماعية الأخرى، هذا النشاط المستقل هو الذي حولهم إلى ظاهرة إجتماعية » .[2]

إن الطلبة قوة لها مكانها في تغيير المجتمع بإعتبارها مصدرا منتجا للوعي وعلى الرغم من وجود مؤسسات وقوى إجتماعية خارجية تملك من الوسائل والإمكانيات ما قد يتوفر للطلبة، إلا أنها غير قادرة على إحتوائهم وإستمالتهم لها وتبني معتقداتهم وأفكارهم الخاصة بهم والتي تميزهم كقوة مستقلة موازية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا كانت التنظيمات الطلابية تشكل كتلة بشرية جد متماسكة، فالوعي لذي أفرادها بأن لهم هوية جماعية مشتركة ومصيرا جماعيا مشتركا بكلمات أخرى، الوعي الجماعي والشعور المشترك بالإنتماء للمجموعة هو الذي يشكل العامل النفسي الأهم في تعريف أي تكتل بشري أي فئة إجتماعية كمجموعة لها هوية مشتركة بالمعنى النفسي لمفهوم الهوية الجماعية .[3]

[1] بسطي نورالدين، مرجع سابق، ص 52.

[2] عصمت سيف الدولة،مرجع سابق.

[3] بسطي نورالدين، مرجع سابق، ص 52.

## ثالثا : الأسس التي يقوم عليها العمل في التنظيمات الطلابية

بلا شك من أن التنظيمات الطلابية لما وصلت إليه من مكانة وبمعني أصح بما أوجدته لنفسها من مكانة في مختلف المجتمعات خاصة الرأسمالية جعلها قادرة على دفع عجلة التغير في أي مجال لم يكن وليد الصدفة، وإنما ذلك نتيجة لجملة من المعايير والقواعد التي إتخدتها كأسلوب للعمل وإذا كان من بين الأسس التي قامت عليها التنظيمات الطلابية ما هو مرتبط بطبيعتها من جهة كما سبق الذكر فمن جهة أخرى فإنه بالتوازي مع تطور المجتمعات وتزايد المشاكل في الجامعات وقضايا أخرى تشغل إهتمامها كبر حجم هذه التنظيمات من حيث هيكلتها كتزايد المنخرطين فيها وتوسع مجال النشاط، حتمت هذه العوامل على التنظيمات حتى تتجاوز كل العراقيل التي تصادفها إيجاد القواعد وأسس للعمل تعتبر اليوم أسس تقوم عليها إدارات ومؤسسات أكبر حجما منها،[1] يمكن إيجازها فيما يلي :

**الجدية والشعور بأهمية العمل.**

**المشاركة** : من الأسس الهامة التي ترتكز عليها التنظيمات الطلابية وكانت وراء نجاح عملها، وتتخذ المشاركة مجالات متعددة إنطلاقا من تحديد أهداف التنظيم، بناء خطة العمل.

**إتخاد القرار** : يشارك فيه الجميع مع الإستخدام الجيد لمصادر المعلومات مع إلتزام الجميع بتنفيذ القرارات الصادرة، ويبقي هناك مجالا قد تكون للقيادة التنظيمية رؤى أوضح تختلف عن باقي أعضاء التنظيم.

**المنافسة وجو العمل** : كلما زاد شعور الطلبة بأنهم جزء لا يتجزأ من بيئتهم ومرتبطين بأهداف التنظيم الذي يسعى لخدمتهم كان من الممكن زيادة ما يبذلوه من جهد، مما يؤدي إلى نجاح التنظيمات الطلابية في تحقيق أهدافها.

**الحوافز** : كانت التنظيمات الطلابية عبر مسيراتها تتزايد نجاحاتها بالحصول على مختلف المكاسب، ولا بد أن هذا التواصل والإستمرارية في العمل والحصول على النجاح كان إنعكاسا لقاعدة الحوافز سواء داخل التنظيم عن طريق الأساليب التي يتخذها كل تنظيم في تشجيع أفراده أو خارجية باعتبار أن المجتمع يعلق أمالا كبيرة على نتائج الجهد الذي يبدله أفراد التنظيم.[2]

---

[1] بن غربي محمد الصغير، دور التنظيمات طلابية و تحدياتها في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد الثاني/ العدد السادس مارس 2019، ص 210.

[2] شرفاوي الحاج عبو، عداد عبد الرحمان، دور العمل النقابي الطلابي علي الأداء البيداغوجي في الجامعة الجزائرية ،نظر يوم 2023/03/07، على الساعة 22:34 في الموقعwww.aleph.edinum.org .

## رابعا : نماذج من التنظيمات الطلابية في العالم

لطالما أدت التنظيمات الطلابية دورا كبيرا في مجتمعاتها، وتختلف أدوار كل تنظيم بحسب الظروف التي عاشها أو يعيشها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وسوف نحاول في هذا الصدد عرض بعض النماذج للدور الذي قامت به التنظيمات الطلابية والأثر الذي تركته فيما بعد حتى يتبين لنا بوضوح أهمية ومكانة وقيمة التنظيمات الطلابية، وغالبا ما ترتبط أهمية التنظيمات الطلابية بالإحترام والمكانة اللذان تحضاها في المجتمع بأحداث معينة جعلتها تبرز بشكل يجلب الإنتباه ويوحي بوجود فئة هامة قادرة على إحداث تغيرات قد تصل إلى أعلى هرم في السلطة، ففي فرنسا كانت أحداث 1968 قد شكلت منعرجا تاريخيا جديدا قاده الطلبة ضد الفساد الإجتماعي وأدى بالسلطة إلى إعادة النظر في الكثير من القضايا السياسية الإجتماعية المنتهجة بعدها ب 34 سنة تحرك الطلاب من جديد عندما شعروا بالخطر الذي كان سيقضي على المكاسب التي تحققت في الأحداث الأولى و في إيران دفع الطلبة أثمانا باهظة من أجل الحرية والإصلاح من خلال أحداث مختلفة سيما منها أحداث 1999 ولا يختلف الأمر عما حدث في الصين فيما يسمى بأحداث ساحة تيانانمن عام 1989.[1]

لنعاين مرة أخرى كيف كان الطلاب رأس رمح تمرد إجتماعي نفخ على جمهورية الصين الشعبية ربح حرية كبيرة.[2]

**في فرنسا :**

يرتبط بروز دور التنظيمات الطلابية في فرنسا بأحداث ماي 1968 والتي إنطلقت على خلفية التنديد بأوضاع المرأة وفساد التعليم في الجامعات الفرنسية وإنعدام حرية التعبير التي كانت أهم ركائز الثورة الفرنسية لعام 1789 المبنية على مبادئ الحرية، المساواة، الأخوة والتي أدت تطبيقاتها إلى جني وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية الكثير من التطور الإقتصادي والإجتماعي ودفعت بالمجتمع الفرنسي إلى قمة التطور الصناعي في أوروبا وعلى الرغم من المكاسب المحققة طيلة الفترة السابقة إلا أن هذا التطور كان يخفي في طياته بدور أزمة مستقبلية لأسباب مختلفة سرعان ما تطورت وإكتملت الشروط ظهورها في بداية صائفة 1968 حيث تحركت مختلف شرائح المجتمع الفرنسي، حيث خرجت إلى جانب الحركة الطلابية التي خرجت من ساحة السربون بقيادة الطالب **كوهيت بونديت**، لقد إنطلقت هذه الأحداث

[1] بن غربي محمد الصغير، مرجع سابق، ص 211.

[2] الكسندر، الطلاب و النضال الإجتماعي، 2005،نظر يوم 2023/03/10، على الساعة 14:33، في الموقع www.ahewar.org

أو الثورة متأثرة بالكثير من الحركات التي عرفتها المجتمعات الغربية آنذاك كالولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفياتي، واضعة تغيير فرنسا والعالم كله هدفا رئيسيا، لقد كانت حركة 1968 بشكل عام منضبطة وكانت للمظاهرات دراسة طلابية قوية تطارد كاسري المظاهرات ممن يمارسون الشغب والعنف كما أن الطلبة لم يلجئوا لأسلوب إحتلال الجامعات إلا في المراحل الأخيرة، هذا إن ذل فإنما يدل على مدى وجود درجة عالية من الوعي والمسؤولية في إستخدام أساليب العمل النضالي ومن خلال التنظيم المحكم للمظاهرات من طرف التنظيمات الطلابية وطريقة التصعيد المعتمدة، جعلها تستقطب تحالفات مع مختلف شرائح المجتمع الأمر الذي أدى إلى إضراب شارك فيه 10 ملايين عامل وقد أشرنا سابقا إلى أن الحركات الإجتماعية عند تحركها غالبا ما تكون وراءها تعبئات طلابية، لقد كان الطلاب يجمعون المال لدعم العمال المضربين وهؤلاء يتظاهرون ضد قمع البوليس لهم، وإن إختلفت الإتجاهات والميول فإن المصلحة واحدة والهدف مشترك، وقد حقق هذا الإشتعال الإجتماعي التضامني والتحالف بين مختلف التنظيمات الإجتماعية الكثير من مكاسب هؤلاء المتظاهرين، لقد أجبر الحكومة الفرنسي أنداك **شال ديغول** ليس فقط على تقديم إستقالتها بل إن الحكومة لاحقة لها غرزت دور النقابات العمالية وأعطت مزيدا من الحقوق للعاملين كما تم توسيع دور الدولة في الرعاية الإجتماعية لمختلف الطبقات الإجتماعية خاصة منها الضعيفة كالتقاعد والصحة والعمل وغيرها وقد أورثت هذه المكاسب الجيل الجديد بعد أكثر من 30 سنة أزمة جديدة خانقة في شتى الميادين، العمل، السكن، والمعيشة وكحل ترقيعي لجأت الحكومة وخدمة بالدرجة الأولى لأصحاب رؤوس الأموال، إلى سن قانون عقد الوظيفة الأولى والذي كان سبب مباشرا بنهوض التنظيمات الطلابية من جديد في عام 2005 وكان شعارهم واحد وهو إلغاء القانون مواجهة لرئيس الدولة المحسوب على ديغول، وبنفس التحالفات والمبادئ إنطلقت مسيرات الطلبة من نفي الجامعة منادية بالحفاظ على المكاسب التي حققها جيل 1968، إن قانون عقد الوظيفة الأولى يحق لصاحب العمل الاستغناء عن موظفيه الأقل من 26 عاما خلال فترة العمل التجريبي التي تستمر عامين دون أي مسؤولية، وإذا كانت كل من الحكومة وأرباب العمل يريان في القانون بأنه إيجابي من حيث إعطاء فرص العمل لكل الموطنين، فإن التنظيمات الطلابية تري فيه قانونا للإستغلال يهدف إلى عدم تمكين الشباب على التداول، وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة تتبناها التنظيمات الطلابية ذات العمل النقابي وهي أن مفهوم الطالب لا يتوقف على مجرد الشخص الذي يدرس في الجامعات والمعاهد وإنما له مفهوم آخر، ففي المجتمع الرأسمالي، الطالب عبارة عن عامل فكري في طور التكوين، الذي يمكنه الحصول على شهادة تعطيه حقوقا في سوق العمل المضمون بالإتفاقيات الجماعية

وقانون العمل وأن التفكير بهذا المستوى يبين مدى الصفات الإنمائية التي يتميز بها الطالب وبالتالي درجة الوعي والإدراك للواقع الإجتماعي المعاش.[1]

**في الصين :**

إذا كان النموذج الفرنسي يشكل المثال الكلاسيكي في الحركات الطلابية، فإن النموذج الصيني عبارة عن طفرة جديدة مميزة في دراسة الظاهرة الطلابية فالبرغم من كل العنف الثوري الذي قامت به الحركة الطلابية في فرنسا واليابان فإن الحركة الطلابية لم تفجر الثورة وتقودها إلا في الصين النامية، والتي قاد فيها الطلبة تمردا إجتماعيا تحالفت فيه مختلف الفئات الإجتماعية، أدت فيما بعد إلى الحصول على قسط كبير من المكاسب التي إنطلقت من أجلها، يطلق على هذا التمرد إسم أحداث بكين أو ربيع بكين وهي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية بين 15 أفريل 1989 و 4 يونيو 1989 وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالوا بالديمقراطية والإصلاح، لقد عرف النظام الصيني بقيادة الحزب الشيوعي الحاكم بالديمقراطية والإصلاح حدا من التعفن لم يعرفه الصين من قبل، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي حاول النظام القيام بها بداية من 1978 إلي 1984 بهدف دخول الصين إقتصاد السوق ومنح بعض التحرر السياسي وقد بدأت في مراحلها الأولى في المناطق الريفية التي عرفت إزدهارا ملموسا ثم إنتقلت إلى المناطق المدنية التي ركزت فيها الدولة على إلغاء مركزية السلطة والمصالح وسرعان ما أدت إلى تعزيز التدخل الإداري في الحياة الإقتصادية وفي ظل غياب الرقابة والديمقراطية جاءت الفروقات التي بدت واضحة بين الريفيين والمدنيين، مع زيادة التضخم المالي وغيرها، هذه الحالة أدت إلى ظهور مجموعتين من المجتمع، الرافضة لهذا الوضع وأولها الطلبة والمفكرين وثانيهما العمال شارك في المظاهرات معظم طلاب كليات وجامعات بكين العديد بإشراف من مدرسهم وغيرهم من المفكرين ، وبسرعة إلتفت حولها العديد من شرائح المجتمع وفي مقدمتهم العمال ودامت حوالي 3 أشهر من التجمعات والمظاهرات اليومية والكثير من الإصطدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن بمختلف أنواعها، أربكت المظاهرات النظام السياسي ولم يجد الحل المناسب على الرغم من محاولة المفاوضات والوعود بإصلاحات أولية سريعة، إلا أن تمسك الطلبة والمثقفون بمطالبهم عقد من الوضعية، لقد راح الطلاب والمثقفون يطالبون في شكل أساسي بحقوق دستورية وسياسية ديمقراطية موثوق بها وحرية الصحافة وبحرية الاجتماعية وبدولة القانون، لم يستسغ النظام القائم هذه المطالب وإتخذ من القوة بإستعمال الأسلحة المختلفة من رشاشات ودبابات الوسيلة الوحيدة التي قمع

[1] بسطي نورالدين، مرجع سابق، ص 51-55.

بواسطتها المتظاهرون، وقد حققت هذه الحركة أثناء وبعد المظاهرات جملة المكاسب، فأثناء المظاهرات وقع تمردا عسكريا من قبل الكثير من الضباط الذين رفضوا مواجهة الطلاب والذين تمت محاكمتهم فيما بعد، أسمع كذلك المتظاهرون صوتهم في كافة أنحاء العالم فدخلت الصين بعدها مرحلة جديدة تجني نتائجها اليوم حيث أصبحت تشكل قوة إقتصادية وسياسية وفكرية لها وزنها العالمي.[1]

**في إيران :**

تصنف التنظيمات الطلابية الإيرانية ضمن التجارب والنماذج الأكثر شيوعا في الدراسات التي تناولت هذا النوع في المواضيع، فعلى الرغم من أنها تنطوي داخل فئات العالم الثالث إلا أن هذه الميزة هي التي أعطتها أهمية أكبر، حيث تذهب بعض الكتابات إلى أن الطلبة في الجامعات الإيرانية يتميزون بمستوى عال من الوعي السياسي وهم أكثر نشاطا وحيوية من أقرانهم في العالم الثالث، بإضافة إلا أن شهرة التجربة الإيرانية إرتبطت بأحداث محددة في صيف 1999 على غرار قرينتها الفرنسية والصينية، نجدها أيضا تملك رصيدا نضاليا حافلا من تأسيس جامعة طهران سنة 1934، ضد مختلف أنظمة الحكم الإستبدادية التي عرفتها إيران، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المناخ السياسي بكل تعفنه وبكل تناقضاته وتياراته المتعددة و لمتشددة والسلطة الدينية من جهة وكون إيران كانت بؤرة صراع حقيقي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، سيما في الخمسينات من جهة أخرى، هو ما أدى إلى تهيئة ظروف ساعدت على ميلاد حركة طلابية واعية ونشطة، فقد بدأت أولى الإحتجاجات الطلابية في جامعة طهران ضد نظام الشاه رضا البهلوي بعد ثلاثة أعوام من إنشائها عام 1934، وتواصل عقب سقوطه من الحكم وتسلم نجله السابق محمد رضا البهلوي مقاليد الحكم في البلاد وإلى غاية نهاية الأربعينيات، كانت السياسية التي إنتهجها الشاه، لا سيما في ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالملكية قد لقيت معارضة شديدة من قبل الشارع الإيراني وقتها ظهرت الجبهة الوطنية بقيادة مصدق وهي حركة معارضة كانت تطالب بالحرية والديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية، وقد لقيت الجبهة الوطنية تأييدا كبيرا من قبل مختلف طبقات الشعب الإيراني سواء من الطلبة أو المدرسين أو رجال الفكر أو المهنيين وإستطاع مصدق بخطى ثابتة أثر المظاهرات التي قادها الطلبة الوصول إلى سدة الحكم بإحتوائه لمؤسسة الجيش وبالتالي عزل الشاه، وعادت التنظيمات الطلابية لتنظم حركة إحتجاجية واسعة ضد زيارة الرئيس نيكسون بعد سقوط نظام مصدق وعودت الشاه دعما من الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن القول أن الدور الأساسي في النضال ضد نظام الشاه القمعي، كان دائما بقيادة الحركة الطلابية، التي لم تتردد في تنويع نشاطها كإحتلالها

[1] بن غربي محمد الصغير،مرجعسابق، ص 213.

لمبني السفارة الأمريكية وإحتجاز طاقمها، لمدة سنة كاملة، تكيفت الحركة الطلابية الإيرانية مع الوضع السياسي لسلطة الإسلامية بعد الثورة أو من 1980 إلى غاية 1998 بسبب الحرب مع العراق لتعود إلى حركة إحتجاجية واسعة في صيف 1999 ضد القمع البوليسي حيث قامت المظاهرات إحتجاجا على تصاعد القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التكوين الجمعيات أو الإنتماء إليها وقد تدخلت قوات الأمن والميلشيات المتشددة بلا هوادة مهاجمة الإقامات الجامعية كان من نتائجها وفاة 03 طلبة وسقوط الكثير من المجروحين ناهيك عن الإعتقالات.[1]

## خامسا : التنظيمات الطلابية الجزائرية

### 1-نشأتها :

ظهرت أول نقابة طلابية جزائرية سنة 1919 بجامعة الجزائر تحت إسم ودادية الطلبة الأهليين وتحولت بعد 1930 إلى جمعية الطلبة المسلمين في شمال إفريقيا (AEMNMA) وبادرت هذه الجمعية في عدة نشاطات ملازمة للخط الإندماجي فأصدرت مجلات التلميذ سنة 1931 بإضافة إلى عروض مسرحية باللغة العربية ورغم كون هذه الجمعية هي الأولى لم تكن وحيدة، فقد نشأت سنة 1927 جمعية أخرى لكن هذه المرة في فرنسا تحت إسم جمعية طلبة المسلمين الإفريقيين بفرنسا (AEMAF) والتي سعت إلى تسيير إقامة الطلبة الجزائريين في باريس من أجل تشجيعهم على الدراسة في فرنسا بالإضافة إلى جمعية طلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات طلابية أخرى كانت تنشأ تقريبا في كل بلد يتواجد فيه الطلبة الجزائريون، وأهم ما كان يميزها إستقلاليتها بالرغم من أن بعض الجمعيات التي كانت تعتبر فروعا للجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وفي سنة 1953 قام الطلبة الجزائريون لمحاولة تأسيس منظمة طلابية مغربية موحدة تضم طلبة الجزائر، تونس والمغرب، وذلك لإيجاد إطار وحدود لعملهم السياسي لكنها باءت بالفشل وتلاشي سنة 1954 إنشاء إتحاد الطلاب الجزائريين لمدينة باريس (UEAB) والتي أشرف على سيرها وتأسيسها الحزب الشيوعي الفرنسي، لكن فكرة تأسيس إتحاد عام يضم كل طلبة الجزائريين خاصة بعد إندلاع ثورة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 ضلت تراود الطلبة الجزائريين في سنة 1955 وبمبادرة من جمعية طلبة المسلمين لشمال إفريقيا تم إنعقاد إجتماع تحضيري في باريس أيام 4 إلى7 أفريل وضم هذا الإجتماع ممثلين جزائريين من كل الجامعات في فرنسا وتم تأسيس الإتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA والذي جاء في خطاب رئيسه الأول السيد طالب إبراهيمي في المؤتمر التأسيسي من 8 إلى 14 جويلية 1955 بباريس، العمل على جمع الطلبة الجزائريين، وإعطاء

[1] بسطي نورالدين،مرجع سابق، ص 58-59.

اللغة العربية مكانتها ووضعها في إطارها الطبيعي ومشاركة الإتحاد في الحياة السياسية للبلاد مشاركة فعالة وبدأ الإتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين، نضاله بإستعمال وسيلة الإضراب عن الطعام والدروس للوقوف ضد سياسية العنف التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، فقام في يوم 20 جانفي 1956 بإضراب عام دام ليوم واحد، ثم عقد الإتحاد إجتماعا في الجزائر العاصمة تمت فيه المصادقة على لائحة سياسية تضمنت المطالبة بإطلاق صراح الطلبة المعتقلين، ووضع حد للتنكيل بالجزائريين وإضطهادهم من قبل السلطات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر وكذا الإعتراف بحق الشعب الجزائري وذلك لإيجاد الحلول المناسبة للقضية الجزائرية، ففي الرابع والعشرين من نفس الشهر الذي جاءت فيه المطالبة بإعلان إستقلال الجزائر، أطلق سراح جميع المعتقلين المسجونين الوطنيين وشروع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.[1]

## 2-عوامل ظهورها :

- إزدياد عدد طلبة خاصة في الثلاثينات بصورة أوجبت التفكير في وجوب تأطيرهم في هيكل واحد للإستفادة من أفكارهم والتقريب من وجهات النظر.
- ظهور جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 في إطارها القانوني والإجتماعي المنظمين، وتعدد مهامها من التربوية التدريسية إلى التوعية السياسية الوطنية.
- تأثر الطلبة الجزائريين بالنشاط الواسع سيما بجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في فرنسا والجزائر من مؤتمراتها، والتي ضمنتها تقارير ولوائح يشخص الوضع المأساوي لسكان وطلبة شمال إفريقيا.
- أدت الهجرة المبكرة للطلبة الجزائريين إلى شتى أقطار العالم إلى تأثرهم بالمحيط الإجتماعي والفكري الجديد نتيجة إحتكاكهم بزملائهم الطلبة الأمر الذي خلق لديهم وعيا ثقافيا وسياسيا خاصة في ضل الإستعمار الفرنسي الذي سعى إلى تجهيل المجتمع الجزائري والسيطرة عليهم وهذا كان دافعا محفزا لإلتفاف الطلبة ببعضهم في أطر قانونية.
- تأسيس جامعة الجزائر سنة 1911 كان في حد ذاته مكسبا حيث أن النشاط الطلابي لا يمكن أن يظهر ويتبلور إلا من خلال وجود مؤسسات تعليمية تكون بمثابة مجال تلتقي فيه الدهنيات والعقليات.
- إستقطاب الحركة الوطنية لفئة الطلبة قصد الإستفادة من أفكارهم عن طريق توجيههم إلى تكوين جمعيات وتنظيمات طلابية داخل الجامعة بهدف ضم أكبر عدد ممكن من الطلبة إلى صفوفها.

## 3-أهمية التنظيم الطلابي في الجامعة الجزائرية :

[1] غانس محمد، مرجع سابق، ص 81-82 .

- تعتبر الجامعة كحلقة من حلقات التعليم العالي وأهم أجزائه كما تعتبر التنظيمات الطلابية من المعالم البارزة في التطور الإجتماعي والسياسي وجزء أساسي لنشر الوعي والتدريب والتكوين والتأهيل كما تعد التنظيمات الطلابية كمؤسسة لتنشئة الإجتماعية وخاصة السياسية وتلعب دورا واضحا في تكوين الشخصية المثقفة الواعية الديمقراطية كما تساهم في خلق فضاءات ثقافي للتعبير وإبداء الرأي ومدرسة للتدريب والتكوين ومنتدى للتعارف ونشر ثقافة الحوار والتشاور.
- تسعى إلى أداء أدوارها وتحقيق أهدافها من خلال الأيام الدراسية والمنتديات العلمية والثقافية وأمسيات أدبية أي تنمية مختلف الأنشطة العلمية والثقافية والسياسية والترفيهية.
- تشارك التنظيمات الطلابية في إعداد وتكوين الشباب الجامعي بإعتباره جيل المستقبل والفئة الأكثر وعيا وتفتحا وتمردا حيث يمتاز بالثورة والمطالبة بالتغيير والرفض للواقع.
- تساهم التنظيمات الطلابية في إعداد الشباب الجامعي علميا وثقافيا وإجتماعيا وسياسيا، وتمنح للشباب خاصة المنخرط الخبرة والحنكة والكياسة والسياسة وتساهم في ترقية وزيادة معارفه وذلك من خلال مختلف الأنشطة الثقافية وترفيهية التي تنشأها وتطورها وتنميها وتنشرها.[1]

## 4-أهداف التنظيم الطلابي في الجامعة الجزائرية :

إن التنظيمات الطلابية بكل فروعها و تعدد تسمياتها و إختلاف مشاربها السياسية و الإيديولوجية هدفها المشترك واحد ألا و هو الدفاع عن حقوق الطالب الجامعي و ترقية الفضاء التعليمي الجامعي وعموما تتجسد هذه الأهداف في عدة جوانب أهمها :

**4-1- الجانب التعليمي والبيداغوجي :** يعتبر من أهم الأهداف، فسياسة الإصلاحات التي مرت بها الجامعة الجزائرية للنظام التعليمي في سنة 2004 من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د (L.M.D) جعلت المنظمات الطلابية تواكب هذه التطورات الحادثة بإهتمام كبير وهذا من خلال المساهمة بشكل مباشر في نجاح هذه الإصلاحات والوقوف على العديد من النقائص كنقص التأطير البيداغوجي، النوعي وعدم مواكبة البرامج البيداغوجية وغيرها ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

- الوقوف على المشاكل التعليمية والبيداغوجية للطالب ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة لها وهذا بالتنسيق مع الفريق البيداغوجي والإداري للجامعة والمساهمة في تحسين التحصيل العلمي للطالب الجامعي ورفع مستواه العلمي والبيداغوجي.

[1] سامية نواصر، تمثلات الشباب الجامعي الجزائري للثقافة السياسية- حالة التنظيمات الطلابية-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الإجتماع التنظيم و العمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2021-2022،ص 179.

- العمل على تحديث البرامج الجامعية والمشاركة في إصلاح المنظومة الجامعية والتربوية والتكوينية.
- تطوير البحث العلمي بإشراك الأساتذة والطلبة وذلك بتنظيم ملتقيات وندوات علمية مختصة، وربط الجامعة بالمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، من خلال إستثمار المشاريع العلمية الجامعية( أطروحات التخرج، دراسات علمية...)
- تشجيع وتكريم المواهب المبدعة وإبراز الكفاءات الوطنية وإشراكها في التنمية الوطنية.
- المساهمة في رفع المستوي العلمي والثقافي للطلبة والشباب، والعمل على بعث النشاط الثقافي والرياضي والترفيهي داخل المؤسسات الجامعية والتعليمية والتكوينية والشبانية.

## 4-2- الجانب الإجتماعي :

- تعتبر الحياة لإجتماعية للطالب أحد المقومات الفعالة في ترقية فكره وتفجير إبداعاته وتجسيد طموحاته ومن خلال ذلك فإن المنظمات الطلابية تهدف في هذا الجانب إلى مايلي :
- الدفاع عن حقوق الطلبة المادية والمعنوية والسعي معهم لحل مشاكلهم الإجتماعية.
- التكفل الفعلي بالشباب الجامعي خاصة في ميدان الشغل والتكوين وتأطيره خارج الجامعة.
- غرس ثقافة الحوار والتسامح في الوسط الجامعي لبعث رسالة أمل من أجل التلاحم والوحدة الوطنية في وسط طلاب والمساهمة في ترقية المجتمع المدني.
- المساهمة في تقرير مصير الأمة بإشتراك الطلبة والشباب في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية للبلاد.

## الجانب الثقافي:

- المساهمة في رفع المستوى العلمي والثقافي والفكري للطلبة والعمل على تكوين شخصية طلابية وشبانية واعية بمتطلبات العمر وتحديات المستقبل.
- تطوير الحركة الطلابية للمحافظة على مكتسباتها والمساهمة في دفع الحركة الشبانية.
- يهدف العمل الطلابي إلى تقوية العلاقات بين التجمعات الطلابية المختلفة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ودعم قضايا السلام وتوحيد جهود الحركة الطلابية العالمية وتبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم والإستراتيجيات.
- ترقية الشاب الجزائري وتوفير أسباب تفتح شخصيته على أساس القيم الحضارية والعناية بالثقافة الوطنية .

**الجانب السياسي:**

- توحيد صفوف الطلبة وتجميعهم من أجل تجسيد مشروع الوحدة الوطنية.
- الدفاع عن المصالح العليا للبلاد وحرية الرأي في الوسط الطلابي في إطار مبادئ الديمقراطية واحترام ثوابت الأمة.
- تكريس الحريات الأساسية والدفاع عن حقوق الإنسان ومناصرة القضايا العادية في العالم وتثمين العلاقات مع كل الهيئات الوطنية والعالمية.[1]

[1] شرفاوي الحاج عبو، إعداد عبد الرحمان، مرجع سابق.

**خلاصة الفصل :**

تعتبر الجامعة مؤسسة تتميز بخصوصيات باعتبارها حلقة من حلقات التعليم فقد تأثرت هي الأخرى بمجريات الأوضاع السياسية حيث ظهرت العديد من التنظيمات الطلابية على الساحة الجامعية والتي تعبر عن طموح واهتمامات الطلبة على مستوى الوسط الجامعي وتفتح أمامهم مجال أوسع لحرية إبداء الرأي والتفكير والمشاركة وتعد هذه التنظيمات الطلابية مؤسسة لتعلم القيادة والمشاركة الفعالة والممارسة الديمقراطية إذ تعمل على خلق فضاءات للتعبير الديمقراطي وتتيح روح الإبداع من خلال المنتديات ومختلف الأنشطة الإجتماعية، السياسية، الثقافية فهي لم تكن مجرد تنظيمات وهمية أو شكلية بل أن النجاح الذي حققته لتنويع أشكال النشاط تكمن في أنها تميزت بالتنظيم والقدرة على التعامل مع مختلف المراحل والمشاكل التي يمر بها الطلبة.

# الفصل السادس

تمهيد

أولا : مجالات الدراسة ( المجال المكاني- بشري- زمني )

ثانيا : عينة الدراسة

ثالثا : المنهج المستخدم في الدراسة

رابعا : أدوات جمع البيانات

خامسا : أساليب التحليل

خلاصة الفصل

**تمهيد :**

إن الفائدة من البحث العلمي تكمن في معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة فلا يمكن عرض التصورات الفكرية دون إدراك صلتها بالواقع وربطها به، و لا يمكن جمع المعطيات الميدانية إلا بالرجوع إلى دلالتها النظرية، و عليه و بعد إستكمال الجانب النظري للدراسة و التي تناولت الإضراب الطلابي في الجامعة الجزائرية، يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة الذي يعتبر محور أساسي و إمتداد للفصول السابقة.

و يتناول هذا الفصل المعنون بالإجراءات المنهجية للدراسة بالتحديد، مجالات الدراسة( مكاني، زماني، بشري)، المنهج المتبع في الدراسة، عينة الدراسة، أدوات جمع البيانات، و أساليب التحليل.

## أولا : مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة عملية هامة و ضرورية في أي بحث إجتماعي، إذ أنها تساعد الباحث على تحديد نطاق بحثه وحدوده، وتشير مجالات الدراسة إلى الإطار الذي أجريت فيه الدراسة ولمجال البحث 3 أبعاد: المجال المكاني، المجال الزمني، المجال البشري وعينة الدراسة.

### 1-المجال المكاني :

يقصد بالمجال المكاني البيئة أو النطاق المكاني الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية، وبالنظر لموضوع دراستنا المتمثل في :**"واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية – دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحي جامعة جيجل "قطب تاسوست"**.

هي إحدى الجامعات الجزائرية بشرق البلاد بمدينة جيجل، يعود تاريخ الجامعي لعام 1986 حيث تم إفتتاح ملحقة لجامعة قسنطينة وفقا للقرار 72 الصادر في 1986/03/21 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وبموجب المرسوم التنفيذي 62/88 المؤرخ في 1988/03/22، تم تحويل الملحقة إلى مدرسة عليا للأساتذة في الرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيمياء.

وفي عام 1993 وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في عدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة، تقرر إدماج المعهد العالي للتقنيين في الأشغال العمومية إلى هذه الأخيرة الذي يتسع إلى 400 مقعد بيداغوجي و 250 سرير.

وبعد توسيع مجالات التكوين بشهر جويلية 1998 إضافة إلى الإستفادة من الهياكل البيداغوجية تم تحويل المدرسة العليا للأساتذة وأنشئ مركز جامعي في مكانها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 221/98 المؤرخ في 1998/07/27 الذي ضم أربعة معاهد : معهد التكنولوجيا والإعلام الآلي والعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية.

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 258/03 المؤرخ في 22 جويلية 2003 تم تشييد جامعة جيجل مكان المركز الجامعي على هيئة مؤسسة إدارية ذات طابع قانوني وإستقلال مالي حيث ضمت أربعة كليات : كلية العلوم وكلية الهندسة إضافة إلى كلية الحقوق وكلية التسيير.

وبناء على ذلك ووفقا لمرسوم تنفيذي 920/09 المؤرخ في 2009/02/17 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 258/03 المؤرخ في 22 جويلية 2003، تم تعديل عدد الكليات التي تتألف منها جامعة جيجل ومرسوم العمل بها على النحو التالي :

- كلية العلوم الطبيعية والحياة.
- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كلية الآداب واللغات.
- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

كما تنقسم جامعة جيجل في الوقت الحالي إلى قطبين وهما :

القطب الجامعي المركزي جيجل والقطب الجامعي تاسوست.

**القطب الجامعي المركزي جيجل:**

ويشمل القطب الجامعي جيجل جميع ميادين التكوين المتعلقة بالعلوم التكنولوجية والعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والحياة في 03 كليات :

- كلية العلوم الطبيعية والحياة.
- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية الدقيقة والإعلام الآلي.

ويشمل قطب جيجل في نظامه الجديد المعروف ب ل.م.د عروض تكوين متمثلة في الليسانس، ماستر، الدكتوراه، ويتم تنظيم حجم ساعي معتبر للتكوين في الميادين التالية :

- علوم وتكنولوجيا.
- علوم الطبيعة والحياة.
- علوم الأرض والكون.
- رياضيات وإعلام آلي.

**القطب الجامعي تاسوست** : يضم هذا القطب 04 كليات وهي :

- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية الآداب واللغات.
- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

كما يقترح عروض التكوين في الليسانس والماستر والدكتوراه في الميادين التالية :

- العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الآداب واللغات الأجنبية.
- العلوم الإنسانية والإجتماعية.
- الحقوق والعلوم السياسية.
- اللغة والأدب العربي.

## 2- المجال الزمني :

ويقصد به الفترة التي يستغرقها البحث بدءا من إختيار المشكلة وإعداد خطة البحث، مرورا بتحديد الإجراءات والخطوات المنهجية وإعداد أدوات البحث وإختيار المجالات( المكاني – البشري) وصولا إلى جميع البيانات الميدانية وتحليلها وكتابة التقرير النهائي للبحث.

وعليه فإن هذه الدراسة مرت بعدة مراحل متعاقبة :

- **المرحلة الأولى** : وهي المرحلة النظرية التي تم فيها جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، حيث قمنا بتحديد خطوات البحث وتقسيم فصول الدراسة، وقد تمت بداية جمع المعلومات من 01 ديسمبر 2022 إلى غاية شهر مارس 2023، كما واجهنا بعض الصعوبات المتعلقة بالموضوع.
- **المرحلة الثانية** : في هذه المرحلة تم الحصول على المعلومات والمعطيات حول مجال الدراسة البشري والجغرافي وتوزيع بعض الإستمارات على مجموعة من الطلبة في شهر أفريل 2023 وذلك بتجريب أداة الدراسة والمتمثلة في إستمارة مقابلة.

**المرحلة الثالثة** : وهي المرحلة الأخيرة حيث قمنا بتفريغ بيانات أداة إستمارة المقابلة من خلال عرض وتحليل البيانات ومناقشتها وتفسير نتائج الدراسة والوصول إلى النتائج النهائية ودامت من 25 أفريل 2023 إلى غاية 05 ماي 2023.

## 3- المجال البشري والعينة :

يقصد بالمجال البشري مجتمع البحث والذي يعرف« في لغة العلوم الإجتماعية أنه مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، ويعرف أيضا على أنه مجموعة من العناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي ».[1]

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر و التوزيع، طبعة ثانية، الجزائر، 2004، ص 298.

ويتمثل مجتمع البحث في الدراسة الحالية، عدد الطلبة بجامعة جيجل – قطب تاسوست– حيث أنها المكان الذي أجريت فيه الدراسة، وقد بلغ عدد طلبة – قطب تاسوست –11758طالب وطالبة، وذلك سنة 2023/2022 **موزعين حسب الكليات في الجدول رقم (01)**كالتالي:

الجدول رقم 01:

| الكلية | عدد الطلبة |
|---|---|
| كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية | 3804 |
| كلية الحقوق والعلوم السياسية | 2616 |
| كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير | 4257 |
| كلية الآداب واللغات | 3081 |
| المجموع | 13758 |

*المصدر : جامعة جيجل مصلحة الإحصاء

ولبحث واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية قمنا بمعاينة عشوائية بسيطة ذلك أن التعامل مع مجتمع الدراسة ككل صعب لعدة أسباب منها ضيق الوقت والجهد الكبير، ما يجعل اللجوء إلى تحديد العينة ضرورة ملحة والعينة هي« عبارة عن مجموعة أو جزء من المجتمع يتم إختياره لتمثل المجتمع بأكمله، أي أنها مجموعة فرعية وهي التي تحاول دائما مقارنتها عندما نقوم بتجربة أو دراسة ميدانية، ويشترط في هذه العينة أن تكون ممثلة للمجتمع الذي أخذت منه ».[1]

والعينة التي سيتم إختيارها في هذه الدراسة هي العينة العشوائية البسيطة وهي« العينة التي أختيرت بطريقة يكون لكل عنصر في المجتمع نفس فرصة الإختيار، وأن إختيار أي عنصر لا يرتبط بإختيار أي عنصر أخر ».[2]

وقد تم تحديد حجم العينة ب 50 مفردة موزعة على كل كليات جامعة محمد الصديق بن يحي قطب تاسوست، والذي يتمثل العدد الإجمالي للطلبة ب 13758 أي قمنا بأخذ نسبة0,36 %.

[1] رحالي حجيلة، الوجيز في منهجية للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، بدون بلد، 2015، ص 72.

[2] ربحي مصطفي عليان، طرق جمع البيانات و المعلومات لأغراض البحث العلمي، دار صفاء للنشر و التوزيع، طبعة الأولي، عمان، 2009، ص 235.

## ثانيا : منهج الدراسة

تختلف المناهج بإختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان إختصاصه، والمنهج أي كان نوعه هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة من خلال دراسته للمصائب والعقبات، ويعني في الفكر العلمي المعاصر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. "[1]

وبناءا على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بإعتباره الأنسب والأكثر ملائمة لموضوع الدراسة**« واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية »**والذي يعتمد على " دراسة الظاهرة الموجودة في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا عن طريق وصف الظاهرة مع بيان خصائصها، أو تعبيرا كميا فيعطينا وصفا رقميا مع بيان مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات إرتباطها مع غيرها من الظواهر الأخرى."[2]

## ثالثا : أدوات جمع البيانات

تعد أدوات جمع البيانات وسيلة الباحث العلمية التي بواسطتها يمكنه جمع البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتعدد و تختلف هذه الأدوات بتعدد إختلاف وتنوع طبيعة البيانات المراد الحصول عليها لإتمام وإنجاز البحث حول موضوع محدد أو مشكلة معينة.

وقد أملت علينا هذه الدراسة وسائل معينة لجمع البيانات والمعطيات سواء الكمية أو الكيفية وهي كمايلي:

### 1-الملاحظة :

الملاحظة هي "من أهم الوسائل التي يستعملها الباحثون الإجتماعيون والطبيعيون فيجمع المعلومات والحقائق من الحقل الإجتماعي أو الطبيعي الذي يزود الباحثين بالمعلومات". [3]

" والملاحظة هي مشاهدة الظواهر من قبل الباحث، أنها الإعتبار المنبه للظواهر والحوادث بقصد تفسيرها وإكتشاف أسبابها والتنبؤ بسلوك الظاهرة والوصول إلى القوانين التي تحكمها." [4]

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذئيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 102.

[2] إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج، مناهج و طرق البحث العلمي، دار صفاء للنشر و التوزيع، طبعة الثانية، عمان، 2014، ص 75.

[3] أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، جزائر، 2009، ص 131.

[4] فايز جمعة النجار، نبيل جمعة نجار،ماجد راضي الزعبي، أساليب البحث علمي منظور تطبيقي، دار الحامد لنشر و توزيع، بدون طبعة، الأردن، ص 68.

كما تعرف أيضا" بأنها عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها وإتجاهاتها وعلاقتها، بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية إحتياجاته. " [1]

وفي دراستنا إستخدمنا الملاحظة البسيطة " وهي ملاحظة غير مخططة وإنما ملاحظة الظواهر كما تحدث طبيعيا دون إخضاعها لضبط العلمي أي دون إعداد مسبق أو أدوات التسجيل وتخدم هذه الملاحظة الدراسات الإستطلاعية التي تهدف إلى جمع البيانات الأولية عن الظاهرة لدراستنا بشكل متعمق ".[2] من أجل تدوين الملاحظات التي نلاحظها في تحليل نتائج الدراسة وقد تم تدوين بعض الملاحظات وهي :

- أن الطلبة أصبحوا يفضلون الإضراب في كل موسم جامعي.
- اللجوء إلى الإضراب هو الحل الأنسب لتحقيق المطالب.
- اللجوء إلى الإضراب للتهرب من مقاعد الدراسة.
- شاعت فكرة أن الإضراب الطلابي تقف وراءه مصالح شخصية.
- سياسة اللامبالاة من طرف الإدارة.

## 2- إستمارة مقابلة :

الإستمارة أداة من أدوات جمع البيانات، تمثل وثيقة تحتوي على أسئلة تتعلق بآراء وإتجاهات ومواقف أفراد شملتهم عينة البحث، حيث يقوم الفرد المبحوث بالإجابة عن تلك الأسئلة بمعرفته الخاصة وتعتبر إجابات المبحوثين مؤشرات تخدم أهداف البحث وفرضياته ومتغيراته، وتفسر تصرفات أو إنطباعات الفرد المبحوث إتجاه موضوع البحث، وعلى ضوء البيانات – كمؤشرات – يصدر الباحث أحكامه على مدى صحة ومصداقية فرضيات بحثه، و مدى مطابقتها للواقع الإجتماعي من عدمه.[3]

وتعتبر المقابلة إستبيان شفوي يقوم من خلاله الباحث بجمع البيانات أو المعلومات الشفوية من المفردات تحت الدراسة، الفرق الأساسي بين الإستبيان والمقابلة يكمن في أن المفردة تحت الدراسة تقوم بكتابة الإجابة في الإستبيان بينما يقوم الباحث بكتابة الإجابة عند المقابلة ".[4]

---

[1] ربحي مصطفي عليان، مرجع سابق، ص67-68.

[2] فايز جمعة النجار و آخرون، مرجع سابق، ص69.

[3] المختار محمد إبراهيم، مراحل البحث الإجتماعي و خطواته الإجرائية، دار الفكر العربي، طبعة الأولي، القاهرة، 2005، ص81.

[4] دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي و تحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي، دار الحامد لنشر و التوزيع، طبعة الأولي، عمان، 2008، ص122.

وعليه فإن الباحث يستطيع إجراء إستمارة مقابلة وطرح الأسئلة الخاصة بالبحث في آن واحد حيث يقوم الباحث بجمع البيانات عنها بالإضافة إلى التعرف على ملامح ومشاعر وردود أفعال الأشخاص تحت الدراسة بالأخص في مواقف معينة.

وتوزع إستمارة المقابلة على طلبة جامعة جيجل –تاسوست– للحصول على معلومات أكثر تساعدنا على تحليل الجيد لموضوع الدراسة ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الإضرابات الطلابية ومختلف الأساليب التي تعتمدها إدارة جامعة جيجل في معالجتها لإضرابات الطلبة وقد تضمنت :

**المحور الأول** : بيانات شخصية والتي تناولناها في 04 أسئلة.

**المحور الثاني** : أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل والتي تناولناها في 16 عشر سؤال.

**المحور الثالث** : الأساليب التي إعتمدتها إدارة جامعة جيجل في معالجتها إضرابات طلبة والتي تناولناها في 10أسئلة.

### 3- الوثائق والسجلات

من الأدوات التي يتم الاستعانة بها في جمع المعلومات هي الوثائق والسجلات وتشير الوثائق إلى ذلك الإنجاز الفكري المقدم للباحث في المجالات المختلفة مستخدما في ذلك القراءة التحليلية والنقدية لهذه الوثائق، أما السجلات فتعتبر أوعية محددة بالمعلومات المرتبطة بالواقع، فهي من الأدوات المستخدة في البحوث الوصفية، ولقد إعتمدنا في دراستنا على الوثائق والسجلات التي منحت لنا من مكتب الإحصاء بجامعة جيجل قطب تاسوست.

### رابعا:أساليب التحليل

مزجت الدراسة الراهنة بين أسلوبي التحليل الكمي والكيفي وذلك بغرض تحقيق التكامل بين الأسلوبين في معالجة المعطيات الميدانية الإمبريقية، إنطلاقا من طبيعة الدراسة، وفي ضوء أهدافها وفرضياتها.

1- **الأسلوب الكمي** : يعتد على تحديد عدد المتغيرات ويقوم باختيار نظريات موجودة وتم اقتراحها فهو أسلوب إستقرائي وتسعى العينات في المنهج الكمي لعرض نتائج ممثلة من خلال الإختيار العشوائي للموضوعات، هو الذي يسعى لجمع البيانات حول ظاهرة معينة باستخدام أدوات قياس كمية تطبق على عينة من المجتمع لكنها تمثله وتتم معالجة البيانات التي تم جمعها بطريقة إحصائية للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملا، كما يبحث عن الأسباب من منظور أوسع وأشمل.

**2-الأسلوب الكيفي :** هو الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدر مباشر للبيانات وتستخدم بياناته الكلمات والصور وليس الأرقام ويعتمد في جمع بياناته على الملاحظة بالمشاركة وإجراء المقابلات وفحص وتحليل الوثائق المقابلة المتعمقة"[1].

[1] ميادة قاسم، الفوارق بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في البحوث الإجتماعية، (دراسة لتحقيق التكامل البحثي بين المنهجين)، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب في جامعة ماردين، العدد 30، 2021، ص 336- 337.

## خلاصة الفصل:

مايمكن قوله أخيرا أن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية هي جزء رئيسي وهام جدا عند القيام بأي بحث إجتماعي، فهي التي تمككنا من تحديد المسار الذي سيتبعه بحثنا من حيث المجال الأنسب للإختبار والأدوات الملائمة لجمع المعطيات حسب طبيعة الموضوع المعني بالدراسة والتقصي، كما أنها السبيل الوحيد لإختبار صدق الفرضيات من عدمه وكذا هي الطريق للغجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها وكان هذا الفصل بمثابة المدخل المنهجي لتحديد جوانب الدراسة الميدانية من خلال قيامنا بالتحديد الدقيق لمجال البحث وهو " طلبة جامعة جيجل ـ قطب تاسوست ـ، وما دام بحثنا وصفي يبحث عن أسباب الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية ومختلف الإجراءات التي تعتمدها لمعالجتها فقد ساعدنا المنهج الوصفي على تحديد الإجراءات المنهجية واخترنا التركيز على أداة إستمارة مقابلة التي تم توزيعها على عينة الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة.

# الفصل السابع

**تمهيد:**

بعد إعتمادنا على مجموعة من الأدوات المنهجية التي ساعدتنا في الحصول على معلومات تحيط بالموضوع جاء هذا الفصل الذي نتطرق من خلاله إلى عرض وتحليل مختلف البيانات التي جُمعت من ميدان الدراسة حول موضوع " واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية وذلك من أجل التحقق من صدق الفرضيات التي تم صياغتها من خلال عرض هذه المعطيات في جداول وتحليلها ومناقشة النتائج المتحصلة عليها من هذه الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة ثم الدراسات السابقة.

## أولا: عرض وتحليل وتفسير البيانات

### المحور الأول: محور البيانات الشخصية

**الجدول رقم 02:** يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

| الجنس | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| ذكر | 27 | %54 |
| أنثى | 23 | %46 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ خلال الجدول رقم 02: أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 54% ونسبة الإناث ب 46% رغم الفارق الكبير بين عدد الذكور والإناث حيث أن عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في جامعة جيجل وهذا لايفسر بل يضحظ لأننا قمنا بإختيار العينة العشوائية من جهة والتوزيع العشوائي للإستمارة من جهة أخرى لأنها تلائم مع طبيعة الموضوع حيث أن الإناث لم يستلهمهم هذا الموضوع وهناك من إمتنعوا عن الإجابة وبالتالي وجدنا صعوبة من طرفهم في حين لقينا إستحسان من طرف الذكور وهذا راجع إلى إنخراطهم في التنظيم الطلابي الذي يتضمن مسؤولية كبيرة وعلمهم بمسائل الإضراب عكس الإناث الذين لايرتبطون كثيرا بهذه الأعمال بسبب إنشغالاتهم في مسائل أخرى مثل الدراسة، ممارسة الهوايات..... ونظرا للتركيبة الإجتماعية للمجتمع طلابي من جهة.

**الجدول رقم03:** يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

| السن | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| [ 18 – 21 ] | 21 | %42 |
| [ 22 – 25 ] | 21 | %42 |
| 26 سنة فما فوق | 8 | %16 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ من خلال معطيات الجدول رقم 03: الذي يوضح خصائص توزيع العينة حسب السن أن أغلب أفراد العينة في الفئتين [ 18 – 21 ] و [ 22 – 25 ] متساويتان بنسبة 42% والتي تتمثل في فئة الشباب، كون غالبية الطلبة سواء ذكور أو إناث في سن متقاربة، حيث أن نظام التعليم الجزائري من الحصول على شهادة الباكلوريا و سنوات التمدرس في الليسانس لمدة 03 سنوات والماستر لمدة عامين ولهذا تكون

أغلبية الطلبة يتراوح سنهم مابين 18 و 25 سنة، بينما نسبة 16% تمثل الطلبة مافوق 26 سنة وهم طلبة كبار في السن قد يكونوا طلبة الدفعات السابقة والذين سجلوا لإتمام دراستهم في طور الماستر( فئة 20 %) أو قد يكونوا طلبة لم يسعفهم الحظ وأعادوا السنة أكثر من مرة سواء في مرحلة الثانوية أو في الجامعة.

**الجدول رقم04:** يبين المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| ليسانس | 35 | %70 |
| ماستر | 14 | %28 |
| دكتوراه | 1 | %2 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ يتضح لنا من خلال الجدول رقم 04: الذي يوضح المستوى التعليمي في المستويات الثلاث، أن النسبة الغالبة تقدر ب 70% التي تمثل الطلبة المسجلين في طور الليسانس، تليها بنسبة 28%تمثل طلبة الماستر وكذا نسبة 2 % تمثل طلبة الدكتوراه.

نلاحظ أن هذه النسب متفاوتة تماما عن بعضها وأن طلبة الليسانس هم الأكثر نسبة وذلك راجع إلى التخصصات الموجودة وإلى طبيعة نظام ( ل. م . د) باعتباره لا يزال في سنواته الأولى، أي لا يزال في مرحلة التأسيس والبناء بالإضافة إلى أن مستوى الماستر هو إختياري والدكتوراه تكون فرصتهم في الدراسة بنسبة قليلة وهذا راجع إلى ندرة المقاعد.

**الجدول رقم 05:** يبين توزيع أفراد العينة حسب الصفة

| الصفة | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| مقيم في الإقامة الجامعية | 14 | %28 |
| غير مقيم في الإقامة الجامعية | 36 | %72 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ يبين لنا الجدول رقم05:الذي توزيع أفراد العينة حسب الصفة، حيث نلاحظ أن النسبة الغالبة والتي تقدر ب 72% التي تمثل الطلبة المقيمين في الإقامة الجامعية ب 36 مفردة، تليها 28% تمثل نسبة الطلبة المقيمين في الإقامة الجامعية ب 14 مفردة. نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن عدد الطلبة بنسبة

كبيرة طلبة غير مقيمين في الإقامات الجامعية وذلك راجع إلى قربهم من الجامعة وأيضا توفر النقل الجامعي الذي يضمن لهم التنقل إلى منازلهم، في حين الطلبة المقيمين التي تمثل نسبتهم ب 28% فهم طلبة قد يكونوا من ولايات وبلدان أخرى كما قد يكونوا من داخل الولاية لكن في مناطق بعيدة والجامعة تبعد عن مكان إقامتهم وبالتالي يضطروا إلى الإقامة والمبيت في الإقامات الجامعية لتوفير عناء التنقل من وإلى الجامعة بالإضافة إلى عدم توفر النقل الجامعي في مناطق الظل.

## المحور الثاني: أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل

**الجدول رقم 06:** يبين توزيع أفراد العينة حسب إذا ما شهدت الجامعة أزمة إضرابات أثناء المسار الدراسي.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 49 | %98 |
| لا | 1 | %2 |
| المجموع | 50 | %100 |

**الجدول رقم07:** يبين توزيع أفراد العينة اللذين شهدوا إضراب في مسارهم الدراسي حسب تأييدهم أو رفضهم للإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 41 | %83,67 |
| لا | 8 | %16,33 |
| المجموع | 49 | %100 |

ـ تشير المعطيات الكمية الموجودة في الجدولين رقم 06 و 07: توزيع أفراد العينة اللذين شهدوا إضراب في مسارهم الدراسي حسب تأييدهم أو رفضهم للإضراب أن نسبة 98% والتي تمثلها 49 مفردة من أفراد العينة اللذين أجابوا بأنهم يؤيدون الإضراب وأنهم أثناء مسارهم الدراسي شهدت الجامعة أزمة إضرابات، إذ تمثل نسبة 83,67% منها الأفراد اللذين أجابوا ب نعم وأنهم مؤيدون للإضراب، في حين تمثل 33،16% نسبة الأفراد اللذين أجابوا بأنهم لا يؤيدون الإضراب حسب رأيهم، في حين قدرت نسبة الطلبة الذين أجابوا ب لا وأنهم أثناء مسارهم الدراسي لم يشهدوا مرور الجامعة بأزمة إضراب بنسبة 2%التي تمثلها 1 مفردة

وهي نسبة منخفضة وهذا راجع إلى التوزيع العشوائي للإستمارة من جهة ومن جهة أخرى نظرا إلى كونه طالب أو طالبة جديدة في طور الليسانس.

ومنه نستنتج أن أغلبية الطلبة شهدوا أن الجامعة مرت بأزمة إضرابات أثناء مسارهم الدراسي بالإضافة إلى أنهم مؤيدين له.

**الجدول رقم 08:** يوضح حسب توزيع أفراد العينة من الذي دعى إلى الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| التنظيمات الطلابية | 20 | %40 |
| الطلبة | 18 | %36 |
| التنظيمات الطلابية والطلبة | 12 | %24 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ يوضح لنا الجدول رقم08: نسبة توزيع أفراد العينة حسب من دعى إلى الإضراب، حيث نلاحظ أن بنسبة كبيرة والتي تقدر ب 40% من الطلبة اللذين أجابوا بأن التنظيمات الطلابية هي التي تدعوا إلى الإضراب وهناك فئة أخرى ترى أن التنظيمات الطلابية والطلبة هي التي تقوم بالإضراب والتي تقدر 24% وعليه النسبة الكبيرة هي 64%من الطلبة اللذين أجابوا أن التنظيمات الطلابية هي المسؤولة عن الإضراب، تليها نسبة الطلبة المقدرة ب 36% الذين أجابوا أن الطلبة هم اللذين يدعون إلى الإضراب، تليها نسبة 24% التي تمثل التنظيمات الطلابية والطلبة هم اللذين يدعون إلى الإضراب.

وهذا راجع إلى أن التنظيمات الطلابية ذلك أن لديها الأحقية في تنظيم الإضراب حسب القانون رقم 02/90 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق ل 6 فبراير سنة 1990 يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب. معدل ومتمم ب قانون رقم 27/91 مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق ل 21 ديسمبر سنة 1991.[1]

ومنه نستنتج أن التنظيمات الطلابية لها الأحقية الأولى قبل الطلبة في شل الكليات أو الجامعة ككل حيث تعتبر هذه الأخيرة الوسيط بين الطلبة والإدارة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، الصادر في 13 ذو القعدة عام 1410هـ، الموافق ل 06 يونيو 1990، معدل ومتمم.

**الجدول رقم 09:** يبين توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الرزنامة البيداغوجية سبب في قيام الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 33 | %66 |
| لا | 17 | %34 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ يوضح لنا الجدول رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الرزنامة البيداغوجية سبب في قيام الإضراب حيث نجد أكبر نسبة مثلت ب 66%من الطلبة اللذين أجابوا بنعم وأن الرزنامة البيداغوجية تسبب في قيام الإضراب، تليها 34% التي تمثل نسبة الطلبة اللذين أجابوا ب لا ب 17 مفردة وأن الرزنامة البيداغوجية لم تكن سبب في قيام الإضراب حسب رأيهم، وهذا راجع إلى عدم تلائم الرزنامة مع تخصصهم أو التوقيت الذي لايساعدهم في بعض الأحيان ( الحجم الساعي).

ومنه نستنتج أن الرزنامة البيداغوجية من بين الأسباب في قيام الإضراب أو قيام الطلبة والشريك الإجتماعي في الإضراب داخل المؤسسة الجامعية.

**الجدول رقم10:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الإضرابات تؤثر على المسار الدراسي.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 50 | %100 |
| لا | / | / |
| المجموع | 50 | %100 |

**الجدول رقم 11:** توزيع أفراد العينة حسب تأثير الإضرابات على المسار الدراسي.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| تأخر وتراكم الدروس | 15 | %30 |
| تأجيل الامتحانات | 10 | %20 |
| عدم إستعابة الدروس | 6 | %12 |
| تأخر في إكمال البرنامج | 15 | %30 |
| تأجيل العطل | 4 | %8 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدولين رقم 10و11: الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الإضرابات تؤثر على المسار الدراسي، أن جميع المبحوثين أقروا بأن الإضرابات تؤثر على مسارهم الدراسي بنسبة 100% أي مايعادل 50 مفردة، حيث أن 15 مفردة بما يعادل 30% أدلوا بأن هذه الإضرابات تؤخر وتراكم عليهم الدروس، تليها 15 مفردة بنسبة 30% أدلوا بان الإضرابات تؤخر في إكمال البرنامج الدراسي، ثم فئة الطلبة اللذين صرحوا بأن الإضرابات تؤجل الامتحانات بنسبة 20% أي مايعادل 10 مفردات، ثم فئة الطلبة اللذين أجابوا بأن الإضرابات تؤثر على إستيعابهم للدروس بنسبة 12% مايعادل 6 مفردة، وأخيرا فئة الطلبة الذين صرحوا بأن الإضرابات تأجل العطل بنسبة 8% ما يعادل 4 مفردة، في حين لم يصرح أي فرد من أفراد العينة بوجود هذه العلاقة.

ومنه نستنتج أن الإضرابات الطلابية تؤثر على المسار الدراسي للطلاب.

**الجدول رقم 12:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان اعتبار رفض وتقصير الإدارة في تأدية المهام سبب في الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 42 | %84 |
| لا | 8 | %16 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ يتضح من خلال الجدول رقم 12: الذي يوضح أفراد العينة حسب ما إذا كان إعتبار رفض وتقصير الإدارة في تأدية المهام سبب في الإضراب، أن أغلب المبحوثين كانت إجاباتهم بأن الإدارة مقصرة في

تأدية مهامها هذا مايؤدي بدوره إلى حدوث إضرابات وقد قدرت نسبتها ب 84% أي مايعادل 42 مفردة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن سبب الإضراب لايرجع إلى رفض وتقصير الإدارة في تأدية المهام ب 16% أي ما يعادل 8 مفردة.

ويرجع ذلك إلى تماطل وتكاسل الإدارة في تلبية متطلبات الطلبة وعدم تقبل شكاويهم وعدم أخذ رأيهم بعين الإعتبار.

ومن هنا نستنتج أن الإدارة تعتبر من دوافع سوء تسيير الإداري لقيام التنظيمات والطلبة بالإضرابات داخل المؤسسة الجامعية.

**الجدول رقم 13:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الإضرابات الطلابية ماهي إلا أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 33 | %66 |
| لا | 17 | %34 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 13: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت الإضرابات الطلابية ماهي إلا أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب، أن النسبة الغالبة وهي 66% المتمثلة في الطلبة الذين أجابوا بأن الإضرابات الطلابية هي أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب، تليها بنسبة 34% من الطلبة الذين أجابوا أن الإضرابات الطلابية ليست أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب.

وهذا راجع إلى حصول المنظمات الطلابية على مصالحهم ومطالبهم من خلال الضغط على الإدارة من جهة وإستغلال الطلبة من جهة أخرى.

ومنه نستنتج أن الإضرابات الطلابية ماهي إلا أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب باعتبار أنه يؤدي إلى غلق أبواب الجامعة وإيقاف جميع الأعمال والنشاطات، وهذا خوفا من توقف أعمال الإدارة باعتباره يعرقل عملية سير العمل بشكل عادي ويعطل مصالح الطلبة والعمال مما يحتم على الإدارة والمسؤولين إتخاذ إجراءات سريعة لتوقيف عملية الإضراب، كذلك الضغط على الإدارة تكون من خلال تقليل نسب الحضور في المحاضرات وحصص الأعمال التطبيقية وبالتالي خوف الإدارة من إحتمال حدوث حمل كبير عليها.

**الجدول رقم 14:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان نظام (ل. م.د) البديل للنظام الكلاسيكي سبب لحدوث الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 14 | %28 |
| لا | 36 | %72 |
| المجموع | 50 | %100 |

**الجدول رقم15:** توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرها لأسباب فشل معايير إنتقادها لنظام (ل. م. د).

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نظام فاشل غير مسير | 6 | %42,86 |
| لا يتماشى مع الطالب | 5 | %35,71 |
| عدم الإجابة | 3 | % 21,43 |
| المجموع | 14 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 14 و 15: والذي يمثل أفراد العينة حسب معايير إنتقادها من وجهة نظرها لنظام (ل.م.د) البديل عن النظام الكلاسيكي سبب في حدوث الإضراب بنسبة قدرت ب 72% أي ما يعادل 36 مفردة، في حين تليها نسبة المبحوثين الذين يرون أن نظام (ل.م.د) البديل عن النظام الكلاسيكي هو السبب في حدوث الإضرابات بنسبة مقدرة ب 28% ما يعادل 14 مفردة.

ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: أن نظام (ل.م.د) نظام فاشل غير مسير وقد بلغت نسبتهم 42,86% أي ما يعادل 6 مفردات، تليها نسبة الطلبة الذين صرحوا بأن هذا النظام لا يتماشى مع الطالب ب 35,71% ما يعادل 5 مفردات، في حين 21,43% ما يعادل 3 مفردات إمتنعوا عن الإجابة.

ومنه نستنتج أن نظام (ل.م.د) ليس سبب من أسباب حدوث الإضراب.

**الجدول رقم 16:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان إنعدام التواصل والإتصال بين الطالب والإدارة سبب في قيام الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 42 | %84 |
| لا | 8 | %16 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ من خلال نتائج الجدول رقم 16: المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة 84% من الطلبة أجابوا بأن إنعدام التواصل والإتصال بين الطالب والإدارة سبب في قيام الإضراب، تليها نسبة 16% من الطلبة الذين أجابوا ب لا وأن إنعدام التواصل والإتصال بين الطالب والإدارة ليس سبب في قيام الإضراب.

وهذا راجع إلى إنعدام ثقافة التواصل والإتصال بين الطلبة والإدارة مما يسبب في حدوث مشاكل وتفاقم الوضع وبدوره يؤدي إلى أزمة إضراب.

ومنه نستنتج أن إنعدام التواصل والإتصال بين الطالب والإدارة من بين الأسباب في قيام الإضراب.

**الجدول رقم 17:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان غياب لغة الحوار سبب في اللجوء إلى الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 43 | %86 |
| لا | 7 | %14 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم17: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان غياب لغة الحوار سبب في اللجوء إلى الإضراب، أن أغلب المبحوثين كانت إجابتهم بان غياب لغة الحوار سبب في اللجوء إلى الإضراب وقدرت نسبتها ب 86% أي ما يعادل 43 مفردة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن سبب الإضراب لا يرجع إلى غياب لغة الحوار ب 14% أي ما يعادل 7 مفردة.

ويرجع ذلك إلى عدم إستماع الإدارة للطلبة وعدم تلبية مطالبهم وغياب ثقافة الحوار بين الطرفين هذا بحكم أنهم عايشوا هذا الوضع أي أنهم لم يجدوا أي مجال للحوار والنقاش حول المشاكل التي يواجهونها خلال مسيرتهم الدراسية.

ومن هنا نستنتج أن غياب لغة الحوار سبب من أسباب اللجوء إلى الإضراب دخل المؤسسة الجامعية.

**الجدول رقم 18:** توزيع أفراد العينة حسب المشاركة أثناء حدوث الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 34 | %68 |
| لا | 16 | %32 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 18: الذي يوضح أفراد العين حسب المشاركة أثناء حدوث الإضراب.

أن أغلب المبحوثين كانت إجابتهم بأنهم يشاركون في حدوث الإضراب ود قدرت نسبتها ب 62% أي ما يعادل 34 مفردة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يشاركون في حدوث الإضراب بنسبة 32% أي ما يعادل 16 مفردة، وهذا ما يوافق نتائج الجدولين رقم 05 و06 حيث بلغت أجابت نسبة 41% أنهم مؤيدين للإضراب.

وهذا راجع إلى أن الطلبة يشاركون في الإضراب من أجل التعبير عن مطالبهم وطرح إنشغالاتهم عن طريق المشاركة فيه.

ومنه نستنتج أن الطلبة يشاركون أثناء حدوث الإضراب.

**الجدول رقم19:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان غياب الأمن داخل الجامعة أي تهديد أمن وراحة الطالب يسبب الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 41 | %82 |
| لا | 9 | %18 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ من خلال الجدول رقم19: نلاحظ أن نسبة 82% التي تقابلها 41 مفردة من الطلبة أجابوا بنعم وحسب رأيهم أن غياب الأمن داخل الجامعة يهدد أمن وراحة الطالب الجامعي وبالتالي سبب يؤدي إلى الإضراب وذلك راجع إلى تكرار بعض الحوادث داخل الحرم الجامعي، في المقابل لا يؤكد حوالي 18% التي تقابلها 9 مفردة من الطلبة أن غياب الأمن داخل الجامعة لا يعتبر تهديد ولا يهدد راحة الطالب وليس سبب للإضراب، يرجع ذلك إلى أن الجامعة مكان مفتوح ومختلط تجتمع فيه الفئات وبالتالي حدوث فوضى

ومشاكل داخل الحرم الجامعي مما يؤكد على ضرورة وجود الأمن داخل الجامعة لتفادي مشاكل تؤثر على الطلاب مستقبلا.

ومن هنا نستنتج أن غياب الأمن داخل الجامعة يهدد أمن وراحة الطالب وسبب من أسباب اللجوء إلى الإضراب داخل المؤسسة الجامعية.

**الجدول رقم20:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت رداءة الخدمات الإجتماعية السبب في اللجوء إلى الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 39 | %78 |
| لا | 11 | %22 |
| المجموع | 50 | %100 |

**الجدول رقم21:** توزيع أفراد العينة حسب رداءة الخدمات الإجتماعية.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| سوء الإطعام | 11 | % 28,21 |
| النقل | 6 | %15,38 |
| الإيواء | 10 | %25,64 |
| عدم الإجابة | 12 | %30,77 |
| المجموع | 39 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 20 و 21: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت رداءة الخدمات الإجتماعية السبب في اللجوء إلى الإضراب.

أن اغلب المبحوثين أجابوا بان رداءة الخدمات الإجتماعية سبب في الإضراب بنسبة 78% أي ما يعادل 39 مفردة، حيث أن 28,21% ما يعادل 11 مفردة أجابوا بسوء الإطعام، تليها 15,38% ما يعادل 6 مفردة أجابوا برداءة النقل، تليها 25,64% ما يعادل 10 مفردة أجابوا برداءة الإيواء والصيانة، تليها30,77 % ما يعادل 12 مفردة إمتنعوا عن الإجابة، في حين تليها نسبة المبحوثين الذين يرون أن رداءة الخدمات الإجتماعية ليست سبب في اللجوء إلى الإضراب بنسبة قدرت ب 22% أي ما يعادل 11 مفردة.

ومنه نستنتج أن رداءة الخدمات الإجتماعية سبب من أسباب اللجوء إلى الإضراب حيث أنها تهدد أمن وإستقرار الجامعة وينتج هذا الخلل عندما لا يكون هناك توازن في تحسين هذه الخدمات، من جهة أخرى ضعف و اللامبالاة من طرف المسؤولين وإدارة الجامعة في تحسين الأوضاع.

**الجدول رقم 22:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان تهميش حقوق الطلبة هو الدافع لحدوث الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 47 | %94 |
| لا | 3 | %6 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم22: الذي يوضح أفراد العينة حسب ما إذا كان تهميش حقوق الطلبة هو الدافع لحدوث الإضراب.

أن أغلب المبحوثين كانت إجابتهم بأن تهميش حقوق الطلبة هو الدافع لحدوث الإضراب وقدرت نسبتها ب 94% أي ما يعادل 47 مفردة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بان الدافع لحدوث الإضراب ليس تهميش حقوق الطلبة ب 6% أي ما يعادل 3 مفردة.

ويرجع ذلك إلى أن الطلبة في الحرم الجامعي يتمتعون بحقوق وأن الإدارة تهمشها ولا تعطيها أهمية كبيرة كون الطالب مورد بشري يساهم في بناء المجتمع.

ومن هنا نستنتج أن تهميش حقوق الطالب الجامعي هو دافع من الدوافع لحدوث الإضراب.

**الجدول رقم 23:** توزيع أفراد العينة حسب وجود وسيلة غير الإضراب للمطالبة بالحقوق.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| لاتوجد وسيلة أخرى | 3 | %6 |
| إيصال الانشغال عن طريق رؤساء الأقسام | 15 | %30 |
| تقديم شكاوي مكتوبة للإدارة | 22 | %44 |
| النقاش و الحوار بين الطلبة والإدارة | 10 | %20 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم23: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب وجود وسيلة غير الإضراب للمطالبة بالحقوق، أن بنسبة كبيرة والتي تقدر ب 44% من الطلبة أي ما يعادل 22 مفردة الذين أجابوا بأنه توجد وسيلة غير الإضراب للمطالبة بالحقوق وهي تقديم شكاوي مكتوبة للإدارة، تليها نسبة الطلبة المقدرة ب 30% ما يعادل 15 مفردة الذين أجابوا بأن إيصال انشغالاتهم عن طريق رؤساء الأقسام وسيلة للمطالبة بالحقوق، تليها نسبة 20% ما يعادل 10 مفردة التي تمثل أن النقاش والحوار بين الإدارة والطلبة وسيلة للمطالبة بالحقوق، تليها نسبة الطلبة الذين أجابوا بأنه لاتوجد وسيلة أخرى غير الإضراب للمطالبة بالحقوق بنسبة قدرت ب 6% ما يعادل 3 مفردة.

وهذا راجع إلى أن تقديم شكاوي مكتوبة للإدارة المقدرة نسبتها ب 44% إلى أن رفع الشكاوي بدوره يعتبر وسيلة لحل ظاهرة الإضراب وتقبل الإدارة وأخذها بعين الإعتبار.

ومنه نستنتج أن تقديم شكاوي مكتوبة للإدارة هي الوسيلة الأنجح للمطالبة بالحقوق.

**الجدول رقم24:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 38 | %76 |
| لا | 12 | %24 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 24: الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة، أن اغلب المبحوثين كانت إجابتهم بان اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة بنسبة 76% ما يعادل 38 مفردة، تليها نسبة الطلبة الذين أجابوا بان اللجوء إلى الإضراب لا يحقق المطالب المرفوعة بنسبة 24% ما يعادل 12 مفردة.

وهذا راجع إلى السياسة التي تتبعها التنظيمات الطلابية من شل لجميع كليات الجامعة وتعطيل السير الحسن للبرنامج الدراسي، هذا مايدفع الإدارة الأخذ بعين الإعتبار مطالب المنظمات الطلابية وإقامة إجتماعات من أجل فك وحل هذه الأزمة وضمان السير الحسن للبرنامج أو السنة الدراسية من جهة أخرى، ومن جهة أخرى دراسة المطالب ومحاولة الأخذ بعين الإعتبار ما له فائدة للطلبة.

ومنه نستنتج أن اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة إذا كانت تخدم مصلحة الطلاب.

**الجدول رقم25:** توزيع أفراد العينة حسب وجود أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 17 | %34 |
| لا | 33 | %66 |
| المجموع | 50 | %100 |

**الجدول رقم 26:** توزيع أفراد العينة حسب وجود أسباب الإضراب غير التي يتم الإعلان عنها.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| التهرب من الإمتحانات | 2 | %11,76 |
| الحصول على مصالح ومطالب شخصية | 8 | %47,06 |
| عدم الرغبة في الدراسة | 5 | %29,41 |
| عدم الإجابة | 2 | %11,76 |
| المجموع | 17 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 25 و 26: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب وجود أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها، أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنه لاتوجد أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها بنسبة قدرت ب 66% ما يعادل 33 مفردة، في حين نسبة المبحوثين الذين يرون أنه توجد أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها منة خلال الجدول رقم 25 الذي يوضح الأسباب الخفية للإضراب حيث ترى بنسبة 34% أن الإضراب يحقق مصالح ومطالب شخصية بنسبة 47,06% ما يعادل 8 مفردة، تليها نسبة الطلبة الذين أجابوا بأن عدم الرغبة في الدراسة هو سبب غير معلن عنه بنسبة 29,41% ما يعادل 5 مفردة، تليها نسبة الطلبة الذين أجابوا بأن التهرب من الإمتحانات سبب غير معلن عنه قدرت نسبتها ب 11,76% ما يعادل 2 مفردة، في حين إمتنعت 11,76 ما يعادل 2 مفردة عن الإجابة.

ومنه نستنتج أنه لا توجد أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها حسب قول أفراد العينة.

**المحور الثالث: الأساليب التي تعتمدها الإدارة لمعالجة الإضرابات الطلابية.**

**الجدول رقم 27:** توزيع أفراد العينة حسب مناقشة الإدارة بالإتصال مع الطلبة مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 31 | %62 |
| لا | 19 | %38 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ الملاحظ من خلال الجدول رقم27: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب مناقشة الإدارة بالإتصال مع الطلبة مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب، أن أغلب المبحوثين يقرون بأن الإدارة تناقش بالإتصال مع الطلبة مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب بنسبة تقدر ب 62%، بينما 38% من الطلبة أجابوا بأن الإدارة لا تناقش مع الطلبة مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب، ونلاحظ في الجدول السابق رقم 16 أن نسبة 86% أجابوا أن غياب لغة الحوار بين الإدارة والطلبة سبب في اللجوء إلى الإضراب وبالتالي نجد أن إختلاف وعدم التوافق بين الجدولين.

وهذا راجع إلى أن الإدارة حسب إجابتهم تناقش مع الطلبة وأنها تستعمل لغة الحوار والإتصال من أجل تجنب الوقوع في الإضراب مع الشريك الإجتماعي وضمان السير الحسن للبرنامج السنوي.

ومنه نستنتج أن الإدارة تناقش بالإتصال مع الطلبة مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب حسب رأيهم.

**الجدول رقم28:** توزيع أفراد العينة حسب إعتماد إدارة جامعة جيجل على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 20 | %40 |
| لا | 30 | %60 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم28: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب إعتماد إدارة جامعة جيجل على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب، أن نسبة 60% ما يعادل 30 مفردة من الطلبة أجابوا بأن إدارة

جامعة جيجل لا تعتمد على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب، تليها بنسبة قدرت ب 40% ما يعادل 20 مفردة الذين أجابوا أن إدارة جامعة جيجل تعتمد على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب، ونلاحظ من خلال الجدول السابق رقم 16 أن نسبة 84% أجابوا أن إنعدام التواصل الإتصال بين الطالب والإدارة سبب في قيام الإضراب وبالتالي نجد هناك توافق.

وهذا راجع إلى أن الإدارة تلتزم الصمت ولا تتحمل مسؤوليتها إتجاه الطلاب أو ما يحدث داخل الحرم الجامعي وهي ليس لديها الصلاحية لحل قضية الإضراب إلا في حالة تدخل مدير الجامعة لحل الأزمة.

ومنه نستنتج أن إدارة جامعة جيجل لا تعتمد على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب.

**الجدول رقم29:** توزيع أفراد العينة حسب تفاوض الإدارة مع الطلبة أسلوب يقي من حدوث الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 28 | %56 |
| لا | 22 | %44 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 29: الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب تفاوض الإدارة مع الطلبة أسلوب يقي من حدوث الإضراب، أن نسبة 56% ما يعادل 28 مفردة أجابوا بأن الإدارة تتفاوض مع الطلبة كأسلوب يقي من حدوث الإضراب، تليها بنسبة قدرت ب 44% ما يعادل 22 مفردة أجابوا بان الإدارة لا تتفاوض مع الطلبة ولا يعتبر كأسلوب يقي من حدوث الإضراب.

وهذا راجع إلى أن في حالة فتح الإدارة لسياسة الحوار مع الطلاب والتشاور والنقاش حول المطالب من أجل الوقاية وتجنب وقوع إضرابات داخل الجامعة.

كما نلاحظ في الجدول رقم 28 أن نسبة 60% من الطلبة يرون أن إدارة جامعة جيجل لا تعتمد على أي إستراتيجية إتصالية بين الطالب والإدارة وبالتالي يوجد تناقض

**الجدول رقم30:** توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت تعتبر هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 29 | %58 |
| لا | 21 | %42 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم30: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كانت تعتبر هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضراب، أن بنسبة 58% ما يعادل 29 مفردة أجابوا بأن هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضراب، تليها بنسبة 42% ما يعادل 21 مفردة أجابوا بأنها عضو غير فعال في الوقاية من حدوث الإضراب.

وهذا راجع إلى أن هيئة التدريس من خلال برامج التوعية حول ما تخلفه الإضرابات له اثر إيجابي على الطلبة وبالتالي الوقاية من حدوث الإضرابات التي لاتجدي نفعا للطلبة.

ومن هنا نستنتج أن هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضراب.

**الجدول رقم31:** توزيع أفراد العينة حسب اللجوء إلى الإضراب بعد إستنفاذ كل وسائل التسوية.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 36 | %72 |
| لا | 14 | %28 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ الملاحظ من خلال الجدول رقم 31: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب اللجوء إلى الإضراب بعد إستنفاذ كل وسائل التسوية، أن أغلب المبحوثين كانت إجابتهم بأن اللجوء إلى الإضراب يأتي بعد إستنفاذ كل وسائل التسوية بنسبة 72% ما يعادل 36 مفردة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنه لا يلجأ إلى الإضراب بعد إستنفاذ كل وسائل التسوية بنسبة قدرت ب 28% ما يعادل 14 مفردة، كما نلاحظ في الجدول السابق رقم 24 أن نسبة 76% من الطلبة أجابوا بأن اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة وذلك حسب الجدول رقم 30 الذي يوضح النسب أعلاه بعد إستنفاذ كل وسائل التسوية.

ويرجع ذلك إلى أن المنظمات الطلابية والطلاب قبل الشروع والدخول في إضراب تعمل على رفع مطالبهم إلى الإدارة، في حالة أخذها بعين الإعتبار تحدث هناك تسوية بينهم وفي حالة عدم الأخذ بعين الإعتبار يدخل الطلاب في أزمة إضراب.

ومنه نستنتج أن اللجوء إلى الإضراب يأتي بعد إستنفاذ جميع وسائل التسوية مع الإدارة وبالتالي الدخول في إضراب.

**الجدول رقم 32:** توزيع أفراد العينة حسب الأساليب المعتمدة من طرف الإدارة لمعالجة الإضرابات.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| أسلوب الهروب | 29 | %58 |
| أسلوب الإحتواء | 3 | %6 |
| أسلوب التعاون | 11 | %22 |
| أسلوب المواجهة | 7 | %14 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم32: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب الأساليب المعتمدة من طرف الإدارة لمعالجة الإضرابات، أن نسبة الطلبة الذين أجابوا بأن الإدارة تعتمد أسلوب الهروب بنسبة قدرت ب 58% ما يعادل 29 مفردة، تليها 22% ما يعادل 11 مفردة من الطلبة أجابوا بأن الإدارة تعتمد أسلوب التعاون لمعالجة الإضرابات، تليها 14% ما يعادل 7 مفردة أجابوا بأن الإدارة تعتمد أسلوب المواجهة لمعالجة الإضرابات، تليها بنسبة قدرت ب 6% ما يعادل 3 مفردة أجابوا بأن الإدارة تعتمد على أسلوب الإحتواء أي تحتوي الأزمة لمعالجتها للإضرابات.

كما نلاحظ في الجدول رقم 28 أن نسبة 60% من الطلبة أجابوا بعدم وجود إستراتيجية إتصالية لحل الإضراب وهذا مايتوافق مع هذا الجدول الذي يبين بعدم وجود أسلوب جيد يقي من الإضرابات.

وهذا راجع إلى أن الإدارة تتهرب من مطالب الطلاب وتتهرب من الإستماع إليهم هذا ما يؤدي إلى الإضراب.

ومنه نستنتج أن الإدارة تعتمد على أسلوب الهروب حسب قول أفراد العينة لمعالجتها لظاهرة الإضراب.

**الجدول رقم 33:** يبين توزيع أفراد العينة حسب إعتماد أعضاء الهيئة البيداغوجية لأساليب لحل أزمة الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| أسلوب الإكراه | 23 | %46 |
| أسلوب الإقناع | 27 | %54 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم33: المتمثل في إعتماد أعضاء الهيئة البيداغوجية على أساليب لحل أزمة الإضراب، أن المبحوثين الذين أجابوا بأن أعضاء الهيئة البيداغوجية التي نقصد بها ( الطلبة، الأساتذة ...) تعتمد على أسلوب الإقناع لحل أزمة الإضراب بنسبة قدرت ب 54% ما يعادل 27 مفردة، في حين 46% ما يعادل 23 مفردة من المبحوثين أجابوا بأن أعضاء الهيئة البيداغوجية تعتمد على أسلوب الإكراه لحل أزمة الإضراب.

وهذا راجع إلى أن الهيئة البيداغوجية تعتمد على هذا الأسلوب من أجل التخفيف من حدة وأزمة الإضراب بأقل ضرر وبأقل نتائج ممكنة قد تؤثر فيما بعد على الطلاب وعلى الجامعة ككل.

ومنه نستنتج أن الهيئة البيداغوجية تعتمد في حل أزمة الإضراب على أسلوب الإقناع من أجل الخروج بنتائج ترضي الطرفين

**الجدول رقم 34:** توزيع أفراد العينة حسب الأساليب التي تؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة.

| الإحتمالات | تكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| المشاركة في إتخاذ القرار | 14 | %28 |
| تلبية الإدارة للمطالب | 36 | %72 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ نلاحظ من خلال الجدول رقم 34: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب الأساليب التي تؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة، أن أغلب المبحوثين كانت إجاباتهم بأن تلبية الإدارة لمطالب الطلاب أسلوب يؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة بنسبة قدرت ب 72% ما يعادل 36

مفردة، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المشاركة في إتخاد القرار أسلوب يؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة بنسبة 28% ما يعادل 14 مفردة.

وهذا راجع إلى أن تلبية الإدارة لمطالب الطلاب أسلوب يقي مستقبلا من حدوث الإضراب ويخفف من حدوثها داخل الجامعة، ومنه نستنتج أن تلبية الإدارة للمطالب من الأساليب الناجحة للتخفيف من الإضراب داخل الجامعة.

**الجدول رقم 35:** توزيع أفراد العينة حسب الإجراءات التي تتبعها إدارة جامعة جيجل في سبيل حل ظاهرة الإضراب.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| الوساطة | 21 | %42 |
| المصالحة | 15 | %30 |
| التحكيم | 14 | %28 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ الملاحظ من خلال الجدول رقم35: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب الإجراءات التي تتبعها إدارة جامعة جيجل في سبيل حلا ظاهرة الإضراب، أن 42% ما يعادل 21 مفردة من المبحوثين أجابوا بان إدارة جامعة جيجل تتبع إجراء الوساطة في حل ظاهرة الإضراب، تليها بنسبة 30% أي ما يعادل 15 مفردة من المبحوثين أجابوا بان جامعة جيجل تتبع إجراء المصالحة في سبيل حل ظاهرة الإضراب، تليها بنسبة قدرت ب 28% ما يعادل 14 مفردة من المبحوثين أجابوا بأن إدارة جامعة جيجل تتبع إجراء التحكيم لحل ظاهرة الإضراب.

وهذا راجع إلى تدخل مدير الجامعة كوسيط لحل أزمة الإضراب من خلال إقامة إجتماعات ترفع وتناقش من خلاله المطالب المرفوعة وبالتالي الخروج بحل يرضي الطرفين (الإدارة والطلبة ).

ومنه نستنتج أن الإجراءات التي تتبعها إدارة جامعة جيجل في سبيل حل ظاهرة الإضراب هو الوساطة.

**الجدول رقم36:** توزيع أفراد العينة حسب كيفية تعامل الإدارة مع الإضرابات في الجامعة.

| الإحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| تحقيق مطالب الطلبة | 25 | %50 |
| المناقشة والحوار ومقابلة الطلبة | 16 | %32 |
| التهديد وإصدار أوامر صارمة | 5 | %10 |
| القيام بإجتماعات لإيجاد الحلول | 4 | %8 |
| المجموع | 50 | %100 |

ـ الملاحظ من خلال الجدول رقم 36: المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب كيفية تعامل الإدارة مع الإضرابات في الجامعة، أن 50% ما يعادل 25 مفردة من المبحوثين أجابوا بان تعامل الطلبة مع الإضرابات في الجامعة يكمن في تحقيق مطالب الطلبة، تليها بنسبة قدرت ب 32% ما يعادل 16 مفردة من المبحوثين أجابوا بأن تعامل الإدارة مع الإضرابات في الجامعة يكمن في المناقشة والحوار ومقابلة الطلبة، تليها 10% ما يعادل 5 مفردة أجابوا بأن الإدارة يجب أن تتعامل مع الإضرابات في الجامعة بالتهديد وإصدار أوامر صارمة، تليها بنسبة 8% ما يعادل 4 مفردة من المبحوثين أجابوا بأن يجب على الإدارة أن تتعامل مع الإضرابات في الجامعة بالقيام بالإجتماعات لإيجاد الحلول.

ومنه نستنتج أن الإدارة في تعاملها مع الإضرابات الطلابية في الجامعة لا يقتصر على تحقيق مطالب الطلبة فقط وإنما يتجاوزها إلى المناقشة والحوار ومقابلة الطلبة كذلك التهديد وإصدار الأوامر الصارمة إلى جانب القيام بالإجتماعات لإيجاد الحلول.

## ثانيا:مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

### 1- عرض نتائج البيانات الشخصية:

تم سحب عينة مكونة من 50 طالب بطريقة عشوائية حيث سجلت أعلى نسبة وسط الذكور ب 54%، تتشكل الفئة العمرية الغالبة وهي الفئتين العمريتين من [18-21] و [22-25] المتمثلتين بـ 42 %وهي نسبة متساوية وهي المرحلة والسن المناسب للولوج إلى الجامعة بعد الإنتهاء من مرحلة الثانوية باعتبار الجامعة يغلب عليها الطابع الشبابي، كما توزعت عينة الدراسة في كل من المستوى التعليمي (ليسانس-ماستر-دكتوراه) من قطب تاسوست، حيث كانت أعلى نسبة قدرت بـ 70% من نصيب الليسانس، أما

فيما يخص الصفة أن أغلب طلاب جامعة محمد الصديق بن يحيى – قطب تاسوست– غير مقيمين في الإقامات الجامعية بنسبة قدرت بـ 72 %.

## 2- عرض نتائج الفرضية الأولى :

أسباب الإضرابات الطلابية بجامعة جيجل و نتج عنه مايلي :

- شكلت نسبة 98% من الطلبة الجامعيين الذين شهدوا أن الجامعة مرت بأزمة إضرابات أثناء مسارهم الجامعي و أنهم بنسبة 83% مؤيدين للإضراب .
- أقر حوالي 40%من المبحوثين بأن التنظيمات الطلابية هي التي تدعوا إلى الإضراب.
- مثلت نسبة 68% من المبحوثين أن الرزنامة البيداغوجية سبب في قيام الإضراب .
- مثلت نسبة 100% من الذين أجابوا بأن الإضرابات تؤثر على المسار الدراسي.
- تمثل نسبة 84% الذين أجابوا بأن الإدارة تقصر و ترفض في تأدية مهامها.
- صرح 66 % من الطلبة أن الإضرابات الطلابية هي أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب.
- مثلت نسبة 72% الذين صرحوا بأن نظام LMD البديل للنظام الكلاسيكي ليس سبب في حدوث الإضرابات.
- 84%من المبحوثين صرحوا بأن إنعدام التواصل بين الطالب و الإدارة هو سبب في قيام الإضرابات.
- 86 % من عينة الدراسة أقروا بأن غياب لغة الحوار سبب في اللجوء إلى الإضراب .
- 68% من أفراد العينة أكدوا أنهم يشاركون أثناء حدوث الإضراب.
- 82% من المبحوثين صرحوا بأن غياب الأمن داخل الجامعة يهدد أمنهم و راحتهم و هذا أحد أسباب الإضراب.
- مثلت 78% من أفراد العينة أن الخدمات الإجتماعية الجامعية المقدمة للطلبة و رداءتها سبب في اللجوء إلى الإضراب .
- مثلت نسبة 94%من عينة الدراسة أن تهميش حقوق الطلبة هو الدافع لحدوث الإضراب.
- 44%من المبحوثين أكدوا أن رفع الشكاوي المكتوبة إلى الإدارة وسيلة تحل محل الإضراب للمطالبة بالحقوق.
- 76 % من عينة الدراسة صرحوا بأن اللجوء إلى الإضراب هو سبيل لتحقيق المطالب المرفوعة.
- مثلت نسبة 66% من عينة الدراسة أنه لا توجد أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها.

## 3- عرض نتائج الفرضية الثانية: الأساليب التي تعتمدها الإدارة لمعالجة الإضرابات الطلابية:

- 62% من المبحوثين أكدوا أن مناقشة الإدارة بالإتصال مع الطلبة مختلف المطالب يجنب الوقوع في الإضرابات.
- 60%من المبحوثين صرحوا بأن إدارة جامعة جيجل تعتمد على إستراتجية إتصالية لحل قضية الإضراب .
- 56% من المبحوثين أكدوا أن تفاوض الإدارة مع الطلبة أسلوب يقي من حدوث الإضراب.
- 58%من عينة الدراسة يعتبرون أن هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضرابات.
- 72% من عينة الدراسة أقروا بأن اللجوء إلى الإضراب لا يكون إلا بعد إستنفاد جميع وسائل التسوية.
- 58% من المبحوثين أجابوا أن أسلوب الهروب هو الأسلوب الذي تعتمده الإدارة لمعالجة الإضرابات.
- 54% من عينة الدراسة جابوا بأن أسلوب الإقناع هو الأسلوب الذي تعتمده أعضاء الهيئة البيداغوجية لحل أزمة الإضراب.
- 72 %من المبحوثين صرحوا بأن أسلوب تلبية الإدارة للمطالب هو الأسلوب الذي يؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة.
- 42% مثلت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن إدارة الجامعة تتبع أسلوب الوساطة كسبيل لحل ظاهرة الإضراب .
- مثلت نسبة50%من المبحوثين الذين صرحوا أن الإدارة يجب أن تتعامل مع الإضرابات الطلابية في الجامعة بتحقيق مطالب الطلبة من أجل الحد منها .

بناءا على نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها نستنتج أن الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها " أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل " تكمن في الرزنامة البيداغوجية وتقصير الإدارة وإنعدام التواصل بين الطالب والإدارة وغياب لغة الحوار بالإضافة إلى غياب الأمن والخدمات الإجتماعية الجامعية المقدمة لهم وسبب الإضراب هو تهميش حقوق الطلبة وبالتالي الفرضية محققة.

كما نستنتج أن الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها " الأساليب التي تعتمدها الإدارة لمعالجة الإضرابات الطلابية " تكمن في التفاوض وأن الإدارة تعتمد على أسلوب الهروب والإقناع وأسلوب تلبية مطالب الطلبة وإتباع أسلوب الوساطة وبالتالي فالفرضية محققة.

## ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية هذه مختلفة من حيث الزمان والمكان عن تلك الدراسات السابقة، ومنه سوف نتطرق إلى مقارنة ماتوصلت إليه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات والنتائج وهي كما يلي:

### 1 –من حيث المنهج:

إتفقت معظم الدراسات السابقة في طريقة المنهج المتبع في الدراسة مع الدراسة الحالية المعنونة ب " واقع الاضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية "، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي وذلك أنه المناسب لجمع البيانات ووصف الظاهرة محل الدراسة وإعطائها بعدا إمبريقيا من أجل الوصول إلى تفسيرات حول الظاهرة المدروسة وتشخيص الواقع الفعلي لموضوع الدراسة، بينما إختلف مع دراسة " خويدر نورة " ودراسة " خديجة بضياف " حيث إعتمدوا على منهج دراسة الحالة.

### 2 –من حيث أدوات الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة أدوات لجمع البيانات والمعلومات من ميدان الدراسة وأهمها الملاحظة والإستمارة وتشترك هذه الدراسة مع دراسة " خويدر نورة " ودراسة " حليمة العوني وشريفة سعداوي " ودراسة " قناوة رقية " التي إعتمدوا على الإستمارة والملاحظة كوسيلة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات في الدراسة، في حين إختلفت مع دراسة " بن سايح إيمان " ودراسة " خديجة بضياف " ودراسة " جاكلين وليد جريس" من حيث إستخدامهم لأداة المقابلة.

### 3 –من حيث العينة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على العينة العشوائية البسيطة، إلا أن الدراسات التي تناولناها تناولت مجموعة من العينات المختلفة عن دراستنا ( المسح الشامل، العينة الحصصية القصدية، العينة العشوائية الطبقية )، حيث أن دراسة كل من " بن سايح إيمان " ودراسة الباحثتين " حليمة العوني، شريفة سعداوي " إعتمدوا على العينة العشوائية البسيطة في حين إختلفت مع دراسة " خويدر نورة "و " خديجة بضياف " و " قناوة رقية " والدراسة العربية " جاكلين وليد جريس ".

### 4– من حيث النتائج:

تتفق النتائج التوصل إليها في دراستنا هذه أن أغلب الدراسات السابقة والمشابهة لها، حيث نجد أن الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل تقف وراءها عدة أسباب إجتماعية سياسية بيداغوجية وهذا حسب ماتوصلت إليه دراسة خديجة بضياف.

جاءت دراسة " خويدر نورة " حول العلاقات العامة وإتصال الأزمة في الجامعة الجزائرية أثناء الحراك الشعبي على وجود مشاركة قوية للطلاب والأساتذة في الحراك الشعبي ولم تعتمد مصالح الجامعة بالإتصال الأزماتي في علاج تداعيات أزمة الحراك على المؤسسة الجامعية، والشيء نفسه جاءت به دراسة " بن سايح إيمان " حول تصورات أساتذة الطور الثانوي للإضراب على أن الإضراب حق مشروع كفله المشرع الجزائري وأنه وسيلة ضغط يلجأ إليها لإيصال مطالبهم ويستعمل كأخر حل عند عدم قبول وتجاهل التفاوض كأسلوب من أجل المطالبة بالحقوق ولقد توصلت هذه الدراسة أن الإضراب يحقق المطالب المرفوعة، كما جاءت دراسة " خديجة بضياف " حول واقع إدارة الأزمة في الجامعة الجزائرية أن أسباب أزمة إضرابات طلبة معهد علوم وتقنيات التربية البدنية والرياضية بجامعة العربي بن مهيدي تكمن في فتح مناصب عمل وإعتماد الإدارة على أسلوبي الإكراه والإقناع وهذا مايتطابق مع دراستنا، كما أكدت دراسة الباحثتين " حليمة العوني وشريفة سعداوي " حول تصور مقترح لتخفيف من أثر الإضرابات على الطالب الجامعي على وجود أساليب علاجية ووقائية بالإضافة إلى إستخدام إستراتيجيات وعقد إجتماعات للحدة من ظاهرة الإضراب، وفيما يخص دراسة " قناوة رقية " حول الإحتجاجات الطلابية بين الوعي والتبعية فقد توصلت إلى إنعدام الحوار بين الإدارة والطالب وإن الإضراب ماهو إلا عامل ضغط على الإدارة والسؤولين وأن المشاركة في الإضرابات أضحت أنواع مشاركة حقيقة أخرى شكلية تخدم المصالح الشخصية، في حين توصلت دراسة " جاكلين وليد جريس " حول واقع إدارة الأزمات بجامعة بيرزيت أن أسباب الإضرابات تتلخص في تغير سياسة الجامعة وأن هذه الأزمة تؤثر على الجامعة سلبا حسب نتائج دراستنا الحالية، كما يمكن القول أننا في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات في إيجاد الدراسات السابقة التي تخدم الموضوع بشكل مباشر وهو ما جعلنا نواجه هذا النقص إضافة إلى ضيق الوقت خلال البحث وقلة المراجع التي تخدم الموضوع.

**رابعا: النتائج العامة للدراسة**

من أجل التأكد من صدق أو نفي الفرضية العامة وهي " الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل تقف وراءها أسباب إجتماعية، بيداغوجية، سياسية وتتبع الإدارة لمعالجتها مجموعة من" الأساليب الوقائية والأساليب والعلاجية "، لابد أولا من الإستدلال عبر إختبار الفرضيات الفرعية ثم الإنتقال إلى التعميم عبر الفرضية الرئيسية، وهذا من خلال مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات الفرعية حيث إعتمدنا على فرضيتين فرعيتين وقمنا بإستخراج مؤشراتهما والربط بينها عبر مؤشرات المتغير التابع من أجل البحث والتقصي الميداني عن طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات وبناءا على تحقيق الفرضية الفرعية الأولى والتي

مفادها " أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل " وتحقيق الفرضية الفرعية الثانية التي مضمونها " الأساليب التي تعتمدها الإدارة لمعالجة الإضرابات الطلابية "، فإننا نستنتج صدق الفرضية العامة وثبات صحتها حيث أن الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل تقف وراءها عدة أسباب وتتبع الإدارة لمعالجتها مجموعة من الأساليب الوقائية والعلاجية.

## خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بعرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة التي تحصلنا عليها بخصوص الفرضيات الجزئية لموضوع الدراسة باستخدام أداة إستمارة مقابلة تبين لنا أثناء تحليلنا لنتائج الدراسة أن أسباب الإضرابات الطلابية تقف ورائها عدة أسباب إجتماعية، سياسية، بيداغوجية، وتتبع إدارة الجامعة مجموعة من الإسترتتيجيات للحد من هذه الظاهرة من خلال الأساليب الوقائية والأساليب العلاجية.

# خاتمة

يعد الإضراب احد عناصر الحريات العامة ووسيلة فعالة للدفاع عن الحقوق والمصالح وطرح بعض المطالب، أو لإبداء عدم الرضى عن الأوضاع السائدة داخل المؤسسة، فهو طريقة من الطرق المكشوفة الواضحة المعالم التي يتم اعتبارها كحق لا يجب التفريط فيه ولا يمكن الإتيان بهذا الحق إلا من خلال التنظيمات الطلابية التي تقوم على أساس الدفاع عن حقوق الطلبة وهدفها الأساسي هو المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة.

فالإضرابات الطلابية مورست كفعل اجتماعي، وهي فعل واعي ومحسوب وتمثل وسيلة جماعية تعمل على تغيير واقع غير مرغوب فيه، ولقد عالجت الدراسة الراهنة المعنونة ب " واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية " والمتموقعة في جامعة جيجل أسباب الإضرابات الطلابية ومختلف الاستراتيجيات التي تعتمدها إدارة جامعة جيجل لمواجهتها، وبعد استعراض إشكالية الدراسة ومقارباتها النظرية والمفاهيم الأساسية للموضوع خلصت الدراسة إلى أن رداءة الخدمات الاجتماعية المتمثلة في النقل والإيواء والإطعام سبب للإضراب كذلك مختلف الأسباب البيداغوجية والسياسية وأن الإدارة تعتمد على استراتيجيات لمواجهة الإضراب من خلال إقناع الطلبة واحتوائهم ومواجهتهم للظاهرة وذلك من خلال تنفيذ مختلف مطالبهم وإتخاذ قرار يرضي الطرفين.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

### أولا: المعاجم

1– المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، طبعة الثانية، بيروت، 2001.

2– جبران مسعود، الرائد، معجم القبائي في اللغة والإعلام، دار العلم للملايين، طبعة الأولى، بيروت، 2003.

3– جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، المدينة الجديدة، دار المعرفة الجامعية، طبعة الأولى، لبنان، 2005.

4– مجري عزيز إبراهيم، معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، عالم الكتب، القاهرة، طبعة الأولى، 2009.

5– محمد حمدان، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2006.

6– معجم الوسيط، الجزء الأول من الهمزة إلى آخر الضاد، مكتبة الإسلامية لطباعة ونشر والتوزيع.

7– معمن خليل العمر، معجم علم إجتماع المعاصر، دار الشروق لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2006.

8– يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، طبعة الأولى، بيروت، 2000.

### ثانيا: الكتب

9– أحمية سليمان، قانون العمل الجماعي في التشريع الجزائري المقارن" القانون الإتفاقي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

10– أحمية سليمان، الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الأولى، 2012.

11– أحمية سليمان، آليات تسوية منازعات العمل والضمان الإجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

12– أحمد عبد الكريم أبو شنب، شرح قانون العمل الجديد، مكتبة الثقافة لنشر و التوزيع، طبعة الثانية، 2012.

13– أحمد زايد، علم الإجتماع ودراسة المجتمع المداخل النظرية، طبعة الأولى، 2005.

14– أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر، 2009.

15– إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، المدخل إلى علم الإجتماع، دار وائل لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2005.

16– إحسان محمد الحسن، النظريات المتقدمة، دار وائل لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2005.

17– إحسان محمد الحسن، النظريات الإجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الإجتماعية المعاصرة، دار وائل لنشر والتوزيع، طبعة الثانية، 2010.

18– المختار محمد إبراهيم، مراحل البحث الإجتماعي وخطواته الإجرائية، دار الفكر العربي، طبعة الأولى، القاهرة، 2005.

19– إعتماد محمد علام، إجلال إسماعيل حلمي، علم إجتماع التنظيم" النظرية السسيولوجية المعاصرة"، دار المعرفة الجامعية، 2005.

20– القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، قانون العمل( دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، طبعة الأولى، 2009.

21– بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية والجماعية، دار الجسور لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

22– جراهام كينلوتش، ترجمة محمد سعيد فرح، تمهيد في النظرية الإجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى، دار الهدى للمطبوعات.

23– دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي، دار حامد لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2008.

24– حسين عبد الحميد احمد رشوان، الإدارة والمجتمع" دراسة في علم الإجتماع الإدارة مؤسس شباب الجامعة" مصر، 2010.

25– طارق أبو العطا الألفي، تطوير الإدارة الجامعية في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية تحديات وطموحات، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، مصر، 2014.

26– طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الإجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

27– ياس خضير البياتي، النظريات الإجتماعية جذورها التاريخية وروادها، الجامعة المفتوحة، طبعة الأولى طرابلس، 2002.

28– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة لنشر والتوزيع، طبعة الثانية، جزائر، 2004.

29– محمد الصغير بعلي، تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة .

30– محمد السعيد بن غنيمة، سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل ورهانات التطوير 1962–2014، دار الراية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

31– مصطفي بوجلال، علم إجتماع معاصر بين الإتجاهات و النظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

32– ناصر قاسيمي، سوسيولوجيا المنظمات " دراسة نظرية وتطبيقية "، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2014.

33– ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم الإجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

34– سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق، نظريات علمية وإتجاهات معاصرة في طريقة العمل مع الحالات الفردية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

35– سعيد حاسم لأسدي، فلسفة التربية في تعليم الجامعي والعالي، دار صفاء لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2014.

36– عبد الله محمد عبد الرحمان، تطور الفكر الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

37– عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الإجتماع الجزء الثاني" النظرية السسيولوجية المعاصرة" دار المعرفة الجامعية، 2005.

38 – عبد العزيز الغريب صقر، الجامعة والسلطة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2005.

39 – عبد الله حمادي، الحركة طلابية الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجتهد، الطبعة الأولى، الجزائر، 1995.

40 – عبد الهادي الجوهري، إبراهيم الغاز، إدارة المؤسسات الإجتماعية، مدخل سوسيولوجي المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.

41– عبد الرحمان خليفي، الوجيز في منازعات العمل والضمان الإجتماعي، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة.

42– عبد الباسط عبد المحسن، دور الوساطة في تسوية منازعات العمل الجماعية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

43– عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل و الحماية الإجتماعية، دار الخلدونية، الجزائر.

44– علي محمد محمد، علم الإجتماع التنظيم مدخل التراث والمشكلات، دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول 1979.

45– عصام منصور، يحي نبهان، علم الإجتماع المعاصر، دار وائل لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2014.

46– عمار بوحوش، محمد محمود الدئيبات، نماذج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

47– فايز جمعة النجار، نبيل جمعة النجار، ماجد راضي زعبي، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.

48– فوزي غرايبية، نعيم دهمش، ربحي حسن، خالد أمين عبد الله، أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار وائل لنشر والتوزيع، طبعة السابعة، عمان، 2015.

49– فيليب جونز، النظريات الإجتماعية والممارسة البحثية، مصر العربية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، مصر، 2010.

50– رابح كعباش، الإتجاهات الأساسية في علم الإجتماع، مخبر علم الإجتماع الإتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

51– ربحي مصطفي عليان، طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2009.

52– رحالي حجيلة، الوجيز في منهجية العلوم الإجتماعية والإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية.

53– رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

54– رشيد واضح، منازعات العمل الفردية والجماعية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، 2005.

55- خالد حامد، نزاعات العمل في ظل التحولات السسيواقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة، بدون بلد.

**ثالثا: المجلات**

56- بواب رضوان، الحوار المخملي كآلية للتواصل أثناء الإضرابات الطلابية، المجلة الإنسانية عدد 52، ديسمبر 2019.

57- باركة محمد الزين عبد الكريم مسعودي، تحديات التعليم بالجزائر آفاق وتغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الخامس، ديسمبر 2015، جامعة تلمسان.

58- بن غربي محمد الصغير، دور التنظيمات الطلابية وتحدياتها في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد الخامس مارس 2019، جامعة الجلفة.

59- دليل الطالب، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2018-2019.

60- زرقان ليلي، إصلاح التعليم العالي الراهنLMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، العدد 16، جامعة فرحات عباس، سطيف2.

61- لخضر مداح، الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع، مجلة الحقوق والعلم الإنسانية، دراسات إقتصادية- 23 (1)، جامعة زيان عاشور الجلفة.

62- ميثاق الأخلاقيات الآداب الجامعية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2013-2014.

63 - ميادة القاسم، الفوارق بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في البحوث الإجتماعية،( دراسة لتحقيق التكامل البحثي بين المنهجين)، قسم علم إجتماع، كلية الآداب في جامعة ماردين، العدد 30، 2021.

64- سهي حمزاوي، دور الجامعة الجزائرية في مواكبة التغير التكنولوجي الواقع والطموح، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، جامعة لغرور خنشلة.

65- سميحة دري ، الإضراب الطلابي 19 ماي 1956 من خلال شهادة بعض الطلبة الفاعلين، مجلة التاريخ المغرب العربي العدد 1، الرقم 3، 2015.

66- فاتح عبدلي، حفيظ قميني، برامج التعليم العالي وخدمة تنمية المستدامة في الجامعة الجزائرية، مجلة تاصل العدد 27- عدد 1 جوان 2021، جامعة سوق أهراس، جامعة أم البواقي.

67- خالد صلاح، حنفي محمود، الإحتجاجات الطلابية لطلبة الجامعة العربية رؤية نقدية، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد 3، العدد1، جويلية 2022، جامعة الإسكندرية.

**رابعا: المذكرات و الرسائل العلمية**

68– أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة جامعة جيجل –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2013/2012.

69– بلغول يمينة، العنف في الوسط الطلابي الجامعي، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الجريمة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2011/2010.

70– بسطي نور الدين، دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الإجتماعية بالإقامات الجامعية، مذكرة شهادة الماجستير في علم الإجتماع تنظيم والعمل، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.

71– بوسعيدة دليلة، الإضراب المهني بين المشروعية ولا مشروعية في القانون الجزائري والقانون الفرنسي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري.

72– حنك فتيحة، واقع المسؤولية الإجتماعية للجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، أطروحة شهادة الدكتوراه، شعبة علم إجتماع تنمية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2022/2021.

73– لطروش آمنة، حق العمال في الإضراب على ضوء تشريع العمل الجزائري المقارن، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، مستغانم، 2021/2020.

74– محمد الشابي، دور التعليم الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة للمرأة العاملة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع التربية، جامعة باجي مختار عنابة، 2010/2009.

75– نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها علي جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة موارد بشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

76– سامية نواصر، تمثلات الشباب الجامعي الجزائري للثقافة السياسية حالة التنظيمات الطلابية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الإجتماع التنظيم والعمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2022/2021.

77– ساعد كريمة، العلاقات العامة في الجامعة الجزائرية ، جامعة منتوري قسنطينة أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، تخصص إتصال وعلاقات عامة، 2012/2011.

78– سلمي محيمدات، دور الجامعة في التغير القيمي للطالب الجامعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع تربية، جامعة جيجل، 2014/2013.

79– سلوى عباسي، دور محددات الإجتماعية للطالب الجامعي في إختيار التخصص دراسي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة تبسة، 2013/2012.

80– سناني عبد الناصر، صعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة منتوري قسنطينة 2012/2011.

81– عتيقة بالجبل، الإضراب في المرافق العامة دراسة مقارنة، أطروحة ماجستير في الحقوق فرع قانون عام، بسكرة، 2005/2004.

82– فاطمة الزهراء تليلاني، التمثيل العمالي والنزاعات وأثرها على أداء الموارد البشرية في المنظومة الصحية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2013/2012.

83– صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي بالشرق الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 2014/2013.

84– خيرة تحلايتي، تحديات المنظومة الجامعية وإسهاماتها في المعرفة السسيولوجية بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تربوي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018/2017.

85– غانس محمد، الإنفتاح السياسي والمنظمات الإجتماعية في الفضاء الجامعي، مذكرة شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012/2011.

## خامسا: المواقع الإلكترونية

86– الكسندر، الطلاب والنضال الإجتماعي 2005

WWW.ahewarr..org.

87– نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر، التحديات والرهانات وأساليب التطور، موقع الهقار 12 أفريل 2008.

http://hoggar.org/2008-4-12.

88– عصمت سيف الدولة، الحركة الطلابية كظاهرة إجتماعية.

WWW.al.taleaa.net

89– شرفاوي الحاج عبو، عداد عبد الرحمان، دور العمل النقابي الطلابي على الأداء البيداغوجي في الجامعة الجزائرية.

WWW.aleph.edinum.org.

# ملخص الدراسة

**ملخص الدراسة باللغة العربية**

إنطلقت الدراسة المعنونة ب" واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية "، دراسة ميدانية في جامعة جيجل ـ قطب تاسوست ـ من الإستفهام حول:

- واقع الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل؟
- أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل؟
- مختلف الأساليب التي اعتمدتها إدارة جامعة جيجل في معالجتها للإضرابات الطلابية؟

ومن أجل بحث هذه الإستفهامات تم تقسيم هذه الدراسة إلى سبعة فصول، الفصل الأول المعنون " بالغطار المفاهيمي للدراسة"، عرضنا فيه مختلف أسباب إختيار الموضوع بالإضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة بطرح الإشكالية وصولا إلى صياغة الفرضيات بالإضافة إلى التطرق إلى بعض المفاهيم وبعض الدراسات السابقة، في حين تطرق الفصل الثاني إلى المقاربات النظرية، أما الفصل الثالث التطرق إلى الإضراب الطلابي تناولنا فيه تطور الإضراب وأحكام ممارسته وطرق تسويته بالإضافة إلى أشكال الإضراب ومختلف الآثار المترتبة عنه وصولا إلى حقوق وواجبات الطالب الجامعي، في حين تطرق الفصل الرابع إلى التعريف بالجامعة الجزائرية نشأتها وتطورها وأهميتها وخصائصها ومبادئها ومختلف تحديات ورهانات الجامعة، أما الفصل الخامس فتطرق إلى مختلف التنظيمات الطلابية كأهم فاعل ممارس للإضراب الذي يحتوي على نشأة التنظيمات الطلابية ومختلف الأسس الذي يقوم عليها العمل النقابي في التنظيمات الطلابية بالإضافة إلى مختلف النماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية، ومن أجل الوقوف على كل ماسبق تم تناول الفصل السادس حول الإجراءات المنهجية للدراسة، أما الفصل السابع فقد إختص بتحليل أسباب الإضرابات وتحليل مختلف الإستراتيجيات المعتمدة لمعالجتها بالإضافة إلى حصر نتائج الدراسة، هذا وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لذا تم إختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 50 طالب وطالبة جامعية جامعيين متواجدين في جامعة جيجل ـ قطب تاسوست ـ ، وقد استخدمنا تقنية إستمارة المقابلة الموجهة للبحث عن التساؤل الأول والثاني ( الأسباب والإستراتيجيات)، وبعد جمع المعطيات من الميدان قمنا بتقديم بتحليل النتائج التي تحصلنا عليها، وهكذا خلصت الدراسة إلى تقديم النتائج التالية:

1. لايمكن الحديث عن سبب واحد لظاهرة الإضراب في الجامعة الجزائرية وإنما يمكن الحديث عن العديد من الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة في الوسط الجامعي التي تكمن في أسباب إجتماعية، خدماتية، سياسية.

2. تتبع الإدارة لمعالجة ومواجهة هذه الإضرابات مجموعة من الأساليب الوقائية التي تمكن في التفاوض الجماعي المباشر وتلبية الإدارة للمطالب، بالإضافة إلى الأساليب العلاجية التي تتمثل في: الوساطة التحكيم والمصالحة.

**الكلمات المفتاحية:**

**الإضرابات الطلابية، الجامعة الجزائرية، الطالب الجامعي.**

**Abstract**

The studyentitled The Reality of StudentStrikes at the Algerian University, a fieldstudy at the University of Jijel, waslaunchedfrom the question about:

- The reality of studentstrikes at the University of Jijel?
- Reasons for studentstrikes at the University of Jijel?
- The differentmethodsadopted by the Jijel administration in dealingwithstudentstrikes ?

In order to investigatethese questions, this study was divide dinto seven chapters. In the first chapter, wepresented the variousreasons for choosing the topic, the importance and objectives of the study, weraised the problem and reached the formulation of hypotheses, and wealsotouched on some concepts and somepreviousstudies.

In the second chapter, wetouched on theoreticalapproaches. The thirdchapterdealtwith the studentstrike, in whichwetalked about the development of the strike, the provisions of its practice, and methods of settlingit, in addition to the variousforms of strike and itseffects. At the end of the chapter, wetalked about the rights and duties of the universitystudent.

In the fourthchapter, welearned about the Algerian university, itsorigin, development, importance, characteristics, principles and various challenges.

The fifthchapterisdevoted to talking about the various student organizations as the most important practitioners of the strike, whichcontains the emergence of studentorganizations, in addition to variousexamples of the role of the mostfamousstudentorganizations.

In order to stand on all of the above, wetalked in the sixthchapter about the methodologicalprocedures of the study. Wedevoted the seventhchapter to analyzing the causes of strikes, analyzing the variousstrategiesadopted to deal withstrikes, in addition to listing the results of the study.

In ourstudy, werelied on the descriptive approach. Weselected a randomsample of 50 male and femalestudentsfrom the University of Jijel. Weused the interview form technique, directed to search for the first and second

question. Aftercollecting data from the field, wepresented an analysis of the resultsweobtained.

The studyprovided the followingresults:

It is not possible to talk about a single reason for the strikephenomenon in the Algerian university, but itis possible to talk about several social, service and politicalreasons.

To deal withthesestrikes, the administration follows a set of preventivemethodsthatenable direct collective negotiation and the administration'sresponse to the demands, in addition to the methods of mediation, arbitration, and reconciliation.

**Keywords:** studentstrikes, Algerian university, universitystudent.

# قائمة الملاحق

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامع محمد الصديق بن يحي - جيجل -**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم علم اجتماع**

**إستمارة بحث ميداني**

# واقع الإضرابات الطلابية في الجامعة الجزائرية
# جامعة جيجل " أنموذجا "

**مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علم إجتماع تنظيم والعمل**

**إعداد الطالبتين:**

- بوقريقة فطيمة
- بوشوية مينة

**إشراف الأستاذة**

- **براهمة نصيرة**

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية

نرجوا منكم التعاون معنا بالإجابة على أسئلة هذه الإستمارة بكل موضوعية لأنها تستخدم في البحث العلمي وذلك بوضع علامةَ (× ) في الخانة المناسبة.

وشكرا

## المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ☐ ☐
2. السن: [18ـ 21] سنة ☐ [22 ـ 25] سنة ☐ 26 سنة فما فوق ☐
3. المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐
4. الصفة: مقيم في الإقامة الجامعية ☐ غير مقيم في الإقامة الجامعية ☐

## المحور الثاني: أسباب الإضرابات الطلابية في جامعة جيجل

5. أثناء مسارك الدراسي هل شهدت مرور الجامعة بأزمة إضراب؟

نعم ☐ لا ☐

ـ إذا كان نعم

1.5 : هل كنت مؤيد له نعم ☐ لا ☐

6. من الذي دعى إلى الإضراب.....

7. هل يمكن إعتبار الرزنامة البيداغوجية سبب في قيام الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

8.هل ترى أن الإضرابات تؤثر على المسار الدراسي ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم كيف يكون ذلك.....

– إذا كانت الإجابة ب لا كيف يكون ذلك.....

9. هل يمكن إعتبار رفض وتقصير الإدارة في تأدية المهام مؤشر للإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

10. الإضرابات الطلابية ما هي إلا أوراق ضغط يستعملها الطلاب للضغط على الإدارة لتحقيق المطالب:

نعم ☐ لا ☐

11. برأيك هل نظام LMD البديل للنظام الكلاسيكي مؤشر لحدوث الإضراب؟

نعم ☐ لا ☐

ولماذا.....

12. هل إنعدام التواصل والإتصال بين الطالب والإدارة سبب في قيام الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

13. هل غياب لغة الحوار سبب في اللجوء إلى الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

14. هل تشارك أثناء حدوث الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

15. هل غياب الأمن داخل الجامعة يهدد أمن وراحة الطالب ؟

نعم ☐ لا ☐

16. في رأيك هل رداءة الخدمات الإجتماعية السبب في اللجوء إلى الإضراب ؟

.....

17. هل تهميش حقوق الطلبة هو الدافع لحدوث الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

18. برأيك هل توجد وسيلة غير الإضراب للمطالبة بالحقوق ؟

.....

19. برأيك هل اللجوء إلى الإضراب يحقق المطالب المرفوعة؟

نعم ☐ لا ☐

20. برأيك هل توجد أسباب أخرى للإضراب غير التي يتم الإعلان عنها؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم قدم أمثلة.....

## المحور الثالث: الأساليب التي تعتمدها الإدارة لمعالجة الإضرابات الطلابية

21. تناقش الإدارة بالاتصال مع التنظيمات مختلف المطالب لتجنب الوقوع في الإضراب

نعم ☐ لا ☐

22. هل تعتمد إدارة جامعة جيجل على إستراتيجية إتصالية لحل قضية الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

23. هل تفاوض الإدارة مع الطلبة أسلوب يقي من حدوث الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

24. هل تعتبر هيئة التدريس عضو فعال في الوقاية من حدوث الإضراب ؟

نعم ☐ لا ☐

25. هل يلجأ إلى الإضراب بعد إستنفاذ كل وسائل التسوية؟

نعم ☐ لا ☐

26. ماهي الأساليب المعتمدة من طرف الإدارة لمعالجة الإضرابات ؟

أسلوب الهروب ☐ أسلوب الاحتواء ☐

أسلوب التعاون ☐ أسلوب المواجهة ☐

27. هل تعتمد أعضاء الهيئة البيداغوجية لحل أزمة الإضراب على:

أسلوب الإكراه ☐ أسلوب الإقناع ☐

28. ماهي الأساليب التي تؤدي إلى التخفيف من الإضراب داخل الجامعة ؟

المشاركة في إتخاذ القرار ☐ تلبية الإدارة للمطالب ☐

29. ما الإجراءات التي تتبعها إدارة جامعة جيجل في سبيل حل ظاهرة الإضراب ؟

الوساطة ☐ المصالحة ☐ التحكيم ☐

30. حسب رأيك كيف يمكن للإدارة التعامل مع الإضرابات في الجامعة ؟

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

جيجل في: 13/03/2023

إلى السيد(ة)/ مدير جامعة جيجل

## الموضوع: طلب تسهيلات

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم طالبين منكم تقديم ما أمكن من تسهيلات و عون للطلبة الآتية أسماؤهم، و هذا قصد إجراء تربصات ميدانية في إطار إعداد بحوث جامعية في شعبة علم الاجتماع :

( ليسانس ) تخصص: علم الاجتماع (ماستر) تخصص : تنظيم و عمل

أسماء الطلبة:

01- بوشوية هيبة

02- بوقريقة جميلة

03- .....

04- .....

05- .....

في الأخير تقبلوا منا سيادتكم فائق التقدير و الاحترام

اسم ولقب الأستاذ(ة)المشرف: براهة نصيرة

إمضاء الأستاذ(ة): .....

رئيس القسم

رئيس قسم علم الاجتماع

بليط عبد الله

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

# الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

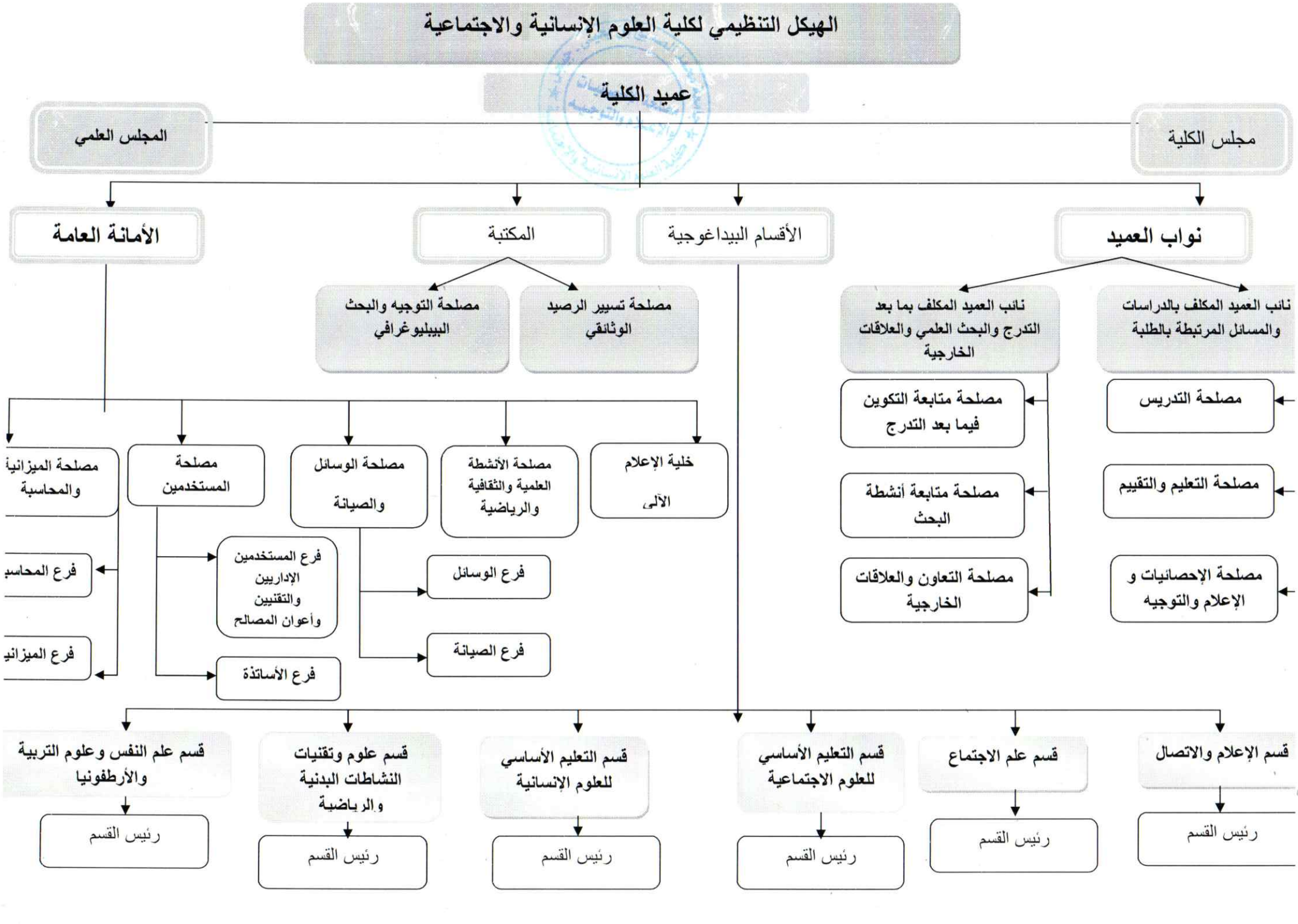

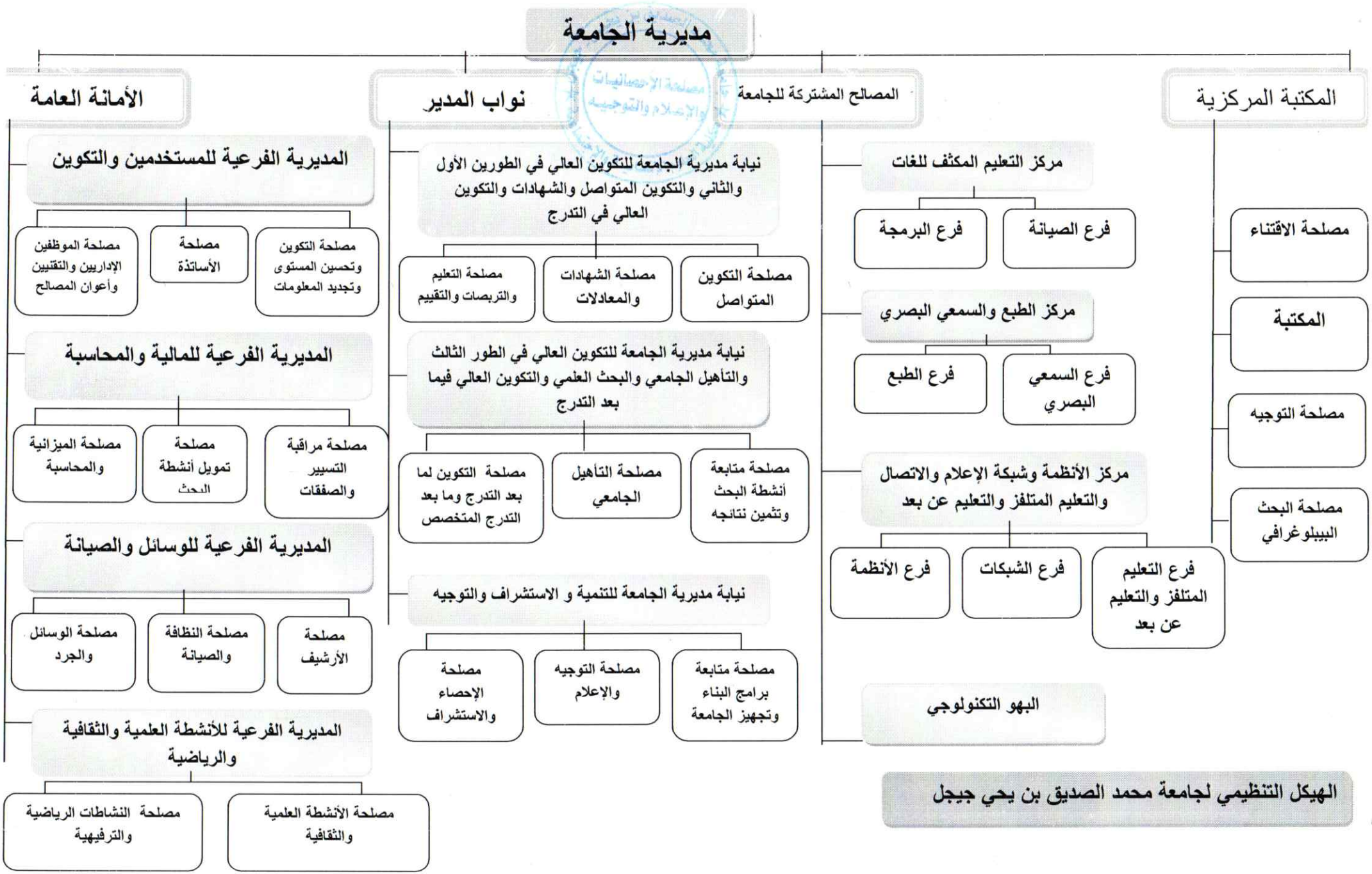


الهيكل التنظيمي لجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل